تقرير تطبيقات غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

مايو 2025م

©2025م تقرير التطبيقات لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا هي مجموعة ذات طبيعة طوعية وتعاونية مستقلة عن أي هيئة أو منظمة دولية أخرى، تأسست بالاتفاق بين حكومات أعضائها، ولم تنشأ بناءً على معاهدة دولية، وهي التي تحدد عملها ونظمها وقواعدها وإجراءاتها، وتتعاون مع الهيئات الدولية الأخرى وخصوصاً مجموعة العمل المالي لتحقيق أهدافها. لمزيد من المعلومات حول مجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا زيارة الموقع الالكتروني: http://www.menafatf.org/

هذه الوثيقة و / أو أي بيانات أو خريطة مدرجة هنا لا تخل بالوضع أو السيادة على أي إقليم، وترسيم الحدود والحدود الدولية وتسميات أي إقليم أو مدينة أو منطقة

©2025م مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز القيام بنشر هذا المستند أو إعادة إصداره أو ترجمته، كلياً أو جزئياً، دون الحصول على أذن كتابي مسبق من مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ص. ب: 101881، المنامة – مملكة البحرين، فاكس: 0097317530627، عنوان البريد الإلكتروني: info@menafatf.org

الفهرس

مقدمة 4
خلفية عامة 4
أهداف ونطاق المشروع 5
المنهجيّة المتبعة في إعداد المشروع 5
الجهات المساهمة، فريق العمل، ومراحل إعداد التقرير 6
المفاهيم والتعريفات 7
هيكل التقرير 9
الفصل الأول: نظرة عامة على إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية من قبل المجرمين - مراجعة الدراسات- 10
1.1. أهم تهديدات غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تواجهها الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية 10
2.1. نقاط الضعف الكامنة والداخلية والخارجية للشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية 11
3.1 الأساليب والطرق التي يستخدمها المجرمون لإساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية 18
4.1 مؤشرات المخاطر لإساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية 22
5.1. معايير مجموعة العمل المالي لمكافحة إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية 24
الفصل الثاني: اتجاهات وأساليب إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية في المنطقة- تحليل الاستبيانات والحالات العملية 30
1.2 نظرة عامة 30
2.2. وصف لحالات إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. 32
3.2 تحليل لأهم تقنيات وأساليب إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. 34
4.2. حصر وتصنيف مؤشرات المخاطر الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 47
5.2. تحليل الإجراءات التي اتخذتها الدول للكشف ومواجهة الحالات التي تم دراستها 48
استنتاج عام 50
النتائج والمخرجات الرئيسية 50
التحديات 52
التوصيات 53
المرفقات 55
مرفق 1: استبيان تقرير التطبيقات نوفمبر 2023م 56
مرفق 2: ملخص الحالات العملية 61
المراجع 68

مقدمة

خلفية عامة

تضطلع الآليات المؤسسية[1] على غرار الشركات والصناديق الإستئمانية ومؤسسات المصالح الخاصة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية بدور أساسي في الاقتصاد العالمي لاسيما من خلال ممارستها لمجموعة من الأنشطة التجارية والنشاطات الخيرية وغيرها من الأنشطة الشرعية الأخرى. غير أن خصوصية وطبيعة الوضع القانوني لتلك الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية قد يجعل منها عرضة لسوء الاستخدام في مخططات وأنشطة إجرامية ولأغراض غير مشروعة أخرى كجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب والرشوة والفساد والتهرب الضريبي والتهرب من العقوبات وغيرها من الأنشطة غير القانونية وذلك من خلال لجوء المجرمين إلى عدّة أساليب وطرق وتقنيات بغرض التخفي وراء تركيبات ومخططات معقدة تهدف إلى إخفاء هوية المستفيد الحقيقي ومصدر الأموال ومآلها والغرض منها.

هذا وقد أبرزت نتائج الجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أنها تعاني قصوراً واضحاً في الالتزام بالمعايير ذات الصلة و في تحقيق مستوى كاف من الفعالية في حظر إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب حيث أبرزت تقارير التقييم المتبادل لدول مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا أنه من أصل 10 دول التي تم تقييمها 60 % منها لا تزال بحاجة إلى تحسينات جوهرية والباقي بحاجة إلى تحسينات أساسية فيما يخص النتيجة المباشرة الخامسة المتعلقة بحظر إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإتاحة المعلومات المتعلقة بالمستفيد الحقيقي إلى السلطات المختصة من دون عقبات.

وعليه ،ردا على تزايد تهديدات المخاطر المتطورة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب والفشل في منع الاستخدام الإجرامي والإرهابي للشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية عن طريق استغلال عدم وجود معلومات كافية ودقيقة ومحدثة عن المستفيدين الحقيقيين

[1] يستخدم هذا التقرير مصطلح "الآليات المؤسسية " للإشارة للأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية، كما هو معرف في مصطلحات توصيات مجموعة العمل المالي (FATF).

وأصحاب السيطرة الفعلية عملت مجموعة العمل المالي خلال سنين على مراجعة المعايير و ارتأت الحاجة الى تعزيزها، لضمان أكبر قدر من الشفافية، وللتخفيف من المخاطر المرتبطة بها نتج عنه اعتماد مجموعة العمل المالي (أ) تعديلات على التوصية 24 ومذكرتها التفسيرية في مارس 2022 م و(ب) تعديلات على التوصية 25 ومذكرتها التفسيرية في مارس 2023م كخطوة أولى مهمة لمعالجة إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية، مما سيؤدي إلى تعزيز متطلبات شفافية الملكية الفعلية بشكل كبير على الصعيد العالمي، مع الاحتفاظ بدرجة من المرونة للدول للمضي قدمًا في تحسين أنظمتها. كما تعمل مجموعة العمل المالي حاليا على تطوير إرشادات شاملة لمساعدة البلدان في تنفيذ المعايير المعدلة للتوصية 25 على غرار اعتمادها بمارس 2023م لإرشادات شاملة لمساعدة البلدان في تنفيذ المعايير المعدلة للتوصية 24، حيث اوضحت أن التنفيذ الفعال للمعايير الجديدة والاستجابة للمخاطر سوف يحتاج إلى جهود بناءة ومستمرة من قبل جميع الدول في العالم.

أهداف ونطاق المشروع

بناء على التقارير ونتائج الأبحاث والدراسات المنجزة في موضوع شفافية المستفيد الحقيقي من الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية، يتضح أن سوء استخدام الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب لا يزال يمثل تحدياً لدى العديد من الدول حول العالم .حيث أظهرت التقييمات المتبادلة لمجموعة العمل المالي (FATF) مستوى غير كافٍ بشكل عام من الفعالية في مكافحة إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية لغسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى العالم، وأن الدول بحاجة إلى بذل المزيد من الجهد لتنفيذ المعايير الحالية لمجموعة العمل المالي بشكل سريع وكامل وفعال.

وفي ضوء ما سبق نشأت الحاجة إلى تنفيذ مشروع تطبيقات لدراسة وفهم حجم المخاطر المرتبطة بإساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتعرف على أهم التقنيات والأساليب المعتمدة من قبل المجرمين واستعراض عدد من الحالات العملية التي تتضمن الكشف عن عمليات إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب والوقوف على أهم مؤشرات الاشتباه والتحديات.

وبصورة أساسية يهدف هذا المشروع إلى تحقيق جملة من الأهداف نوردها فيما يلي:

- فهم وتحديد مخاطر الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب بدراسة التهديدات ونقاط الضعف.
- التعرف على الأساليب والطرق والتقنيات المستخدمة في غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية بالمنطقة.
- عرض أهم مؤشرات الاشتباه.
- تحليل الحالات العملية التي ستمكن الدول من الكشف عن حالات إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب والابلاغ عنها.
- تحديد التحديات التي تواجه الدول في الكشف عن حالات إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية وإتاحة المعلومات المتعلقة بالمستفيد الحقيقي إلى السلطات المختصة من دون عقبات.
- طرح التوصيات التي من شأنها زيادة فعالية تطبيق المعايير الدولية ذات الصلة ومعالجة التحديات التي تواجهها الدول في مواجهة هذه المخاطر والالتزام بالمعايير الدولية.

المنهجيّة المتبعة في إعداد المشروع

1. **المنهج الأدبي:** من خلال مراجعة كافة التقارير والأبحاث والمرجعيات الصادرة عن المنظمات الدولية حول الموضوع، لوضع تصور واضح يمثل الركيزة الاساسية في تحديد المعلومات المطلوب جمعها من الدول الاعضاء لتحليلها لاحقا، بما يتماشى مع أهداف الدراسة وطبيعتها، حيث تم جمع المعلومات التي تم استخدامها في هذا المشروع من مصادر متعددة فيما يلي بيانها:

- المعلومات والحالات العملية التي وفرتها الدول الاعضاء بالرد على استبيان طلب المعلومات الخاص بالمشروع حيث ينقسم الاستبيان ذو الصلة إلى أربعة أجزاء يعنى الجزئين الأوّل والثاني بنقاط الضعف والتهديدات، فيما يعنى الجزء الثالث بالاتجاهات والأساليب والطرق المستخدمة، ويتعلق الجزء الأخير بالحالات العملية وأهم مؤشرات الاشتباه المتعلقة بها
- الدليل الإرشادي لمجموعة العمل المالي حول "الشفافية والمستفيد الحقيقي" 2023م.

- مراجعة التوصيات 24و 25 ومذكراتها التفسيرية والتعديلات التي طرأت على قائمة المصطلحات بالإضافة إلى الأدلة الإرشادية الصادرة عن المجموعة المنشورة أو قيد التنفيذ المتعلقة بكل من التوصية 24 و25.
- الدليل الإرشادي لصندوق النقد الدولي حول "الكشف عن التحكم: دليل لشفافية المستفيد الحقيقي" 2022م.
- تقرير البنك الدولي حول "توقيعات للبيع: كيف يتم إساءة استخدام خدمات المرشحين لشركات وهمية لإخفاء المستفيدين الحقيقيين 2022م.
- تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول أدوات لتنفيذ متطلبات المستفيد الحقيقي 2019م
- تقرير الإيجمونت حول" إخفاء المستفيد الحقيقي، 2018".
- أي تقارير أخرى ذات العلاقة.

2. **المنهج الوصفي/ التحليلي**: من خلال تحليل كافة البيانات والمعلومات التي سيتم جمعها عن طريق استبيان جمع المعلومات والحالات العملية التي تقدمها الدول الأعضاء في مجموعة العمل المالي والدول الأعضاء في مجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، واستخلاص النتائج منها.
3. **المنهج الاستقرائي**: وذلك من خلال الوقوف على التحديات والعمل على وضع توصيات واستقراء حلول مناسبة لتلافيها.

الجهات المساهمة، فريق العمل، ومراحل إعداد التقرير

1. الجهات المساهمة

- ✓ **تقديم المعلومات والحالات العملية**: المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، الجمهورية العربية السورية جمهورية العراق، سلطنة عُمان، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية اليمنية،
- ✓ **العمل الفني على المشروع**: سكرتارية مجموعة العمل المال المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، و -الوكالة الالمانية للتعاون الدولي.

2. فريق العمل

✓ **قائد المشروع**

سارة صنديد، المسؤول الأول عن قسم المساعدات الفنية والتطبيقات، مُقيمة معتمدة من مجموعة العمل المالي FATF ، ومدربة، سكرتارية مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

✓ **الخبراء المشاركون في المشروع**

- **مراجعة الأدبيات**: أندريس كنوبل، خبير لدى الوكالة الألمانية للتعاون الدولي.
- **التحليل، الاستنتاجات، التوصيات، وصياغة التقرير**: سارة صنديد، المسؤول الأول عن قسم المساعدات الفنية والتطبيقات، مُقيمة معتمدة من مجموعة العمل المالي، ومدربة، سكرتارية المجموعة.
- **مراجعة الأدبيات المعلومات المقدمة من الدول الأعضاء**

- سارة صنديد، المسؤول الأول عن قسم المساعدات الفنية والتطبيقات، مُقيمة معتمدة من مجموعة العمل المالي FATF ، ومدربة، سكرتارية المجموعة.
- رغد عبد الرحمن أبو حسن – محلل مالي، وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المملكة - الأردنية الهاشمية

- **مراجعة جودة المعلومات المقدمة من الدول الأعضاء**

لضمان دقة وملاءمة المعلومات والدراسات النموذجية المقدمة، قام خبراء وطنيون من الدول المساهمة بدور محوري في التحقق من صحة المساهمات ومراجعتها وتطويرها. وقد عمل هؤلاء المراجعون بشكل وثيق مع الأمانة لضمان مطابقة جميع الأمثلة المدرجة في التقرير للمعايير المنهجية والسرية.

- يوسف حرباوي – قسم المعلومات والتحليل، وحدة المتابعة المالية -دولة فلسطين
- رحمة الإنقليز – رئيس وحدة الإحصائيات والتحليل الاستراتيجي، اللجنة التونسية للتحاليل المالية -الجمهورية التونسية
- محمد رِطان – رئيس قسم الإشراف والملاءمة، الهيئة الوطنية للمعلومات المالية - المملكة المغربية
- رغد أبو حسن – محلل مالي، وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المملكة - الأردنية الهاشمية
- زينب فؤاد ذنوب – مراقب في وحدة جمع المعلومات، وحدة التحريات المالية - الجمهورية العربية السورية
- ناردين سامي جبرائيل أفرام – باحث، إدارة البحوث والتحليل الاستراتيجي، وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب - جمهورية مصر العربية
- أحمد المزروعي – تنفيذي بحوث ودراسات، المكتب التنفيذي لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب - الإمارات العربية المتحدة

▪ **مراجعة المسودة الأولى من التقرير**

ساهم الخبراء التاليون من الدول الأعضاء في مراجعة التقرير من حيث المحتوى الفني ودقة التحليل:

- رغد أبو حسن –محلل مالي، وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب – المملكة الأردنية الهاشمية
- أحمد المزروعي –تنفيذي بحوث ودراسات، المكتب التنفيذي لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب –الإمارات العربية المتحدة
- حمزة نجمي –المملكة العربية السعودية
- محمد رِطان –رئيس قسم الإشراف والملاءمة، الهيئة الوطنية للمعلومات المالية – المملكة المغربية

3. مراحل إعداد التقرير

تم تنفيذ المشروع وفق مراحل زمنية محددة خلال الفترة من نوفمبر 2022م إلى أبريل 2025م، وقد شملت المراحل الرئيسية ما يلي:

- نوفمبر 2022 :إطلاق المشروع
- يناير 2023 :تشكيل فريق العمل
- فبراير 2023 :إعداد هيكل التقرير
- مارس – نوفمبر 2023 :صياغة المفاهيم والفصل الأول
- نوفمبر 2023 :إعداد وتعميم الاستبيان
- نوفمبر 2024 :النتائج الأولية – 16 دولة (أكثر من 70%)
- ديسمبر 2024 – أبريل 2025 :تحليل المعطيات واستخلاص الاستنتاجات
- أبريل 2025 :إعداد المسودة الأولى وتعميمها
- أبريل – مايو 2025 :إعداد المسودة الثانية والموافقة النهائية عليها

المفاهيم والتعريفات

- **الترتيبات القانونية:** يعنى بمصطلح الترتيبات القانونية الصناديق الإستئمانية الصريحة أو ترتيبات قانونية مشابهة. قد تشتمل الأمثلة على الترتيبات القانونية المشابهة الأخرى (لأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) لا الحصر علىfiducie وأنواع معينة من Treuhand و fideicomisoوالوقف.
- **الأشخاص الاعتبارية:** تشير الأشخاص الاعتبارية إلى أية كيانات غير الأشخاص الطبيعيين يمكنها أن تنشئ علاقة عمل دائمة مع مؤسسة مالية أو أن تتملك أصولا. ويشمل ذلك الشركات الهيئات التجارية أو مؤسسات المصالح الخاصة أو الكيانات (anstalt) أو شركات التضامن أو الاتحادات أو أية جهات مشابهة.
- **الكيانات القانونية :**تشير الكيانات القانونية إلى أي كيان مُنشأ بموجب القانون ويتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة، وله القدرة على امتلاك الأصول، والدخول في علاقات تعاقدية، ورفع أو مواجهة دعاوى قضائية. وتشمل هذه الكيانات الشركات التجارية مثل الشركات المساهمة والمحدودة المسؤولية، والجمعيات، والمؤسسات، والتعاونيات، وأي كيان آخر مسجل قانونيًا.
- **الهياكل القانونية :**تشير الهياكل القانونية إلى الترتيبات أو العلاقات القانونية التي تُستخدم لتنظيم السيطرة أو إدارة الأصول لصالح طرف ثالث، دون أن يكون لها بالضرورة شخصية قانونية مستقلة. وتشمل هذه الهياكل الصناديق الاستئمانية (Trusts)

وما يشابهها من ترتيبات قانونية في بعض الأنظمة القانونية أو العرفية، مثل الوقف، وتُستخدم غالبًا لإدارة الأصول أو توزيعها لأغراض محددة.

- **الشخص المرشح nominator:** شخص أو مجموعة من الأشخاص أو شخص اعتباري يصدر تعليمات بشكل مباشر أو غير مباشر لشخص بالإنابة للتصرف نيابة عنه بصفته مديرا أو مساهما ويشار إليه أحيانا باسم "مدير الظّل" أو "شريك صامت."
- **المدير المرشح** :هو فرد أو كيان يُعيَّن رسميًا كعضو في مجلس إدارة كيان قانوني، لكنه لا يتصرف باستقلالية، بل ينفذ التعليمات الصادرة من طرف آخر يُعد هو المستفيد الحقيقي، سواء كانت هذه التعليمات مباشرة أو غير مباشرة. ويُستخدم هذا النوع من الترتيبات في بعض الحالات لإخفاء هوية الشخص الذي يملك أو يسيطر فعليًا على الكيان القانوني. ويُعرف المدير المرشح أيضًا باسم "المدير المقيم"، حيث يتولى بشكل روتيني أداء مهام المدير نيابة عن المرشح، دون أن يكون هو نفسه المستفيد الحقيقي للشخص الاعتباري.
- **المساهم بالإنابة** :هو فرد أو كيان قانوني يحتفظ بأسهم أو حصة ملكية في شركة نيابة عن شخص آخر يُعد هو المستفيد الحقيقي، وذلك بناءً على اتفاق قانوني أو غير رسمي. يُمارس المساهم بالإنابة حقوق التصويت المرتبطة بأسهمه وفقًا للتعليمات التي يتلقاها من المرشح، وقد يستلم الأرباح نيابة عنه أيضًا، دون أن يكون هو نفسه المستفيد الحقيقي من تلك الحصص. ويُستخدم هذا الترتيب في بعض الحالات لإخفاء هوية المالك الفعلي للكيان القانوني أو لتجنب الإفصاح عنه، ويُعد المساهم بالإنابة مجرد ممثل قانوني موجه للتصرف باسم المرشح ضمن إطار محدد يتعلق بالشخص الاعتباري.
- **المستفيد الحقيقي**: هو الشخص الطبيعي الذي يمتلك أو يسيطر في النهاية على العميل، و/أو الشخص الطبيعي الذي تتم ممارسة المعاملات نيابة عنه. كما يشمل الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون سيطرة فعلية ونهائية على شخص اعتباري أو ترتيب قانوني.
- **المستفيد**: في قانون الصناديق الإستئمانية، المستفيد هو الشخص او الأشخاص الذين يحق لهم الاستفادة من أي ترتيب استئماني. وقد يكون شخص طبيعيا أو شخصا اعتباريا أو ترتيبا قانونيا. ويجب أن يكون لكافة الصناديق الإستئمانية (بخلاف الصناديق الخيرية أو الصناديق غير الخيرية المسموح بها قانونا) مستفيدون يمكن التحقق منهم. وبينما يوجد دائما للصناديق للإستئمانية مستفيدون يمكن التحقق منهم في النهاية، فقد لا يكون للصناديق الإستئمانية مستفيدون حاليون محددون وقت التأسيس، ولكن عناصر تخول سلطة فقط حتى يصبح شخص ما مستحقا لدخل أو رأسمال لدى انتهاء فترة محددة، تعرف باسم فترة التراكم. وتكون هذه الفترة عادة ممتدة مع فترة دوام ال صندوق الاستئماني التي يشار إليها عادة في صك الاستئمان بفترة الاستئمان
- **الأسهم لحاملها**: هي لأدوات القابلة للتداول التي تمنح حق الملكية في شخص اعتباري لأي شخص يحمل شهادة السهم فعليًا، دون الحاجة لإثبات هويته، وتشمل هذه الأدوات أي وسائل مماثلة لا يمكن تتبعها أو معرفة المالك الفعلي لها. ولا يشمل هذا المصطلح الأشكال غير المادية أو الشهادات المسجلة التي يمكن تتبع ملكيتها وتحديد مآلها بوضوح.
- **الأسهم لحاملها" أو "شهادة الأسهم لحاملها"**: هي الأدوات القابلة للتداول التي تمنح حق الملكية في شخص اعتباري لأي شخص يحمل الشهادة فعليًا، دون الحاجة لإثبات هويته، وتشمل هذه الأدوات أي وسائل مماثلة لا يمكن تتبعها أو معرفة المالك الفعلي لها. ولا يشمل هذا المصطلح الأشكال غير المادية أو الشهادات المسجلة التي يمكن تتبع ملكيتها وتحديد مآلها بوضوح.
- **الأدوات القابلة للتداول لحاملها**: تتضمن الأدوات القابلة للتداول لحاملها الأدوات النقدية في شكل وثيقة لحاملها، كالشيكات السياحية والأدوات القابلة للتداول (وتشمل الشيكات والسندات الإذنية وأوامر الدفع) التي إما تكون لحاملها أو مظهرة له بدون قيود أو صادرة لمستفيد صوري، أو في شكل يمكن من انتقال الحق فيها عند التسليم؛ والأدوات غير المكتملة (وتشمل الشيكات والسندات الإذنية وأوامر الدفع) الموقعة، ولكن مع حذف اسم المدفوع له
- **الوصي**: يجب فهم مصطلحي الصندوق الاستئماني والوصي كما يتم وصفهما في المادة 2 من اتفاقية لاهاي حول القانون المطبق على الصناديق الإستئمانية والاعتراف بها، وبما يتفق معها .قد يكون الأوصياء من أصحاب المهن (على سبيل المثال، بحسب الدولة، محام أو شركة استئمان) إذا تم الدفع لهم للتصرف كوصي في سياق الأعمال التي يقومون بها، أو من غير أصحاب المهن (على سبيل المثال شخص يتصرف بدون مقابل بالنيابة عن عائلة)
- **الموصي**: هو شخص طبيعي أو معنوي يحول ملكية أصوله إلى أوصياء بواسطة صك استئمان أو ترتيب مشابه.

هيكل التقرير

تم هيكلة التقرير بناء على منهجية الدراسة وأهدافها، حيث سيعطي في (أ) فصله الاول نظرة عامة على إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية من قبل المجرمين حسب نتائج مراجعة الدراسات، ليعرض في (ب) فصله الثاني أهم -الاتجاهات و الأساليب المعتمدة في إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حسب نتائج دراسة الحالات المتوصل بها للتمكن من التوصل لاستنتاج عام، يتم إلقاء الضوء من خلاله على أهم النتائج الرئيسية، وأبرز التحديات، وبالتالي إصدار توصيات تتماشى مع واقع سوء استخدام الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

الفصل الأول: نظرة عامة على إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية من قبل المجرمين - مراجعة الدراسات-

تُعد الكيانات القانونية (أو "المعاني الظاهرية للشركات") أدوات أساسية في دعم الاقتصاد العالمي، من خلال تمكين التجارة، الاستثمار، والعمل الخيري. ورغم أن استخدامها في معظم الحالات مشروع وقانوني، إلا أن مرونتها وسهولة تأسيسها، وقدرتها على الوصول إلى النظام المالي العالمي من خلال فتح حسابات مصرفية، والحصول على القروض وغيرها من المنتجات المالية، وامتلاك الأصول، تجعلها عرضة لإساءة استخدام في جرائم مالية مثل غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، والفساد، والاحتيال، والتهرب الضريبي.

ونظرًا لصعوبة التمييز بين الكيانات المشروعة وتلك المستخدمة لأغراض إجرامية، تصبح عملية الكشف عنها تحديًا كبيرًا. ومع ذلك، فإن **فهم التهديدات ونقاط الضعف القانونية والأساليب الشائعة لإساءة الاستخدام يمكن** أن يساعد السلطات في **توجيه مواردها بفعالية** نحو الرصد، التحقيق، والوقاية من الجرائم المالية.

1.1. أهم تهديدات غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تواجهها الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية

يشير التهديد إلى شخص أو مجموعة من الأشخاص أو كائن أو نشاط يحتمل أن يتسبب في إلحاق ضرر. فيما يلي قائمة بتهديدات التمويل الرئيسية التي تنطوي على المعاني الظاهرية للشركات، من منظور عالمي:

- الجرائم الضريبية (مثلاً، الاحتيال الضريبي والتهرّب الضريبي).

- الفساد (مثلاً، إخفاء وتحويل مدفوعات الرشوة أو الأموال العامة المُختلسة، والتمويل غير القانوني للأحزاب السياسية، وإخفاء تضارب المصالح، وخاصة الإشارة إلى الأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر).
- الاحتيال (مثلاً، بحقّ الدولة، وكذلك الاحتيال على العملاء الذين يستثمرون في السلع والخدمات أو يشترونها من شركات وهمية).
- الجرائم القائمة على التجارة (مثلاً، تجنّب الضوابط على رأس المال وغسل الأموال والتهرّب من رسوم الاستيراد أو التصدير من خلال إشراك المصدّرين والمستوردين وشركات الشحن والميسّرين)<
- مخاطر الأمن القومي (مثلاً، الدول عالية المخاطر او الدول الحروب والنزاع أو الأفراد الخاضعين للعقوبات الذين لديهم مصالح في الصناعات الاستراتيجية التي لديها أحدث التقنيات أو التكنولوجيا العسكرية، أو لديهم مصالح في بنى تحتية اقتصادية أو سياسية حساسة).
- التحايل على العقوبات وشروط الحظر (مثلاً، الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية الخاضعين لقوائم العقوبات الأممية أو الوطنية الذين يجدون سبلاً للتهرب من العقوبات عن طريق إخفاء أصولهم وحصصهم في المعاني الظاهرية للشركات، ولا سيما في المؤسسات المالية وكذلك عن طريق إخفاء هويتهم للعمل في مجال التجارة والاستثمارات أو للحصول على التمويل).
- التدخّلات السياسية (مثلاً، الدول الأخرى أو الأحزاب أو الأشخاص الذين يشاركون في نشر أخبار مزيفة، أو التصيد، أو استخدام خطاب انقسامي، أو استراتيجيات أخرى للتأثير على السياسة)
- الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية.
- نقل النقد غير الشرعي عبر الحدود
- الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين
- جرائم البيئة (مثلاً، صيد السمك غير القانوني، إزالة الأحراج غير القانوني، إلخ.).

2.1. نقاط الضعف الكامنة والداخلية والخارجية للشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية

يمكن إساءة استخدام المعاني الظاهرية للشركات لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب، عن طريق إخفاء أو تمويه: (أ) هوية مديريها ومالكيها (خاصة المستفيدين الحقيقيين)؛ و (ب) الدخل والأصول التي تحتفظ بها المعاني الظاهرية للشركات، بما في ذلك مصدرها واستخدامها ووجهتها؛ أو (ج)الغرض من المعاني الظاهرية للشركات والمعاملات الخاصة بها وعلاقاتها.

1.2.1. إخفاء المالكين والمسيطرين (المستفيدين الحقيقيين)

باختصار، إن نقطة الضعف الرئيسية التي تؤثر على المعاني الظاهرية للشركات هي إخفاء أو تمويه المستفيدين الحقيقيين منها. قد يشير جانب الضعف الذي يؤثر على المعلومات حول المستفيدين الحقيقيين إلى ما يلي:

- **توافر المعلومات حول المستفيدين الحقيقيين.** قبل كل شيء، لا يتم جمع معلومات حول المستفيدين الحقيقيين. قد يكون هذا نتيجة ما يلي:
  - لا يخضع المعنى الظاهري للشركة لعملية جمع معلومات حول المستفيدين الحقيقيين، إما عن عمد (مثلاً، بناء على نوع الكيان، أو جنسيته، أو مالكيه، أو بناء على استثناءات) أو عن غير قصد (مثلاً، النطاق أو التعريف غير مناسب للمعاني الظاهرية للشركات الأجنبية).
  - لا يغطي تعريف المستفيد الحقيقي كافة المستفيدين الحقيقيين ذوي الصلة (مثلاً، استناداً إلى عناصر التعريف وسقوفه).
- **تحديد المستفيد الحقيقي (تحديد هوية المستفيد الحقيقي الفعلي).** على الرغم من ضرورة التحقق من هوية المعنى الظاهري للشركة والمستفيد الحقيقي، إلا أنه تتم عرقلة تحديد المستفيد الحقيقي (أو صحّة وجوده). قد يكون هذا نتيجة ما يلي:
  - الشركات الجاهزة
  - هياكل ملكية معقّدة
  - الأسهم لحاملها
  - المرشحون الاسميون (مثلاً، المساهمون أو المدراء)

- الخدمات الافتراضية عبر الانترنت لتأسيس المعاني الظاهرية للشركات

- **دقّة المعلومات حول المستفيدين الحقيقيين.**
  - معلومات غير محدّثة حول المستفيدين الحقيقيين
  - تفاصيل غير صحيحة عن المستفيدين الحقيقيين (مثلاً، بسبب عدم التحقق منها)
- **جمع أو الاحتفاظ المعلومات حول المستفيدين الحقيقيين.** قد يتأثر توافر المعلومات حول المستفيدين الحقيقيين لأن:
  - السجلات الحكومية (الخاصة بالمستفيدين القانونيين والحقيقيين) لا تفي بالغرض.
  - المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة مثل المحامين والموثّقين ومقدمي خدمات الشركات لا تخضع لتشريعات ملائمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وليست على دراية بالتزاماتها في هذا المجال ولا تطبّقها.
- **إمكانية الوصول إلى المعلومات حول المستفيدين الحقيقيين.** قد يتأثر وصول السلطات المختصة إلى هذه المعلومات للأسباب التالية:
  - السلطات المختصة ليس لديها إمكانية الوصول، أو لأن الوصول إلى المعلومات لا يتم في الوقت المناسب وبطريقة ملائمة.
  - عدم تبادل المعلومات مع الدول الأجنبية
  - السرية المهنية، مثلاً، امتياز العلاقة بين المحامي وموكله.

توافر المعلومات عن المستفيد الحقيقي

أ) المعنى الظاهري للشركة

تتمثل نقطة الضعف الرئيسية التي تطال المعنى الظاهري للشركة في أن نوعاً واحداً من المعاني الظاهرية للشركات (أو جميعها) قد لا يخضع لعملية جمع المعلومات حول المستفيدين الحقيقيين. هذا يعني أنه قد لا تكون هناك معلومات متاحة حول المستفيدين الحقيقيين فيما يتعلق بذلك المعنى الظاهري للشركة. قد يستند هذا الغياب للمستفيد الحقيقي إلى ما يلي:

- **عدم وجود إطار للمستفيدين الحقيقيين على الإطلاق.** لا يتطلب الإطار القانوني في الدولة جمع أي معلومات حول المستفيدين الحقيقيين بالنسبة لأي معنى ظاهري للشركة، بموجب أي منهج (مثلاً، منهج السجلات، منهج الشركات، منهج المعلومات الموجودة، إلخ.).
- **عدم اتّساق الإطار القانوني والتنظيمي داخل الدولة (مثلاً، المناطق الحرة).** قد تتواجد في الدولة عدة مناطق أو أقاليم، بما يشمل المناطق الحرة أو المناطق الاقتصادية الخاصة، قد لا تُفرض في البعض منها متطلبات خاصة بالمستفيدين الحقيقيين أو قد لا يكون هناك اتساق بين الدول الفرعية من ناحية النطاق والتعاريف، إلخ. من شأن هذا الوضع أن يخلق حالات من المراجحة التي قد يستغلها من لديهم مصلحة في بقائهم في الخفاء.
- **ثغرات في دولة التأسيس.** يفرض الإطار القانوني في الدولة جمع معلومات حول المستفيدين الحقيقيين (مثلاً، التسجيل لدى السجل الخاص بالمستفيدين الحقيقيين) ولكنه لا يشمل سوى المعاني الظاهرية للشركات المحلية دون الأجنبية، ولو كان المعنى الظاهري للشركة يمتلك أصولاً أو يمارس عمليات في الدولة.
- **ثغرات في نوع الكيان.** يفرض الإطار القانوني في الدولة جمع معلومات حول المستفيدين الحقيقيين (مثلاً، التسجيل لدى السجل الخاص بالمستفيدين الحقيقيين) ولكن لا يشمل سوى الشركات (دون الأشخاص الاعتبارية الأخرى)؛ أو لا يشمل سوى الأشخاص الاعتبارية دون الصناديق الائتمانية والترتيبات القانونية الأخرى؛ أو لا يشمل سوى الأشخاص الاعتبارية دون المعاني الظاهرية للشركات التي يُعتبر أنه ليس لها شخصية مستقلة، مثلاً، الشراكات المحدودة في بعض الدول.
- **حالات الاستثناء من النطاق.** يفرض الإطار القانوني في الدولة جمع معلومات حول المستفيدين الحقيقيين (مثلاً، التسجيل لدى السجل الخاص بالمستفيدين الحقيقيين) ولكنه يعفي فئات فرعية معينة من الكيانات، مثل المؤسسات المملوكة للدولة ومؤسساتها التابعة والشركات والصناديق الاستثمارية المدرجة أسهمها في سوق البورصة أو أنوعاً أخرى من الكيانات كالجمعيات الخيرية والمنظمات غير الهادفة للربح والأحزاب السياسية، إلخ.
- **عدم دراية الكيانات الأجنبية بالأطر القانونية الأجنبية أو عدم الاتساق مع هذه الأطر.** يفرض الإطار القانوني في الدولة جمع معلومات حول المستفيدين الحقيقيين (مثلاً، التسجيل لدى السجل الخاص بالمستفيدين الحقيقيين) ولكن:

- **لا أحكام على الإطلاق تنظّم المعاني الظاهرية للشركات الأجنبية الدخيلة.** لا يغطّي الإطار القانوني (أو لا يعرف كيف يغطي) الأنواع "الدخيلة" الأجنبية للمعاني الظاهرية القانونية للشركات، كمؤسسة ليختنشتاين وهي شركة محدودة بالكفالة (بدلاً من أن تكون محدودة بالأسهم)، أو صندوق استئماني استنسابي أو شركة وحدات مستقلة؛
- **أحكام غير مناسبة تنظّم الكيانات الأجنبية التي تحمل الاسم ذاته كالكيانات المحلية.** يعامل الإطار القانوني المعنى الظاهري لشركة أجنبية على أنه محلّي لأنهما يحملان الاسم ذاته، على الرغم من أنهما يختلفان من الناحية القانونية، على سبيل المثال، يعامل الإطار المحلي "مؤسسة" أجنبية ذات مصالح خاصة من النمسا أو البنما على أنها "مؤسسة" خيرية محلية أو يُعامل الوقف الأجنبي (الذي يُعتبر شخصاً اعتبارياً في دولة تأسيسه) كترتيب قانوني مشابه لصندوق استئماني.

- **الكيانات غير-النشطة.** الكيانات غير النشطة هي تلك التي تصبح راكدة أو غير نشطة لعدم ممارستها أي عمليات أو لعدم تقديمها أي معلومات إلى السجل التجاري (مثلاً، لا عائدات سنوية أو حسابات سنوية). في حالات عديدة، واستناداً إلى الإطار القانوني أو مستوى إنفاذ القوانين المتدنّي، يمكن السماح للكيانات غير النشطة بالبقاء، بدون شطبها من السجل، ولكن يتم الاكتفاء بمنعها عن العمل محلياً. حتى إذا لم يُسمح لهذه الكيانات غير النشطة بممارسة عمليات محلية (مثلاً، تعليق رقم تعريفها الضريبي)، يجوز لها مع ذلك أن تمتلك أصولاً أو أن تمارس أنشطة في دولة أجنبية. رغم ذلك، فإن وضعها غير الناشط يعني احتمال عدم توافر معلومات محدثة عن هذا الكيان في حالة قيام الدولة الأجنبية بتقديم طلب للحصول على معلومات.

ب) المستفيد الحقيقي

تتمثل نقطة الضعف الرئيسية التي تؤثر على المستفيد الحقيقي في أنه في حين أن المعنى الظاهري للشركة قد يخضع لعملية جمع المعلومات حول المستفيدين الحقيقيين (مثلاً، عن طريق التسجيل في السجل الخاص بالمستفيدين الحقيقيين)، فإن تعريف المستفيد الحقيقي لا يشمل جميع المستفيدين الحقيقيين ذوي الصلة. وهذا يعني أن السلطات قد لا تتوافر لديها معلومات عن جميع الأفراد المعنيين. قد يستند هذا الغياب للمستفيد الحقيقي إلى ما يلي:

- **التعريف لا يغطّي كافة العناصر ذات الصلة: الملكية، السيطرة، المنفعة.** بحسب الورقة بعنوان "تسجيل المعلومات عن المستفيدين الحقيقيين حول العالم، لسنة 2022"[2]، وضعت بعض الدول تعريفاً للمستفيدين الحقيقيين يغطي ثلاثة عناصر (أي الملكية أو السيطرة أو المنافع): الأفراد الذين لديهم ملكية أو يمارسون في النهاية سيطرة على المعنى الظاهري للشركة أو الذين قد ينتفعون منه (مثلاً، من خلال تلقّي مقسوم الأرباح). تأخذ توجيهية الاتحاد الأوروبي في مجال مكافحة غسل الأموال في الاعتبار الملكية أو حقوق التصويت أو السيطرة عبر وسائل أخرى. تتبع معظم الدول معايير مجموعة العمل المالي الواردة في المذكرة التفسيرية للتوصية 10 وتغطي الملكية المسيطرة والسيطرة بوسائل أخرى. غير أن بعض الدول لا تأخذ بالاعتبار إلا عنصراً واحداً في التعريف (مثلاً، الملكية فقط أو السيطرة فقط أو المنفعة فقط). بالإضافة إلى ذلك، لا تتخذ بعض الدول أي تدابير في حالة عدم اجتياز أي فرد لاختبارات الملكية أو السيطرة، بحيث يجوز للكيان أن يعلن *قانوناً* أنه ليس لديه أي مستفيدين حقيقيين على الإطلاق (بدلاً من تحديد مدير أوّل على الأقل).
- **سقوف عالية في تعريف المستفيد الحقيقي.** تقبل مجموعة العمل المالي باستخدام سقف في تعريف المستفيدين الحقيقيين يجب ألا يزيد عن 25%. في الواقع، من الممكن التحايل على أي سقف. على سبيل المثال، وصفت الجزيرة[3] وكرول[4] حالات فساد وغسل أموال تم فيها التحايل على سقف بنسبة 5%. ولهذا السبب، تستخدم بعض الدول، ولا سيما في أفريقيا وأمريكا اللاتينية[5]، سقوفاً أدنى في تعريفاتها للمستفيدين الحقيقيين، مثل 15% و10% و5% من الأسهم وحتى أنها لا تعتمد أي سقف على الإطلاق (حيث يجب اعتبار أي فرد لديه سهم أو صوت واحد على الأقل مستفيداً حقيقياً). مع ذلك، فإن بعض الدول تفشل في تضمين سقف، أو يشير تعريفها فقط إلى "أغلبية" من الأصوات، مما قد يوحي بسقف بنسبة 51%.
- **من غير الضروري تحديد جميع الأطراف في الصندوق الاستئماني أو المؤسسة ذات المصالح الخاصة:** رغم أن توصية مجموعة العمل المالي رقم 10 تؤكد ضرورة تحديد جميع أطراف الصندوق الاستئماني (الموصي، الوصي، الولي، المستفيدين أو فئة

[2] https://taxjustice.net/wp-content/uploads/2022/12/State-of-Play-of-Beneficial-Ownership-2022-Tax-Justice-Network.pdf

[3] https://twitter.com/AJEnglish/status/1425023828124749825?s=19

[4] https://www.bnm.md/files/Kroll_%20Summary%20Report.pdf

[5] https://taxjustice.net/wp-content/uploads/2022/12/State-of-Play-of-Beneficial-Ownership-2022-Tax-Justice-Network.pdf

المستفيدين أو أي شخص طبيعي آخر يمارس سيطرة نهائية وفعلية على الصندوق الاستئماني)، إلا أن بعض الدول لا تلتزم بجمع هذه المعلومات بشكل كامل، خصوصًا بشأن الولي والمستفيدين غير المباشرين .وقد قامت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بتوسيع معيار الإبلاغ ليشمل هؤلاء المستفيدين غير المباشرين. وبما أن المؤسسات ذات المصالح الخاصة تشبه في هيكلها الصناديق الاستئمانية، فإن توجيه الاتحاد الأوروبي يفرض تطبيق نفس قواعد تعريف المستفيد الحقيقي على كليهما. إلا أن بعض الدول لا تُوسّع هذا التعريف ليشمل المؤسسات ذات المصالح الخاصة أو لا تطبّقه إلا على أنواع بسيطة من الصناديق، مما يخلق فجوات تنظيمية تُعيق الشفافية وتُسهّل إساءة الاستخدام في جرائم مالية.

- **تعريفات غير مناسبة لنوع الكيان:** توضح المذكرة التفسيرية لتوصية 10 من مجموعة العمل المالي ضرورة تكييف تعريف المستفيد الحقيقي بحسب نوع الكيان القانوني. ففي حين يُعرّف المستفيد الحقيقي في الشركات من خلال ملكية 25% أو أكثر من الأسهم أو السيطرة بوسائل أخرى، يتطلب الأمر في الصناديق الاستئمانية تحديد جميع الأطراف ذات العلاقة، بما يشمل الموصي، الوصي، الولي، المستفيدين، وأي شخص يمارس سيطرة فعلية. إلا أن بعض الدول تطبّق تعريفًا موحدًا ومبسطًا يستند إلى معيار الملكية، حتى على كيانات لا تنطبق عليها هذه المعايير، كالصناديق الاستئمانية والشراكات المحدودة، مما يؤدي إلى عدم تحديد الأطراف المسيطرة فعليًا. ففي الشراكات المحدودة، على سبيل المثال، قد لا يُدرج الشريك العام الذي يدير الشراكة كمستفيد حقيقي إذا لم يتجاوز عتبة الملكية، رغم كونه الجهة المسيطرة الفعلية.

كما تنشأ إشكاليات إضافية مع شركات الوحدات المستقلة، مثل سلسلة الشركات الأمريكية ذات المسؤولية المحدودة، التي تضم وحدات فرعية لكل منها مالكون وأصول مختلفة. إذا اقتصر تعريف المستفيد الحقيقي على الكيان الأساسي فقط دون تطبيقه على الوحدات الفرعية، يُستبعد المالكون الحقيقيون لهذه الوحدات، خاصة إذا كانت ملكيتهم موزعة بنسبة تقل عن الحد المعتمد (مثل 25%). هذا النهج الموحّد وغير المتخصص في تحديد المستفيد الحقيقي يخلق ثغرات كبيرة في الشفافية، ويُسهّل إساءة استخدام الكيانات القانونية في أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ما يبرز الحاجة إلى اعتماد تعريفات دقيقة ومخصصة تتلاءم مع طبيعة كل كيان قانوني لضمان فعالية الجهود الرقابية.

تحديد المستفيد الحقيقي (الفعلي)

حتى إذا كان المعنى الظاهري للشركة خاضعاً لعملية جمع المعلومات حول المستفيدين الحقيقيين (مثلاً، من خلال السجل الخاص بالمستفيدين الحقيقيين) وكان تعريف المستفيد الحقيقي المعمول به مناسباً، فقد تكون هناك عقبات أمام تحديد المستفيد الحقيقي الفعلي. قد يستند هذا الغياب للمستفيد الحقيقي إلى ما يلي:

- **الشركات الجاهزة.** إنها شركات تم إنشاؤها عمداً في الماضي من قبل محامين أو غيرهم من مقدمي خدمات الشركات ليتم بيعها في المستقبل. عادة، ستحتفظ الشركات الجاهزة أساساً بحساب مصرفي، وتتمتع بجدارة ائتمانية، ولديها قائمة بالمديرين ومظهر الشرعية لكونها موجودة لفترة طويلة. هذا يعني أن المجرمين قد يشترون الشركات الجاهزة للوصول السريع إلى النظام المالي. بالإضافة إلى ذلك، إذا فشلت الشركة الجاهزة في الإبلاغ عن تغيير المساهمين (والمستفيدين الحقيقيين) في الوقت المناسب، فسيكون المجرمون قادرين على العمل دون الإفصاح عن أي معلومات عن الملكية.
- **هياكل ملكية معقّدة.** تُعد هياكل الملكية المعقدة من أبرز العوائق أمام تحديد المستفيد الحقيقي، خاصة عندما تتضمن سلاسل طويلة من الكيانات عبر عدة دول. كلما طالت هذه السلاسل وازداد انتشارها الجغرافي، ارتفع احتمال تعذر تتبّع الطبقات الوسيطة، لا سيما إن كانت بعض الكيانات تقع في ملاذات ضريبية لا تلتزم بتسجيل أو تبادل المعلومات. كشفت بعض الدراسات أن سلاسل الملكية قد تتضمن عشرات الطبقات، ما يصعّب على السلطات تأكيد هوية المستفيد النهائي، ويجعل من الشفافية تحديًا حقيقيًا . تزداد المخاطر عندما يتم استخدام هياكل معقّدة مثل الملكية الدائرية أو الهياكل الهرمية المتعددة الطبقات، التي قد تُستخدم عمدًا لحجب السيطرة الحقيقية عن الجهات الرقابية.
- **الأسهم لحاملها.** تُعد الأسهم لحاملها من أخطر أدوات إخفاء هوية المستفيد الحقيقي، كونها أوراقاً قابلة للتداول تمكّن من نقل الملكية دون أي سجل رسمي، إذ يُعتبر حامل الورقة هو المالك الفعلي في أي وقت. هذا يجعل من الصعب – إن لم يكن مستحيلاً – تحديد المستفيد الحقيقي ما لم تتوفر معلومات محدثة ودقيقة عن مالكها. ورغم أن الشركات المصدرة لهذا النوع من الأسهم مطالبة

بالإفصاح عن المستفيدين الحقيقيين، فإن تلك المعلومات قد تصبح غير دقيقة أو غير قابلة للتحقق فوراً بعد أي عملية نقل للملكية.

- **المرشحون الاسميّون.** يُستخدم المساهمون والمديرون الاسميّون في بعض الدول، خصوصًا التي تعتمد على القانون العام، كوسيلة لإخفاء هوية المستفيد الحقيقي. إذ يقوم محترفون بتسجيل أسمائهم كمساهمين أو مديرين نيابةً عن أصحاب المصلحة الحقيقيين، ما يتيح لهؤلاء البقاء في الظل. في بعض الحالات، يكون لهؤلاء الاسميين دور فعلي كممثلين عن مستثمرين مؤسسيين، ويكون هذا الترشيح الإسمي رسميًا، يتم توثيقه من خلال عقود أو تعليمات قانونية واضحة، ويكون فيه المرشح واجهة قانونية مدفوعة الأجر دون أي معرفة فعلية بأنشطة الكيان. لكن في حالات أخرى، يقتصر دورهم على توقيع مستندات وتلقي المراسلات، دون أي إشراف أو معرفة حقيقية بإدارة الكيان، يتم فيها تعيين المرشح شفهياً (غير رسمي) أو من خلال تفاهمات غير موثقة، دون وجود علاقة تعاقدية رسمية، ويُستخدم هذا الشكل غير الرسمي بشكل خاص في البيئات التي تفتقر إلى الرقابة أو حيث يسهل التهرب من الإفصاح، مما يُضاعف من خطورة استغلال هذه الترتيبات في إخفاء الهويات الحقيقية وتسهيل الأنشطة غير المشروعة.
- **الخدمات الافتراضية عن بعد.** إن إمكانية قيام الأفراد بإنشاء معانٍ ظاهرية للشركات بصورة افتراضية وعن بعد (عبر الإنترنت) تعني أن هناك عدداً أقل من عمليات التحقق من الشخص (هذا إن وجدت على الإطلاق)، مما يسهل استخدام الهويات المزيفة، ويتيح إساءة استخدام المخولين الاسميين الفعليين أو الأشخاص المستخدمين كواجهة.

دقّة المعلومات عن المستفيد الحقيقي

حتى إذا كان المعنى الظاهري للشركة يخضع للتعريف المناسب وكان المستفيد الحقيقي يشير إلى المستفيد الحقيقي الفعلي (وليس شخص مخول اسمي)، فقد تكون هناك مشكلات في جودة المعلومات حول المستفيدين الحقيقيين، خاصة إذا لم يتم تحديث قائمة المستفيدين الحقيقيين أو تفاصيلهم عندما يطرأ أي تغيير وإذا كانت غير صحيحة.

- **معلومات غير محدّثة حول المستفيدين الحقيقيين.** تطالب مجموعة العمل المالي بتحديث المعلومات حول المستفيدين الحقيقيين. تلزم بعض الدول المعاني الظاهرية للشركات بتحديث المعلومات حول المستفيدين الحقيقيين في غضون 15 أو 30 يوماً من علمها بالتغيير. في حالات أخرى، يُطلب من الكيانات فقط تقديم عائد سنوي مع القائمة الحالية للمستفيدين الحقيقيين. في كلتا الحالتين، هناك خطر من ناحية انخفاض نسبة إنفاذ هذه الأحكام، خاصة إذا لم تتحقق السلطات من عدد الكيانات التي قدمت إقرارات عائداتها السنوية أو أبلغت عن تغييرات في المستفيد الحقيقي.
- **تفاصيل المستفيد الحقيقي غير صحيحة.** كما وصفته جلوبال ويتنس[6] في البدء بناء على تحليلها لسجل المستفيدين الحقيقيين في المملكة المتحدة، تعاني معظم الدول من تحديات في عملية التحقق. هذا يعني أنه، حتى لو كان المستفيد الحقيقي المسجل هو المستفيد الحقيقي الفعلي بدلاً من مخول اسمي (ما من شأنه أن يشكّل بالفعل نقطة انطلاق جيدة جداً)، فقد تكون تفاصيله غير صحيحة. قد تكون هناك أخطاء حول تهجئة اسمهم وعنوانهم وتاريخ ميلادهم وماهية المستفيد الحقيقي *(كيفية اعتباره مستفيدًا حقيقيًا :هل هو المالك الفعلي؟ هل يسيطر من خلال علاقات غير مباشرة؟ / طبيعة سيطرته :هل من خلال الملكية المباشرة، أو التحكم في التصويت، أو التأثير غير الرسمي؟/ سبب اعتباره المستفيد الحقيقي :أي الأساس أو الآلية التي تمنحه تلك الصفة)* وما إلى ذلك. في هذه الحالة، يتمثل أحد التحديات في القدرة على الاتصال بالمستفيد الحقيقي أو العثور عليه.

جمع المعلومات حول المستفيدين الحقيقيين

قد يتأثر توافر معلومات حول المستفيدين الحقيقيين بعدم ملاءمة الجهات التي تحتفظ بالمعلومات حول المستفيدين الحقيقيين، مثل سجل المستفيدين الحقيقيين أو المعلومات التي تجمعها الجهات الملزمة. قد يستند ذلك إلى ما يلي:

[6] https://www.globalwitness.org/en/campaigns/corruption-and-money-laundering/anonymous-company-owners/companies-we-keep/#chapter-0/section-0

- **سجلات غير ملائمة خاصة بالمستفيدين الحقيقيين.** قد تكون السلطة المسؤولة عن الاحتفاظ بمعلومات حول المستفيدين الحقيقيين غير مناسبة. على سبيل المثال، قد لا تكون هناك مركزة للمعلومات. وقد تكون هناك بدلاً من ذلك سجلات في كل مقاطعة أو منطقة أو في كل منطقة حرة وهي غير مترابطة.
- **نظام غير ملائم لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.** بالنسبة للدول التي تعتمد على جهات ملزمة لجمع معلومات حول المستفيدين الحقيقيين أو للإبلاغ عن حالات تباين، لا سيما في الحالات التي يعمل فيها مقدمو خدمات الشركات وغيرهم من الأعمال والمهن غير المالية المحددة بنسبة كبيرة في مجال إنشاء أو إدارة المعاني الظاهرية للشركات (مثلاً، من خلال تقديم خدمات اسمية)، فإن نقاط الضعف الرئيسية هي:
  - **النطاق المحدود.** لا تغطي أحكام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب جميع أنواع المؤسسات المالية أو الأعمال والمهن غير المالية المحددة (مثلاً، في بعض الدول، يكون المحامون أو صناديق الاستثمار خارج النطاق)،
  - **تورط وموقف الجهة الملزمة (من العمى المتعمد إلى التواطؤ)**، هناك أطياف تتراوح بينها أفعال ومواقف الجهة الملزمة. بصرف النظر عن جهة ملزمة صادقة وملتزمة بالكامل تعتزم منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يمكن هذه الجهات أن تتحول من كونها "عمياء عمداً" (حيث لا يتم طرح الأسئلة ولا يتم تقديم تقارير معاملات مشبوهة عن المعاملات الفردية أو المنفصلة التي قد تبدو غير مرتبطة ببعضها البعض) ، أو "فاسدة" (حيث يستمر العمى المتعمد من خلال العديد من مؤشرات الاشتباه) إلى "متواطئة تماماً" (حيث تكون الجهة الملزمة متورطة بالكامل وحتى أنها تروّج طرقاً لإخفاء المستفيد الحقيقي، أو تمارس بشكل مباشر عمليات غسل أموال وتمويل إرهاب).
  - **قلّة الوعي والفهم.** قد تكون المؤسسات المالية وبعض الأعمال والمهن غير المالية المحددة، وخاصة الشركات الصغيرة أو تلك التي تعمل بمفردها كأفراد محترفين، غير مدركة للقواعد أو تفتقر إلى البنية التحتية للامتثال، أو
  - **ضعف مستوى إنفاذ القانون من قبل السلطات.** قد لا تتمكن السلطات من ممارسة الرقابة أو التدقيق، أو توقيع العقوبات على الجهات الملزمة التي لا تطبق أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو الجهات التي لا تقدم تقارير عن المعاملات المشبوهة، أو تلك التي لا تستجيب لطلبات الحصول على المعلومات (أو تلك التي تنتهك أحكام الإبلاغ ضمن أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

إمكانية الوصول إلى المعلومات حول المستفيدين الحقيقيين

حتى إذا كانت الجهات التي تحتفظ بالمعلومات حول المستفيدين الحقيقيين فعالة في جمع المعلومات، فقد تكون هناك تحديات أمام السلطات في الوصول إلى المعلومات، مما يمنعها من الوصول إليها بجملتها أو يستغرق الحصول عليها فترة طويلة جداً. قد يستند ذلك إلى ما يلي:

- **عدم وصول بعض السلطات إلى المعلومات بشكل مناسب وفي الوقت المناسب.** على الرغم من أن معظم الأطر القانونية تميل إلى السماح للعديد من السلطات المختصة بالوصول إلى المعلومات حول المستفيدين الحقيقيين، فقد لا تزال بعض السلطات مُستبعدة (مثلاً، سلطات إنفاذ القانون) أو قد يكون الوصول متاحاً فقط للجهة التي تحتفظ بالمعلومات (مثل إدارة الضرائب) ولكن ليس للجهات الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، حتى بالنسبة للسلطات المصرح لها بالوصول إلى المعلومات بموجب القانون، فإنها قد تعتمد على الحصول على أمر من المحكمة، أو تقديم طلب للحصول على معلومات، وكل ذلك قد يستغرق أسابيع قبل التمكن من الحصول عليها. على سبيل المثال، قبل أن تنشئ المملكة المتحدة السجلات الخاصة بالمستفيدين الحقيقيين، وصفت[7] بعض سلطات إنفاذ القانون أنها قد تستغرق ما يصل إلى 50 % من وقتها فقط للحصول على معلومات حول المستفيدين الحقيقيين.
- **عدم تبادل المعلومات بشكل مناسب مع الدول الأجنبية ذات الصلة.** بالنظر إلى أن الكيانات الأجنبية قد لا تكون مشمولة بإطار المستفيدين الحقيقيين، فقد تحتاج السلطات المختصة إلى طلب معلومات من الدول الأجنبية حيث تأسّست تلك المعاني الظاهرية للشركات أو حيث تتم إدارتها. ينطبق الشيء نفسه إذا احتاجت السلطات إلى الحصول على معلومات عن كيان أجنبي يشكل جزءًا من سلسلة الملكية وله حصص في كيان محلي. وفي كلتا الحالتين، ستعتمد السلطات على وجود اتفاقية دولية أو إطار دولي يسمح بتبادل المعلومات (مثلاً، من خلال مجموعة إيغمونت أو عن طريق الاتفاقيات الدولية لتبادل المعلومات المتعلقة بالمعلومات الضريبية). إذا كانت الدولة تفتقر إلى أساس قانوني لمثل هذا التبادل الدولي للمعلومات، أو إذا رفضت الدولة الأجنبية إرسال المعلومات، أو إذا استغرق الرد شهوراً، فلن تتمكن السلطات المختصة من تحديد هوية المستفيد الحقيقي أو تأكيدها في الوقت المناسب.

[7] https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/434546/bis-15-320-enhanced-transparency-of-company-beneficial-ownership-enactment-impact-assessment.pdf

- **السرية المهنية (مثلاً، امتياز العلاقة بين المحامي وموكله).** على الرغم من أن مجموعة العمل المالي تلزم الأعمال والمهن غير المالية المحددة بأن تخضع لأحكام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (والتي تشمل الاستجابة لطلبات الحصول على معلومات من السلطات المختصة)، إلا أنه في بعض الدول، هناك مهن مثل المحامين الذين قد يكونون مستثنين من النطاق. حتى إذا كانت هذه المهن تقع ضمن نطاق مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فيجوز أن ترفض الاستجابة لطلبات الحصول على معلومات من السلطات من خلال التذرع بالسرية المهنية، وخاصة امتياز العلاقة بين المحامي وموكله. هذه مشكلة حيث لا تفرق أطر الدول بشكل صحيح بين أنشطة المحامين كجزء من حق الإنسان في محاكمة عادلة (حيث يجب تطبيق امتياز العلاقة بين المحامي والموكل)، على عكس الحالات التي يعمل فيها المحامي كمقدم خدمة للشركات لا علاقة له بدعوى قضائية.

2.2.1 إخفاء دخل وأصول المعاني الظاهرة للشركات

بالنظر إلى أنه لا يوجد عادة تسجيل أو إبلاغ طرف ثالث عن الدخل (باستثناء أصحاب العمل في بعض الدول) وأن هناك معلومات محدودة عن ملكية الأصول وقيمتها، فقد تخفي المعاني الظاهرة للشركات أو تزيّف دخلها وأصولها لممارسة عمليات غسل أموال وتمويل إرهاب. يصبح هذا الأمر أسوأ من خلال:

- **الأصول الافتراضية.** قد يخفي المجرمون دخلهم وأصولهم عن طريق الاحتفاظ بأصول مشفرة مثل عملات البيتكوين، خاصة إذا تم الاحتفاظ بها في محافظ "باردة" (بدلاً من حفظها عبر وسيط ملزم بتطبيق لإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.)
- **عدم وجود معلومات (ممركزة) حول ملكية الأصول وسعرها.** قد يكون لدى الدول العديد من السجلات العقارية المحلية بدلاً من سجلّ ممركز. بالإضافة إلى ذلك، لا يوجد تسجيل على الإطلاق بالنسبة لبعض أنواع الأصول (مثلاً، المعادن الثمينة والأعمال الفنية والأصول المشفرة). أخيراً، حتى بالنسبة لسجلات الأصول، لا يتم دائماً جمع معلومات عن الأسعار والملكية. لهذا السبب، باستثناء بعض المعلومات عن العقارات، أو السفن، أو السيارات، أو الطائرات، تستند معلومات الأصول والدخل إلى التصريح الذاتي من قبل المعنى الظاهري للشركة، مما يجعل من الصعب التحقق من دقتها وصحّتها.
- **تورط أمناء المعلومات.** يجوز للجهات الملزمة، ولا سيما المحامين والموثقين والوسطاء ومقدمي خدمات الشركات، ومقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية والشركات تسهيل غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال:
  - **القيام بمعاملات (مثلاً) شراء العقارات.** قد يسهل الوسطاء المحترفين شراء أو بيع العقارات، إما بالإعلان عن إجراء عمليات التدقيق على أساس العناية الواجبة تجاه العملاء أو إجراء المعاملة مباشرة نيابة عن عملائهم.
  - **استخدام الحسابات التي يحتفظ بها محامون أو حسابات الأمانة.** تجمع الحسابات التي يحتفظ بها المحامون، مثل الحسابات المصرفية التي يحتفظ بها المحامون، الأموال من العديد من العملاء لتأمين أتعاب متعلقة بدعاوى قضائية. لكن يمكن إساءة استخدام هذه الحسابات المصرفية للسماح بتنفيذ معاملات غسل الأموال وتمويل إرهاب للمعاني الظاهرية للشركات (لا علاقة لها بدعوى قضائية) من دون تنبيه الجهات الملزمة الأخرى (مثل البنوك) أو السلطات.
  - **استخدام خدمات المكاتب والمناصب الإدارية والبريدية الافتراضية.** تمكّن هذه الخدمات المعاني الظاهرية للشركات من أن يكون لها وجود فعلي في دولة ما، ممّا يسمح للكيان بتزييف أنشطته ومالكيه ومراقبيه، بينما يظل المستفيدون الحقيقيون الفعليون وأصولهم وأنشطتهم مخفيين.

3.2.1 إخفاء الغرض من المعاني الظاهرية للشركات ومعاملاتها وعلاقاتها

نظراً لانتشار الاستخدامات والمعاملات والعلاقات والعقود الخاصة بالمعاني الظاهرية للشركات، ونظراً لعدم وجود تسجيل للمعاملات أو العلاقات أو العقود، يصبح من الصعب جداً تحديد ما إذا كانت حقيقية أم مزيفة، وما إذا كانت تشكّل جزءًا من مخطط لغسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد يتفاقم هذا النقص في المعلومات بسبب ما يلي:

- **الشركات الوهمية:** إن الكيانات التي ليس لديها أي أنشطة فعلية، أو مكتب، أو موظفين، أو وجود مادي خارج وثيقة التأسيس تجعل من السهل تزييف غرض المعنى الظاهري للشركة (في النظام الأساسي) والتظاهر بتقديم خدمات أو أنشطة أخرى. بالإضافة إلى ذلك، يمكن عادة إنشاؤها عن بعد، وفي غضون ساعات قليلة، مما يسمح للمجرمين باستخدامها في مخطط ما وحلّها على الفور. هناك نوع واحد محدد من الشركات الوهمية هو "الشركات الجاهزة" التي تأسّست منذ فترة طويلة وقد يكون لديها بالفعل حساب

مصرفي. يمكن للمجرمين، من خلال شراء إحدى هذه الشركات الجاهزة، استخدامها بسهولة دون الإفصاح عن أي معلومات جديدة.

- **تدابير غير صحيحة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من قبل الجهات الملزمة.** قد تمتنع المعاني الظاهرية للشركات أيضاً عن الإفصاح عن علاقات مع كيانات أخرى أو مع أشخاص سياسيين ممثلين للمخاطر أو أفراد خاضعين لعقوبات. سيكون الأمر متروكاً للجهات الملزمة (مثلاً، المؤسسات المالية والمحامين والمحاسبين ومقدمي خدمات الشركات) لتحليل وتحديد ما إذا كانت التحويلات المصرفية أو العقود أو العلاقات الأخرى (مثلاً مع الأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر والأفراد الخاضعين للعقوبات وما إلى ذلك) مشبوهة أو مزيفة أو صحيحة.
- **تقديم الخدمات (بدلاً من السلع).** في حين أن جميع المعاملات قد تكون مزيفة، فمن الأسهل التظاهر بتقديم الخدمات. على عكس بيع السلع الذي يتطلب الإنتاج والتخزين والعديد من الشروط الأخرى، قد لا يتطلب توفير خدمات مثل "الخدمات الاستشارية" بنية تحتية خاصة. في هذه الحالة، قد يكون من الصعب أو المستحيل على السلطات أو الجهات الملزمة التحقق مما إذا كانت الخدمة قد تم تقديمها أم لا، أو ما إذا كانت قيمة أو سعر هذه الخدمة تبدو معقولة.

3.1 الأساليب والطرق التي يستخدمها المجرمون لإساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية

يصف هذا القسم الأساليب والطرق المحددة التي تبين وجودها لاستغلال نقاط الضعف المذكورة في القسم السابق. وعلى الرغم من شرح كل عنصر بمفرده، إلا أنه من المرجح أن يتضمن أي مخطط لغسل الأموال وتمويل الإرهاب مزيجاً من التطبيقات التالية.
بهدف تصنيف هذه التطبيقات، تُعرض بناء على موقعها (أين) وأنواع الوسائل المؤسسية أو العناصر المستخدمة (ماذا) والتفاصيل المحددة للمخطط (كيف).

أين؟

- **استخدام عدة مناطق:** من أكثر الأساليب شيوعاً هي نشر المخطط على أكبر عدد ممكن من المناطق، فعلى سبيل المثال، يقيم المستفيدون الحقيقيون في دولة "أ"، والوسائل المؤسسية قائمة في الدول "ب «و"ج" و"د" أما المديرون والمساهمون (الأفراد الاسميون أو الوسائل المؤسسية) فهم من الدولتين "هـ" و"و"، والأصول موجودة في الدولة "ز" (الحساب البنكي) و"ح" (العقارات).
  يحقق استخدام عدة مناطق العديد من الأغراض، حيث يمكن للمجرمين استغلال نقاط الضعف الرئيسية في كل دولة.

ماذا؟

- **الشركات – الشركات الوهمية والشركات الورقية وشركات الواجهة:** وفق تقرير "بابيت ماسترز"[8] الصادر عام 2011 بخصوص قضايا الفساد الكبرى، احتلت الشركات صدارة الأنواع الشائعة المستخدمة، ويعزى ذلك إلى شيوع استخدامها (لأغراض مشروعة) وسهولة تأسيسها، فضلاً عن سهولة إساءة استخدام بعض أنواع الشركات على غرار:
  - **الشركات الوهمية:** يمكن تأسيس هذا النوع من الشركات بسعر زهيد، دون الحاجة إلى تنفيذ أية عمليات حقيقية، حيث يمكن تأسيس شركات وهمية دون أية أصول أو دخل أو عمليات أو موظفين عن بعد للتصرف بصفة مديرين أو مساهمين، أو للامتثال بهيكل الملكية أو لمحاكاة الصفقات مثل القروض والخدمات وغيرها، وفق ما جاء في تقرير مجموعة العمل المالي/إيغمونت حول إخفاء المستفيد الحقيقي[9]: "من الحالات التي انطوت على شركات وهمية، تضمنت غالبيتها شركة قائمة في دولة أجنبية".
  - **الشركات الورقية:** تعد الشركات الورقية إحدى فئات الشركات الوهمية، وهي شركة جاهزة تمتلك حساباً بنكياً وتاريخاً ائتمانياً ومديرين، مما يعني أنها مستعدة ليتم استخدامها في مخطط غسل أموال أو تمويل إرهاب مع افتراض شرعيتها في الوقت نفسه.

[8] https://elibrary.worldbank.org/doi/abs/10.1596/978-0-8213-8894-5
[9] https://www.fatf-gafi.org/en/publications/Methodsandtrends/Concealment-beneficial-ownership.html

- **شركات الواجهة:** على خلاف الشركات الوهمية، تتولى شركات الواجهة عمليات حقيقية، وموظفين ودخل ويمكن استخدامها لإخفاء أو تمويه متحصلات الجريمة أو تبرير الدخل كجزء من غسل الأموال وتمويل الإرهاب. عادة ما تنخرط هذه الشركات في أعمال تستخدم الأموال النقدية بكثافة مثل المطاعم ونوادي الرقص، والفنادق، والكازينوهات، وغيرها.

- **الشراكات:** على الرغم من أنه من غير الشائع استخدام الشراكات بنفس الطريقة التي تُستخدم بها الشركات في أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إلا أنها توفر بعض المزايا المتعلقة بالسرية. فالشراكات، وخصوصًا الشراكات المحدودة التي تضم شركاء عامين وآخرين محدودين، تتمتع بهيكلية أكثر تعقيدًا مقارنة بالشركات التي تعتمد على المساهمين، ما يمنح الشركاء المحدودين درجة من السرية، نظرًا لعدم مشاركتهم المباشرة في الإدارة، الأمر الذي قد يُستغل في بعض الحالات لإخفاء هوية الأطراف المستفيدة فعليًا.
- **الصناديق الاستئمانية:** على الرغم من أن الصناديق الاستئمانية ليست شائعة في غسل الأموال وتمويل الإرهاب مقارنة بالشركات، إلا أن أحد التأويلات[10] تقول إن الصناديق الاستئمانية سرية وفعالة للغاية لدرجة أن التقارير تقلل من ارتباطها وتورطها نظراً إلى افتقار السلطات إلى الموارد الكافية للتحقيق مع الصناديق الاستئمانية أو ملاحقتها قضائياً. وبحسب التقرير الصادر حول اخفاء المستفيد الحقيقي[11]، قلّما تُستخدم الصناديق الاستئمانية بصورة منعزلة، بل بالاشتراك مع الشركات. ونظراً لأن الصناديق الاستئمانية تعتبر ترتيبات قانونية وليست شخصيات اعتبارية، لا يمكن للصندوق الاستئماني امتلاك الأصول بصورة مباشرة في العديد من الحالات، ويبدو الوصي وكأنه المالك. ولهذا السبب، تستخدم العديد من الصناديق الاستئمانية شركة ضمنية لامتلاك الأصول. إضافة لذلك، قد يكون بعض أطراف الصندوق كيانات (وليس أشخاصاً طبيعيين)، وخاصة الوصي، وغالباً ما تستخدم العديد من شركات الصناديق الاستثمارية الخاصة على شكل أوصياء.
- **مؤسسات المصالح الخاصة:** يمكن إساءة استخدام مؤسسات المصالح الخاصة في الجرائم المالية لأنها تتمتع بهياكل "غير مألوفة" ضمن الإطار القانوني المحلي، وتتوفر هذه المؤسسات في بعض الدول ولها هيكل مشابه للصناديق الاستئمانية، وبالتالي تتعامل الدول التي لا تعرف مؤسسات المصالح الخاصة وكأنها مؤسسات مصالح عامة وجمعيات خيرية، فإما تعفيها من التسجيل أو تكتفي بطلب تسجيل مسؤولي المؤسسة (بدلاً من تسجيل جميع أطراف المؤسسة مثل المؤسس وأعضاء المجلس والمستفيدين وغيرهم).
- **الصناديق الاستثمارية الخاصة:** يمكن إساءة استخدام الصناديق الاستثمارية الخاصة مثل صناديق التحوط لأنها قد لا تكون خاضعة لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وعلى الرغم من أنها خاضعة لتنظيمات حماية المستثمرين، إلا أنها قد لا تكون بالضرورة خاضعة لقوانين مكافحة غسل الأموال نفسها، لا سيما من حيث تحديد هوية المستفيد الحقيقي. توفر الصناديق الاستثمارية الخاصة درجة عالية من السرية لأن مصالحها يمكن أن تكون مجزأة لدرجة أنه ليس بالإمكان تحديد أي مستثمر نهائي بسبب عدم قدرته على تجاوز عتبة الـ 25%، أو حتى 5%.[12]
- **المديرون والمساهمون الاسميون (الرسميون وغير الرسميين):** يلجأ المجرمون في كثير من الحالات إلى استخدام مديرين ومساهمين اسميين لتوفير ستار قانوني يخفي هوية المستفيد الحقيقي. وقد يكون هؤلاء الاسميون أشخاصًا رسميين تم تعيينهم بعقود موثقة، أو غير رسميين يتم استخدام أسمائهم دون توثيق قانوني واضح. في بعض الحالات، لا يكون للمدير أو المساهم الاسمي أي دور فعلي في العمليات اليومية، ويقتصر عمله على استقبال المراسلات أو توقيع المستندات. بينما في حالات أخرى، يتورط هؤلاء الاسميون في مخططات غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل مباشر، أو على الأقل يساهمون في توفير السرية المقصودة من هذه الترتيبات. ويُظهر تقرير البنك الدولي "تواقيع للبيع" أن بعض مقدمي الخدمات يعلنون صراحة عن تقديم خدمات اسمية بهدف حماية سرية معلومات المستفيد الحقيقي، كما ورد في إحدى الإعلانات: "يتمثل الهدف الوحيد للخدمة الإسمية في الحفاظ على سرية معلومات المستفيد الحقيقي واقتصار دورها على تأسيس الشركة". ". تتضمن استراتيجيات الاستفادة من الأفراد الإسميين ما يلي:

  - **أدوات المستفيد الحقيقي للتحكم بالمدير الإسمي:** بحسب ما جاء في مقال "العالم السري للمديرين المزيفين" [13]، يمكن للمستفيد الحقيقي التأكد من أن المديرين الإسميين المزيفين لا يتمتعون بسيطرة حقيقية على الجهة، عن طريق الزامهم بتوقيع ثلاث مستندات أولية:

[10] https://elibrary.worldbank.org/doi/abs/10.1596/978-0-8213-8894-5 (الصفحتان 45-46)

[11] https://www.fatf-gafi.org/en/publications/Methodsandtrends/Concealment-beneficial-ownership.html

[12] https://www.taxjustice.net/wp-content/uploads/2019/10/The-transparency-risks-of-investment-entities-working-paper-Tax-Justice-Network-Oct-2019.pdf

[13] https://panamapapers.sueddeutsche.de/articles/5718f882a1bb8d3c3495bcc7/

1. تنازل ينص على تعهدهم بعدم رفع دعاوى ضد المستفيد الحقيقي
2. وكالة قانونية لصالح المستفيد الحقيقي كي يبقى مسيطراً
3. خطاب إقالة للمدير الإسمي موقّع دون تاريخ.

- **العديد من الأطراف الاسمية لخلق مسارات تتبع زائفة وتضليل السلطات:** يتسبب استخدام العملاء (والمجرمين) العديد من أمناء المعلومات الاسميين لامتلاك أو السيطرة (كمديرين) على العديد من الشركات في تضليل السلطات ودفعها للتصديق أن هذه الجهات غير مرتبطة ببعضها البعض لمجرد استعانتها بمساهم أو مدير اسمي (مهني) واحد.
- **المستفيد الحقيقي الاسمي:** هذه الخدمة أعلى تكلفة. على عكس المساهمين أو المديرين الاسميين العاديين الذين قد يبدو أنهم يمتلكون العديد من الشركات في حين أنهم لا يستطيعون تحمل أو شرح الأصل القانوني لأموالهم لامتلاك العديد من الجهات، فإن "المالك المستفيد الاسمي" هو خدمة خاصة يمكن من خلالها استخدام أي شخص ثري تبدو عليه خصائص المستفيد الحقيقي لإخفاء هوية المستفيد الحقيقي الفعلي مع التحايل على المؤشرات الحمراء التي تكتشف الأطراف الاسمية العادية.
- **الأفراد الاسميين غير الرسميين– تزوير الهوية المتعمد وضحاياه:** بعيداً عن الأفراد الاسميين غير الرسميين بناء على الروابط العائلية، يوجد أفراد اسميون غير رسميون لا صلة قرابة تربطهم يلجؤون إلى بيع بيانات هوياتهم إلى طرف ثالث للخروج من أزمة مالية. وبحسب التقرير الصادر عن مجموعة العمل المالي/إيغمونت حول إخفاء المستفيد الحقيقي: "في إحدى دراسات الحالة من نيوزيلندا، استُخدمت حسابات بنكية عائدة لطلاب لاستلام أموال من حسابات بنكية أجنبية لشراء العقارات. أظهرت حالة أخرى من نيوزيلندا (دراسة الحالة 77) إمكانية التلاعب بأصحاب الدخل المحدود لبيع معلومات هوياتهم إلى غاسلي الأموال المحترفين، الذين يستخدمونها بدورهم لتأسيس شركات وفتح حسابات بنكية.

- **الوسطاء المهنيون واستخدامهم في تأسيس الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية:** يلعب الوسطاء المهنيون مثل المحامين، والمحاسبين، ومقدمي خدمات الشركات، دورًا محوريًا في تأسيس وإدارة الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية. وفي بعض الحالات، يتم استخدامهم من قبل العملاء لتنفيذ ترتيبات معقدة تخفي هوية المستفيد الحقيقي، دون علمهم الكامل بمقاصد الاستخدام أو طبيعة الأنشطة. وقد يقتصر دورهم على الإجراءات الشكلية كتوثيق المستندات أو تقديم خدمات التأسيس، إلا أن ضعف العناية الواجبة أو عدم الالتزام بالإفصاح عن الشبهات قد يجعلهم جزءًا غير مباشر من مخططات غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، ما يبرز الحاجة لتعزيز الرقابة والمسؤولية المهنية في هذا المجال. ". تتضمن استراتيجيات الاستفادة من الوسطاء المهنيين ما يلي:

- **عدد أمناء المعلومات المهنيين الموظفين:** من الطرق الشائعة توظيف عدة أطراف إسمية لاستبعاد أي اشتباه بالمخطط أو كشفه. وبحسب التقرير الصادر عن مجموعة العمل المالي/إيغمونت حول إخفاء المستفيد الحقيقي: "يمكن للمجرمين توظيف خدمات عدة وسطاء مهنيين في الوقت نفسه، بحيث يلعب كل واحد منهم دوراً منفصلاً وإنما جوهرياً في المخطط الإجرامي، إذ تضمنت أكثر من ثلث دراسات الحالة الداعمة للتقرير استخدام أكثر من قطاع واحد للخدامات المهنية، وتضمن عدد مشابه من الحالات عدة وسطاء من القطاع ذاته. يشير هذا الأمر إلى أنه من المرجح أن المجرمين يحاولون تجنب الاشتباه عن طريق الابتعاد عن التعامل مع طرف مهني وحيد، وذلك في الحالات التي يتم فيها اللجوء لأكثر من محامٍ أو محاسب لتسهيل تنفيذ المخطط".
- **التورط حسب نوع المهنة – المحامون مقابل المحاسبون:** بحسب التقرير الصادر عن مجموعة العمل المالي/إيغمونت حول إخفاء المستفيد الحقيقي، قد يختلف مستوى التورط والموقف بين التواطؤ والتغافل المتعمد بالنسبة للمحامين والمحاسبين: "تم تقييم ثلث الحالات تقريباً على أنها تتضمن وسيطاً مهنياً متواطئاً، حيث تبين من خلال تقييم جميع الوسطاء أن غالبيتهم عمدوا بأنفسهم إلى تصميم المخطط وتسويقه بين العملاء المحتملين (كوسيلة فعالة لتقليل الضرائب في أغلب الأحوال). ومن بين القطاعات المهنية الثلاثة الخاضعة للتقييم، من المرجح أن مهنة المحاسبين قد تكون متواطئة في تورطها بالمخططات المصممة لإخفاء المستفيد الحقيقي. فضلاً عن ذلك، كان من المرجح أن يكون أصحاب المهن المحاسبية والقانونية هم مصممو المخطط، وليس مجرد وسيط متواطئ في مخطط صممه طرف آخر أو العميل نفسه، وعلى خلاف المهن المحاسبية، كان أصحاب المهن القانونية أكثر عرضة للتورط في المخطط أو التغافل المتعمد عنه".

- **الأسهم لحاملها**: على الرغم من حظر الأسهم لحاملها (الجديدة) في معظم الدول، إلا أن بعض الشركات القديمة التي تمتلك أسهماً لحاملها معلقة تتيح اعتبار أي شخص يمتلك هذه الأسهم بصورة مباشرة مستفيداً حقيقياً، مما يفرض صعوبة بالغة على السلطات لمعرفة المالك الحالي. تتضمن إحدى الاستراتيجيات الأساسية أن يقوم طرف اسمي بتأسيس شركة (ويبدو كمكتتب أول)، ولكن الحصص عائدة لمالكها ثم يتم التنازل عنها إلى المستفيد الحقيقي.

كيف؟

أ) إخفاء المالك أو تزييفه

- **هياكل الملكية أو السيطرة المعقدة**: تتمثل الاستراتيجية الرئيسية الهادفة للسرية إنشاء هيكل بالغ التعقيد، سواء من حيث طول المخطط للوصول إلى المستفيد الحقيقي، أو اتساعه الجغرافي (يرجى الاطلاع أعلاه على فقرة "استخدام عدة مناطق). فضلاً عن ذلك، إن الجمع بين العناصر الأكثر تعقيداً أو سرية مثل الأطراف الاسمية، والأسهم لحاملها وأنواع الأدوات القانونية الغريبة، يضمن صعوبة التعرف على المستفيدين الحقيقيين، وذلك لأن السلطات المختصة تحتاج إلى موارد كبيرة للكشف عن هيكل الملكية الكامل وتأكيد الأطراف المسيطرة والمالكة في كل طبقة. وبحسب التقرير الصادر عن مجموعة العمل المالي/إيغمونت حول إخفاء المستفيد الحقيقي: "أكثر من نصف دراسات الحالة الداعمة لهذا التقرير تتضمن استخدام هياكل الملكية المعقدة، حيث تتأثر السيطرة بمزيج من السيطرة المباشرة وغير المباشرة".
- **الملكية الأجنبية:** بغض النظر عن مستوى تعقيد الطبقة، تعني الملكية الأجنبية للوسائل المؤسسية تراجع اهتمام السلطات المحلية في التحقيق فيها (مثال: بسبب صعوبة تطبيق القوانين أو نظراً لأن المجرم غير المقيم لا يخضع للملاحقة القضائية المحلية)، لا سيما في حال كانت الجريمة لا علاقة لها بالدولة (مثل: التهرب الضريبي الذي يؤثر على دولة أجنبية بدلاً من الدولة التي تأسست فيها الشركة). فضلاً عن ذلك، تعني الملكية الأجنبية أن السلطات تمتلك قدراً أقل من الموارد للتأكد من تفاصيل الشخص (اسمه، وتاريخ ميلاده، وعنوانه وغير ذلك)، لا سيما في حال لم يكن الشخص مقيماً في الدولة أو له تعاملات فيها.
- **السيطرة دون الملكية – الوكالة القانونية والعقود والأدوات المالية:** على الرغم من أن معظم تعريفات المستفيد الحقيقي تغطي عناصر الملكية والسيطرة (على سبيل المثال، امتلاك أكثر من 25% من الأسهم أو السيطرة عليها عبر وسائل أخرى)، إلا أنه من الصعب إثبات "السيطرة عليها عبر وسائل أخرى" أو التحقق منها، لذلك في معظم الحالات يتم فقط تحديد الأفراد الذين يمتلكون أكثر من 25% من الأسهم، مما يعني قدرة الأفراد على تجنب التسجيل كمستفيدين حقيقيين، على الرغم من سيطرتهم على الجهة أو أصولها (الحساب البنكي على سبيل المثال) عن طريق استخدام وكالة قانونية لإدارة الجهة أو أصولها. تتضمن الحالات المشابهة عقوداً سرية أو مجموع الأصوات الإجمالية، إلى جانب الأسهم القابلة للتحويل أو الأدوات المالية (مثل حق الخيار في الشراء) لمواصلة السيطرة على الشركة دون امتلاك أي سهم فيها.
- **الهويات المزيفة**: إن استخدام الخدمات الافتراضية وعن بعد لإنشاء الشركات وفتح الحسابات المصرفية، بالإضافة إلى تراجع وعي الجهات الملزمة أو تطبيقها لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يتيح للمجرمين استخدام بطاقات هوية مزيفة لإخفاء تفاصيلهم الحقيقية أو لتجنب الملاحقة القضائية المباشرة. على سبيل المثال، استخدم المهربون في باراغواي هويات حقيقية (لشخص متوفى) ولكنهم عمدوا إلى تغيير الصورة الشخصية[14].
- **إساءة استخدام السرية المهنية**: يمكن لمقدمي خدمات الشركات، لا سيما المحامون، إساءة استخدام السرية المهنية على غرار امتياز المحامي-الموكل لتسهيل غسل الأموال وتمويل الإرهاب، دون الحاجة إلى إرسال تقارير معاملات مشبوهة أو كشف هوية عملائهم أمام السلطات.

ب) اخفاء المعاملات والدخل أو تزييفها

- **الجهات ذات الأسماء المضللة**: يمكن إنشاء الجهات بأي اسم كان، مما يعني قدرة المجرمين على إنشاء شركات وهمية ذات أسماء مشابهة لجهات مشروعة (مثل ميتتا بدلاً من ميتا) للتظاهر بإجراء صفقات مع شركات مشروعة.

[14] https://www.abc.com.py/policiales/2023/07/20/aparece-el-primer-rostro-conectado-a-la-megacarga-de-cocaina-incautada-en-alemania/

- **المعاملات الوهمية – لا سيما التي تتضمن خدمات (مثل القروض والفواتير الكاذبة)**: لا تخضع العقود للتسجيل في معظم الحالات، ناهيك عن استحالة التحقق من تقديم الخدمات مثل الخدمات الاستشارية. وبهذه الطريقة، يستطيع المجرمون تأسيس جهات متعددة للمشاركة في معاملات وهمية مثل:
  - **الفواتير الوهمية**: تتيح الفواتير الوهمية للجهات المشروعة التهرب من الضرائب (تعمد إلى تخفيض دخلها الخاضع للضريبة من خلال تقديم نفقات وهمية). ويمكن استخدام الفواتير الوهمية أيضاً لنفس الأغراض المرتبطة بالقروض الوهمية (انظر أدناه).
  - **القروض الوهمية**: يمكن أيضاً استخدام القروض التي لن تُسدد لتبرير تحويل الأموال، وفي العديد من الحالات، يمكن للشركات الوهمية تحويل الأموال فيما بينها (منقوصاً منها رسوماً زهيدة) أو تقسيم المبالغ لتسهيل إبعاد الشبهات عنها، ثم يتم سحب هذه المبالغ من الطبقة الأخيرة أو إعادتها إلى الجهة الأصلية على شكل دخل مشروع.
  - **تمويه التحويلات وكأنها أجور مشروعة**: يمكن استخدام شركات الواجهة لدفع أجور تبدو مشروعة إلى أشخاص لا يعملون لصالح الشركة في حقيقة الأمر، ولكنهم يحصلون على رواتب كجزء من خدماتهم في تهريب المخدرات.
  - **استخدام ثقة المحامين أو حسابات الموكلين**: قد يمتلك المحاسبون حسابات بنكية تجمع فيها أموالاً من الموكلين لدفع رسوم القضايا أو غيرها من المستحقات المترتبة لصالح الغير. ويمكن للمجرمين استخدام هذه الحسابات المملوكة للمحامين الذين يكونون إما متواطئين أو غير مدركين. ففي إحدى الحالات على سبيل المثال، أبرمت شركة تابعة لمجرم عقداً مع محامٍ وحولت الأموال إليه من أجل قضية قادمة، إلا أنه وخلال فترة قصيرة، أفادت الشركة بالتوصل إلى تسوية مع الخصم وطلبت من المحامي إعادة الأموال إلى حساب بنكي مختلف.

4.1 مؤشرات المخاطر لإساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية

غالباً ما تترك الأساليب المذكورة أعلاه لاستغلال نقاط الضعف أثراً يمكن للسلطات تتبعه. بناءً على مؤشرات المخاطر الواردة في تقرير إخفاء المستفيد الحقيقي[15] الصادر عن مجموعة العمل المالي/إيغمونت، نورد فيما يلي قائمة بمؤشرات المخاطر أو المؤشرات الحمراء التي يمكن للسلطات مراقبتها لتحديد فيما لو استدعى الأمر إجراء مزيد من التحقيقات بخصوص وسيلة مؤسسية للتأكد من عدم تورطها في غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

أ. مخاطر الدول

تدلّ المؤشرات الحمراء للدولة إلى الدولة التي تأسست فيها الوسيلة المؤسسية الأجنبية وتعمل في الدولة المحلية أو تمتلك أصولاً فيها، أو الشركة الأجنبية التي تتمتع بمصالح مباشرة في جهة محلية أو التي تشكل جزءاً من سلسلة الملكية الخاصة بجهة محلية. كما تشير المؤشرات الحمراء للدولة إلى موقع المساهم، والمستفيد الحقيقي، والفرد الاسمي ومدير الوسيلة المؤسسية. تتضمن المؤشرات الحمراء ما يلي:

- الدولة الأجنبية الواردة في القائمتين السوداء أو الرمادية الصادرتين عن مجموعة العمل المالي.
- الدولة الأجنبية ذات التصنيف المنخفض، لا سيما وفق توصيات مجموعة العمل المالي 10 و22 و24 و25 والنتيجتين المباشرتين 4 و5.
- الدولة الأجنبية ذات التصنيف المنخفض وفق تقارير مراجعة النظراء الصادرة عن المنتدى الدولي لتبادل المعلومات.
- الدولة الأجنبية المذكورة في قائمة الملاذات الضريبية/قائمة الدول غير المتعاونة المحلية أو الإقليمية.
- الدولة الأجنبية المذكورة في القائمة الصادرة عن منظمات المجتمع المدني (مثل مؤشر بازل لمكافحة غسل الأموال، مؤشرات السرية المالية، مؤشر مدركات الفساد وغيرها)
- الدولة الأجنبية ذات مستوى الشفافية المنخفض (مثل عدم تسجيل المستفيد الحقيقي، وعدم تحديث المعلومات وغير ذلك).
- الدولة الأجنبية التي لم تبرم علاقات لتبادل المعلومات مع الدولة المحلية.
- الدولة الأجنبية التي تفرض ضرائب قليلة على الدخل أو لا تفرضها على الإطلاق.

ب. هيكل الملكية والسيطرة وغيرها من تفاصيل الوسيلة المؤسسية

[15] https://www.fatf-gafi.org/en/publications/Methodsandtrends/Concealment-beneficial-ownership.html

- استخدام عدة مناطق، حيث يشير مكان التأسيس، وموقع الأصول، وموقع الأنشطة وإقامة المستفيدين الحقيقيين والمديرين إلى مناطق مختلفة بالكامل (لا سيما في حال كانت هذه المناطق ضمن دول عالية المخاطر حسب النقطة أعلاه)
- هيكل الملكية المعقد، لا سيما في حال كان يبدو معقداً بصورة غير طبيعية بما لا يتناسب مع هذا النوع من الأعمال، أو القطاع، أو عدد الموظفين، أو الدخل المصرح عنه.
- الجمع بين شخصيات اعتبارية وترتيبات قانونية (كأن يكون الموصي أو الناظر أو المستفيد من صندوق استئماني هو الشركة نفسها).
- طول سلسلة الملكية (العديد من الطبقات وصولاً إلى المستفيد الحقيقي) لا سيما في حال كان يبدو معقداً بصورة غير طبيعية بما لا يتناسب مع هذا النوع من الأعمال، أو القطاع، أو عدد الموظفين، أو الدخل المصرح عنه.
- استخدام الصناديق الاستئمانية، لا سيما الصناديق الاستئمانية التقديرية. (Discretionary Trust)[16]
- استخدام الأنواع "الغريبة" من الجهات غير المذكورة في الإطار القانوني المحلي مثل مؤسسات المصالح الخاصة، والأنستالت، وشركات التأمين القابضة وغيرها.
- استخدام الشركات الوهمية:
  - فترة طويلة من الخمول بعد التأسيس، تليها زيادة مفاجئة وغير مبررة في الأنشطة المالية.
  - لا يمكن العثور عليها على الإنترنت أو وسائل التواصل الاجتماعي (مثل لينكد-إن)
  - العنوان يشير إلى صندوق بريد.
  - عدم وجود موظفين وعدم التسجيل للأغراض الضريبية.
  - لا وجود لاستهلاك للكهرباء أو الغاز أو المياه (مما يشير إلى غياب أي نشاط حقيقي)
- الجهة ذات العدد المهول من المستفيدين الحقيقيين (لتمويه المستفيد الحقيقي الفعلي) أو عدد المساهمين مرتفع جداً للبقاء تحت الحد الأدنى (مثل 24.9% في حال كان الحد الأدنى 25%).
- الجهة التي تمنح وكالة قانونية إلى أشخاص لا علاقة لهم بالشركة لإدارتها أو إدارة أصولها (مثل الحسابات البنكية)
- التفاوت بين اسم الجهة ونشاطها (مثل شركة تسمى "الشركة الزراعية المتحدة، ولكن من المفترض أنها تبيع الأثاث) أو تقليد اسم شركات معروفة.
- التسجيل في عنوان مطابق لمئات الجهات الأخرى.
- التعامل مع العديد من الأطراف المهنية (محامون ومحاسبون) دون سبب واضح.
- تغييرات متكررة غير منطقية في العنوان أو المديرين أو المستفيدين الحقيقيين.

ج. تفاصيل المستفيد الحقيقي أو المدير أو المساهم

- شخص محلي، أو أجنبي ممثل للمخاطر، أو أفراد عائلته، أو معارفه.
- مدرج في قائمة العقوبات، أو مُدان بالاحتيال، أو التهرب الضريبي، أو غسل الأموال، أو مُدرج في قائمة المديرين غير المؤهلين أو المهنيين المستبعدين وغير ذلك.
- غير مقيم (لا سيما في حال الإقامة في دولة ذات مخاطر مرتفعة حسب النقطة أعلاه)
- تورط محتمل للأفراد الإسميين:
  - امتلاك عدد مرتفع جداً من الجهات أو السيطرة عليها أو إدارتها
  - ملف اقتصادي غير متسق مع عدد الشركات المملوكة/المدارة (مثل الأشخاص أصحاب الدخل المنخفض، أو المتلقين لمعونة اجتماعية وغير ذلك، ممن يبدو أنهم يمتلكون شركة مربحة للغاية)
  - عمر غير متسق للمساهم أو المدير (مثل أن يكون بعمر سنة أو سنتين، أو فوق 80 سنة)
  - ملف غير متسق (مثال طالب فنون) يدير شركة (مثل شركة تقنيات مالية)

[16] هو نوع من الصناديق لا يكون فيه للمستفيدين حق محدد في الحصول على الأرباح أو الأصول، بل يكون للوصي سلطة تقديرية كاملة في توزيع العائدات على المستفيدين، بناءً على ما يراه مناسبًا، دون التزام بمعايير محددة مسبقًا.

- موظف بشركة محاماة أو شركة محاسبة

- تعذر تحديد العنوان على خرائط غوغل.
- ارتباط العنوان بعنوان مستخدم لعدد كبير من الشركات في الوقت نفسه
- عدم اتساق أسلوب الحياة والأصول المملوكة مع الدخل المصرح عنه.
- المستفيدون من الصندوق الاستئماني لا علاقة واضحة لهم بالموصي (مثل ألا يكونوا من العائلة نفسها)
- توكيل حملة الأسهم لشخص من نفس العائلة تقديم تبريرات تركز على استراتيجيات تقليل الضريبة

ح. المعاملات والأصول والدخل

- المعاملات غير منطقية من الناحية الاقتصادية (مثل المعاملات الدائرية) أو لا تتسق مع ملف الشركة.
- تحويل مستمر للأموال إلى دول عالية المخاطر حسب البند" أ"أعلاه.
- معاملات ذات قيمة مرتفعة بالتزامن مع عدد صغير من المتلقين.
- معاملات مع شركات أوفشور دون مبرر (مثل في حال كانت شركة صغيرة لبيع البيتزا).
- استلام أموال ضخمة يتم إنفاقها أو تحويلها أو سحبها خلال فترة قصيرة من الزمن دون مبرر تجاري، وبالتالي المحافظة على رصيد بنكي يقترب من الصفر، بغض النظر عن المعاملات الواردة والصادرة المتكررة.
- عدد الحسابات البنكية وموقع الحسابات البنكية لا تتسق مع ملف الشركة.
- البطاقات الائتمانية أو الحسابات البنكية للشركة تبدو أنها تستخدم لتمويل النفقات الشخصية.
- التحويلات تحدث بين شركات لها نفس المديرين أو المساهمين أو المستفيدين الحقيقيين.
- معظم تمويل الشركة عن طريق قروض لا تُسدد أو من مصادر مشكوك فيها.

5.1. معايير مجموعة العمل المالي لمكافحة إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية

- معايير مجموعة العمل المالي

لجأت مجموعة العمل المالي بين عامي 2022 و2023 إلى تعديل التوصيتين 24 (الشفافية والمستفيدون الحقيقيون من الأشخاص الاعتبارية) و25 (الشفافية والمستفيدون الحقيقيون للترتيبات القانونية). وباختصار شديد، في حالة الأشخاص الاعتبارية، تلزم التوصية 24 (المعدلة) الدول بما يلي:

- اتباع نهج قائم على المخاطر والنظر في مخاطر الأشخاص الاعتبارية المنشأة في الدولة والأشخاص الاعتبارية المنشأة في الخارج ولها روابط كافية مع الدولة (بما يتضمن تحديد ووصف مختلف الأنواع والسمات الأساسية للأشخاص الاعتبارية في الدولة، وتحديد ووصف إجراءات إنشائها والحصول وتسجيل المعلومات الأساسية للمستفيد الحقيقي منها، وجعل هذه المعلومات متاحة للعموم).
- ضمان وجود معلومات كافية ودقيقة ومحدّثة حول المستفيد الحقيقي وهيكل السيطرة على الأشخاص الاعتبارية بحيث يمكن للسلطات المختصة الحصول عليها أو الدخول إليها بسرعة وكفاءة. (إن التعديلات التي طرأت على التوصية 24 تتطلب بشكل صريح من الدول استخدام النهج متعدد المحاور، من خلال استخدام مجموعة من الآليات المختلفة، لجمع معلومات المستفيد الحقيقي لضمان توفر معلومات كافية ودقيقة ومحدثة عن المستفيد الحقيقي للشخصيات الاعتبارية يمكن الوصول إليها من قبل السلطات المختصة في الوقت المناسب، مع ضرورة الإشارة أيضاً إلى الأشخاص الاعتبارية الأجنبية التي تمثل مخاطر غسل أموال وتمويل إرهاب وتنطوي على روابط كافية مع الدولة).
- عدم السماح للشخصيات الاعتبارية بإصدار أسهم لحاملها جديدة أو سندات لحاملها جديدة واتخاذ التدابير المناسبة لمنع إساءة استخدام الأسهم لحاملها الجارية أو السندات لحاملها الجارية (مثل الإلزام بتحويل أو تقييد الأسهم لحاملها مع تحديد هوية أصحابها قبل ممارسة حقوقهم).
- اتخاذ تدابير فعالة لضمان عدم استعمال المساهمين والمديرين الإسميين لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك عن طريق حظرهم و/أو إلزامهم بالإفصاح عن وضعهم الإسمي وهوية المسمى و/أو الحصول على ترخيص لذلك.

- النظر في تسهيل وصول المؤسسات المالية والمهن والأعمال غير المالية المحددة التي تتولى متطلبات التوصيات من 10 إلى 22 إلى معلومات المستفيد الحقيقي ومعلومات السيطرة.
- تحديد عقوبات فعالة ورادعة لفرض الامتثال.
- تقديم أكبر قدر ممكن من التعاون الدولي فيما يتعلق بالمعلومات الأساسية ومعلومات المستفيد الحقيقي.

أما في حالة الترتيبات القانونية، تلزم التوصية 25 (المعدلة) الدول بما يلي:

- تقييم مخاطر كل من الترتيبات القانونية الخاضعة للقوانين المحلية، والتي تدار محلياً أو التي يقيم فيها الوصي أو ما يعادله في الدولة، والتي تتمتع بروابط كافية داخل الدولة. يجب تحديد ووصف الأنواع المختلفة من الترتيبات القانونية الخاضعة للقوانين المحلية، وآليات إنشاءها، والحصول على المعلومات الأساسية ومعلومات المستفيدين الحقيقيين لها، وأن تكون هذه المعلومات متاحة للعموم.
- التأكد أن الوصي المقيم يمتلك ويوفر للسلطات معلومات كافية ودقيقة ومحدّثة حول الصناديق الاستئمانية المعلنة وغيرها من الترتيبات القانونية المماثلة بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالموصي (الموصين)، والوصي (الأوصياء) والناظر (الناظرين) (إن وجدوا) والمستفيد (المستفيدين) وغيرهم من الأفراد أصحاب السيطرة الفعالة على الصندوق، بما في ذلك المعلومات الأساسية ومعلومات المستفيد الحقيقي التي يكون فيها أي من هذه الأطراف شخصاً اعتبارياً. يجب أن تكون السلطات المختصة قادرة على الحصول على هذه المعلومات أو الدخول إليها بكفاءة وفي الوقت المناسب، كأن يكون عن طريق سجل رسمي على سبيل المثال، أو من السلطات الأخرى التي تمتلك المعلومات (مثل السلطات الضريبية) أو المهن والأعمال غير المالية المحددة أو غير ذلك.
- إلزام الأوصياء بالإفصاح عن وضعهم عند التعامل مع المؤسسات المالية والمهن والأعمال غير المالية المحددة.
- النظر في تسهيل وصول المؤسسات المالية والمهن والأعمال غير المالية المحددة التي تتولى متطلبات التوصيات من 10 إلى 22 إلى معلومات المستفيد الحقيقي ومعلومات السيطرة.
- تحديد عقوبات فعالة ورادعة لفرض الامتثال.
- تقديم أكبر قدر ممكن من التعاون الدولي فيما يتعلق بالمعلومات الأساسية ومعلومات المستفيد الحقيقي.

التوصيات

بحسب الدليل الإرشادي حول المستفيد الحقيقي للشخصيات الاعتبارية[17] الصادر عن مجموعة العمل المالي 2023 وغيره من الأدلة المنشورة (بما في ذلك الصادرة عن منظمات المجتمع المدني[18])، نورد فيما يلي قائمة بالتوصيات وأفضل الممارسات التي يجب على الدول تطبيقها للامتثال بمعايير مجموعة العمل المالي والتعامل مع نقاط الضعف التي تؤثر على الوسائل المؤسسية.

التهديدات

- **التقييم الشامل للمخاطر**: إجراء تقييم شامل لمخاطر جميع أنواع الأشخاص الاعتبارية (بما في ذلك الأجنبية ذات الروابط مع الدولة)، بناء على إحصائيات التسجيل، وتقارير المعاملات المشبوهة، وتقارير التطبيقات، وإعلانات مقدمي خدمات الشركات، والتشاور مع القطاع الخاص والخبراء والمجتمع المدني.
- **تكثيف التعاون وتوسيع نطاق مشاركة البيانات وتبادل المعلومات محليا:** من أجل الكشف عن سيناريوهات التهديدات الجديدة التي تمت ملاحظتها، وتطوير تدابير التخفيف من المخاطر
- **تعزيز التعاون والتبادل الدولي مع الدول الأجنبية**: بالنظر إلى أن أكثر مخططات غسل الأموال وتمويل الإرهاب تعقيداً هي مخططات عالمية، يساعد وضع آليات التعاون وتبادل المعلومات على مستوى دولي، على التعامل مع مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

[17] https://www.fatf-gafi.org/en/publications/Fatfrecommendations/Guidance-Beneficial-Ownership-Legal-Persons.html#:~:text=10%20March%202023%20%2D%20In%20March,the%20true%20owners%20of%20companies

[18] على سبيل المثال، تقرير شبكة العدالة الضريبية بعنوان "خارطة طريق نحو شفافية فعالة لمعلومات المستفيد الحقيقي والتأكد من معلومات المستفيد الحقيقي (https://taxjustice.net/2023/02/07/roadmap-to-effective-beneficial-ownership-transparency-rebot/) (https://www.taxjustice.net/wp-content/uploads/2019/01/Beneficial-ownership-verification_Tax-Justice-Network_Jan-2019.pdf)

- **وضع تدابير لتخفيف المخاطر**: قد يتضمن ذلك متطلبات إضافية للإفصاح، وزيادة قدرات التحقيق وإنفاذ القانون، وإلزام وجود شخص محلي يكون مسؤولاً عن أي وسيلة مؤسسية محلية أو أجنبية.

نقاط الضعف

أ) توفر معلومات المستفيد الحقيقي

- **المعلومات الأساسية الشاملة**: ضمان توفر المعلومات الأساسية حول الوسائل المؤسسية (مثل نوع الشركة، وقائمة الملاك القانونيين والمديرين وكامل سلسلة الملكية).
- **منهج متعدد الجوانب لمصادر المعلومات حول المستفيد الحقيقي**: إلى جانب وجود سجل أو آلية بديلة ذات كفاءة مماثلة، التأكد من أن العديد من المصادر تجمع وتوفر المعلومات القانونية ومعلومات المستفيد الحقيقي (مثل السلطات الضريبية والسجل التجاري والسجل العقاري، والجهات الملزمة، وأسواق المال وغيرها).
- **اتساق الإطار القانوني**: في حال وجود أكثر من إطار قانوني واحد متعلق بجمع معلومات المستفيد الحقيقي (مثل إطار قانوني في كل محافظة أو منطقة فرعية أو المناطق الحرة) أو عندما ينبغي على سجل المستفيد الحقيقي والجهات الملزمة جمع معلومات المستفيد الحقيقي والتأكد من خضوعهم جميعاً للقوانين نفسها، من حيث تعريف المستفيد الحقيقي والحد الأدنى للمساهمة وغير ذلك.
- **النطاق الشامل**: التأكد من أن جميع الوسائل المؤسسية خاضعة لمتطلبات جمع معلومات المستفيد الحقيقي منها. ويجب تجنب الاستثناءات أو تقليلها قدر الإمكان لمنع وجود الثغرات. يمكن أن تكون الاستثناءات المقبولة قائمة على الازدواجية (مثل أن تكون سلطة أخرى أو جهة أخرى مثل سوق الأوراق المالية تمتلك بالفعل نفس معلومات المستفيد الحقيقي).
- **التعريف الشامل للمستفيد الحقيقي**: التأكد من أن تعريف المستفيد الحقيقي يجمع أكبر قدر من العناصر (مثل السيطرة والملكية والمزايا) وأن الحدود الدنيا منخفضة قدر الإمكان، على الأقل حسب المخاطر (مثل حدود دنيا منخفضة للقطاعات مرتفعة المخاطر مثل القطاعات الاستخراجية أو المشتريات، أو عندما يكون لشخص ممثل للمخاطر مصالح في الشركة). وتحديد أمثلة على السيطرة عن طريق وسائل أخرى (مثل حقوق التصويت، حقوق النقض "الفيتو"، وكالة قانونية، حق تعيين المديرين أو عزلهم) بالإضافة إلى السيطرة دون ملكية، مثل ما يكون عن طريق أدوات مالية (مثل الأسهم القابلة للتحويل). على سبيل المثال، يغطي الإطار القانوني الأمريكي للمستفيد الحقيقي الأدوات المالية بمعنى وجود مصالح ملكية في جهة ما[19].
- **تعريف شامل للمستفيد الحقيقي في الترتيبات القانونية المعقدة**: التأكد من تحديد هوية جميع أطراف الصندوق الاستئماني أو الترتيب القانوني المماثل (أو مؤسسة المصالح الخاصة)، ووضع قواعد خاصة عندما يكون أي من أطراف الصندوق الاستئماني شخصية اعتبارية، مثل الصندوق الاستئماني المؤسسي، لتحديد ماهية الأطراف التي يجب تحديدها كمستفيد حقيقي. على سبيل المثال، تفرض بعض الدول تطبيق القواعد العامة للمستفيد الحقيقي للشركات على الصناديق الاستئمانية المؤسسية.
- **وضع نهج بديل لتحديد المستفيد الحقيقي لأنواع الجهات غير المألوفة**: إتاحة المرونة في تطبيق قواعد خاصة لأنواع الجهات الخاصة (مثل الشراكات والشركات المحدودة بضمان، وأنستالت، والصناديق الاستئمانية التقديرية، وشركات التأمين القابضة، ومؤسسات المصالح الخاصة وغيرها) بدلاً من تطبيق نفس التعريف للمستفيد الحقيقي والذي قد لا يكون مناسباً لذلك النوع من الجهات الأجنبية.
- **هياكل الملكية المعقدة**: تقييم ومراقبة هياكل الملكية المعقدة، عن طريق تحديد المخاطر بناءً على طول سلسلة الملكية ومخاطر دولة كل طبقة، واستعراض هيكل الملكية للوسائل المؤسسية لامتلاك القدرة على إيجاد المعلومات الخارجة (مثل هيكل معقد غير طبيعي لهذا النوع من الجهات، أو القطاع، أو الحجم، أو الدخل). على سبيل المثال، يعمل مركز "ترانس كرايم" على تحليل هيكل الملكية للشركات الأوروبية وعوامل مخاطرها[20].
- **الشركات الوهمية والورقية**: منع الجهات الخاملة وغير الفعالة وذلك عن طريق إزالتها من السجل ومراقبة الجهات ذات النشاط القليل والمعاملات القليلة والتي قد تشير إلى كونها شركة وهمية أو ورقية.
- **الأسهم لحاملها**: حظر الأسهم لحاملها ليس فقط للوسائل المؤسسية المحلية فحسب، بل على طول هيكل الملكية للوسائل المؤسسية المحلية.

[19] https://www.federalregister.gov/documents/2022/09/30/2022-21020/beneficial-ownership-information-reporting-requirements

[20] للاطلاع على مزيد من المعلومات: https://www.transcrime.it/en/publications/csabot-beneficial-owners-of-european-companies/ و https://ebra.be/wp-content/uploads/2021/10/EBOCSIII.WP1_Final-Project-Report.pdf

- **الأفراد الاسميون:** إما منع الأفراد الاسميين أو الزامهم بالحصول على ترخيص، وتقييم مخاطر الأفراد الاسميين عن طريق النظر في عدد الجهات المملوكة لنفس الأشخاص أو الخاضعة لسيطرتهم، واستخدام صناديق البريد أو التفاوت بين الملف والمدير أو المستفيد الحقيقي المزعوم. على سبيل المثال، تقترح شبكة العدالة الضريبية منح "أثر منشئ" للتسجيل (وبالتالي تنشأ الحقوق فقط عند تسجيل المعلومات، مما يجعل الشخص الإسمي مستفيداً حقيقياً على الجهة أو الأصول بموجب القانون، وبالتالي وضع رادع أمام المستفيدين الحقيقيين لاستخدام الأفراد الاسميين بسبب قدرتهم على التحايل على المالك الحقيقي بحماية القانون)[21].
- **العقوبات الفعالة:** بهدف تعزيز الامتثال، يجب توفر عقوبات رادعة مثل منع الجهة غير الممتثلة أو غير المثبتة من الحصول على عقود المشتريات، أو التعامل مع أي جهة ملزمة، ويمكن ذلك بوضع قيود على الشركات وبحيث لا تتمكن من إجراء أي تعديل أو تغيير على عقدها أو هيكل ملكيتها، أو إيداع بياناتها المالية، (أو تجديد عقد الإيجار في المناطق الحرة) إلا عند تحديث بياناتهم والافصاح عن المستفيد الحقيقي. على سبيل المثال، تمنع مقدونيا الشمالية المؤسسات المالية من العمل مع شركات لم تمتثل لمتطلبات الإفصاح عن مستفيديها الحقيقيين، مما دفع المؤسسات المالية لتشجيع عملائها لتسجيل مستفيديهم الحقيقيين في السجل الرسمي. فضلاً عن ذلك، يجب على الجهات إتاحة وضع تدابير ضد المساهمين غير الملتزمين والذين لم يمتثلوا لمتطلبات الإفصاح عن مستفيديهم الحقيقيين (مثل منعهم من التصويت أو الحصول على توزيعات الأرباح، أو شطب أسهمهم مباشرة).

ب) امتلاك معلومات المستفيد الحقيقي

- **مركزية المعلومات القانونية ومعلومات المستفيد الحقيقي:** تأسيس سجل (بيد الجهة الحكومية الأنسب، مثل السجل التجاري أو السلطة الضريبية أو سجل معلومات المستفيد الحقيقي المنشأ حديثاً) لامتلاك (أو إضفاء طابع مركزي عن طريق الربط بين الجهات) المعلومات القانونية أو معلومات المستفيد الحقيقي لجميع أنواع الوسائل المؤسسية. تتيح هذه الخطوة إجراء تدقيق متبادل لمنع حالات التناقض (مثل عندما تفصح الشركة "أ" أن مستفيديها الحقيقي "جون" عن طريق الشركة "ب «، ولكن الشركة "ب «تفصح أن "ماري" هي المساهم والمستفيد الحقيقي).
- **امتثال الجهات الملزمة بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:** التأكد من أن الجهات الملزمة (مثل المؤسسات المالية والمهن والأعمال غير المالية المحددة تمتلك إطاراً قانونياً مناسباً (دون ثغرات)، يتضمن حملات توعوية وتدريبية على متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وحملات تدقيق متكررة وعقوبات رادعة في حال عدم الامتثال. من طرق إجراء التدقيق هي مراقبة الإعلانات الصادرة عنها وإجراء عمليات "المتسوق السري" بحسب الطريقة الواردة في تقرير "تواقيع للبيع" الصادر عن البنك الدولي). فضلاً عن ذلك، مراقبة تقديم تقارير المعاملات المشبوهة (بحثاً عن المعلومات الخارجة) وتقديم التدريب والتغذية العكسية حول جودتها واستخدامها.

ت) دقة معلومات المستفيد الحقيقي

- **معلومات التدقيق والتحقق التلقائي:** وضع أسس التحقق التلقائي منعاً لتقديم معلومات خاطئة عند إنشاء شركة (مثل عدم تعبئة حقول إلزامية مثل "الاسم") ووضع آليات للتدقيق للتأكد من اتساق المعلومات المسجلة (مثل في حال كان رقم التعريف الضريبي متوافقاً مع الشخص نفسه، أو فيما لو كان الشخص ما يزال حياً وفق السجل المدني وغير ذلك) بحسب تقرير مجموعة العمل المالي حول أفضل الممارسات لمعلومات المستفيد الحقيقي (2019)، تمتلك الدنمارك[22] وبلجيكا والنمسا آليات معقدة للتحقق.
- **وضع المؤشرات الحمراء حسب الملف الاقتصادي:** يمكن لمختلف السلطات لا سيما السلطات الضريبية المساعدة في عملية التحقق من خلال وضع مؤشرات حمراء على معلومات الأفراد الاقتصادية. على سبيل المثال، قد يكون من المجدي وضع إشارة حمراء على شخص لم يفصح عن دخله أو أصوله، ولكنه يمتلك شركات مرتفعة الأرباح على ما يبدو. تستعين النمسا بهيئة الضرائب للتأكد من صحة معلومات المستفيد الحقيقي الموجودة لدى سجل معلومات المستفيد الحقيقي.
- **الإلزام بالإبلاغ عن حالات التباين:** كلما زاد عدد الأطراف المعنية التي يمكنها الوصول إلى المعلومات (انظر أدناه)، يمكن أن تصبح المعلومات أكثر دقة من خلال إلزامهم بالإبلاغ عن حالات التباين (على سبيل المثال، أفصح العميل أن جون هو المستفيد الحقيقي، لكن سجل معلومات المستفيد الحقيقي يُظهر ماري باعتبارها المستفيد الحقيقي).

[21] https://www.taxjustice.net/wp-content/uploads/2019/01/Beneficial-ownership-verification_Tax-Justice-Network_Jan-2019.pdf

[22] https://taxjustice.net/2020/10/08/how-denmark-is-verifying-beneficial-ownership-information/

- **إلزام اشتراك جهة ملزمة محلية بالتأكد من صحة المعلومات**: باتباع نموذج سلوفاكيا، إلزام جهة ملزمة محلية (مثل بنك أو محامي أو سواهما) وتحميله المسؤولية، بتأكيد صحة معلومات المستفيد الحقيقي قبل تسجيل المعلومات. إلى جانب توفير التحليل والأدلة والتأكيد على بيانات المستفيد الحقيقي لصالح الأطراف التي تتمتع بإمكانية الوصول إلى معلومات المستفيد الحقيقي.
- **التحقق المعزز بالنسبة لخدمات الشركات الافتراضية/على الإنترنت**: في حال قيام الخدمات الافتراضية بتأسيس الجهات، الإلزام بالتحقق المعزز، بما في ذلك كاميرات الفيديو، وتعبئة المستندات الأصلية، والتأكد من صلاحية المستندات لمنع استخدام هويات مزيفة.
- **التأكد من التفويض – التواصل مع المستفيد الحقيقي المحلي أو المدير المحلي**: على الأقل بالنسبة للمستفيدين الحقيقيين والمديرين المحليين، يمكن للبلدان الاتصال بهم باستخدام تفاصيل الاتصال الرسمية الخاصة بهم للتأكد من أنهم على علم بظهورهم كمديرين أو مستفيدين حقيقيين في الجهة، من أجل منع حالات سرقة الهويات. أو بخلاف ذلك، يمكن للدول على أقل تقدير منح إمكانية الدخول إلى أي شخص للتأكد فيما لو كان ظهور اسمه في سجل المستفيدين الحقيقيين قد تم بتفويض منه أم لا.
- **تأكيد العنوان**: بهدف تأكيد العنوان، يتمثل التدقيق الأولي والذي يمكن تنفيذه عبر التحقق الإلكتروني أو الفحص الآلي، في النظر فيما لو كان العنوان موجوداً (مثل من خلال خرائط غوغل) وإن كان يشير إلى مبنى جدير بالتصديق (مثل ألا يكون مشيراً إلى مبنى تابع للحكومة). على سبيل المثال، ترسل الهيئة الضريبية الأرجنتينية رمزاً عبر البريد إلى العنوان المصرح به، ويجب على دافع الضريبة الذي صرح عن العنوان تأكيد دقة المعلومات عن طريق ذكر الرمز الذي أُرسل بالبريد إلى ذلك العنوان.

ث) الوصول إلى معلومات المستفيد الحقيقي

- **التأكد من وصول أكبر عدد ممكن من الأطراف المعنية إلى المعلومات**: ضمان وصول أكبر عدد من الأطراف المعنية إلى المعلومات ممن يخولهم القانون بذلك، على غرار السلطات المختصة المحلية والأجنبية إلى جانب الجهات الملزمة، وأصحاب المصلحة المشروعة أو الجمهور العام (أو النظر، وفقاً لحكم محكمة العدل الأوروبية، فيما لو كان الصحفيون الاستقصائيون ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل على تتبع غسل الأموال وتمويل الإرهاب لها مصلحة مشروعة). أطلقت العديد من الدول دخولاً مجانياً عبر الإنترنت للجمهور بما في ذلك المملكة المتحدة وأوكرانيا والإكوادور والدنمارك ولاتفيا وصربيا وغيرها، والتي وفرت وصولاً عبر الإنترنت بعد دفع رسوم معينة.
- **البحث والروابط المحتملة**: إتاحة البحث عن المعلومات من خلال أكبر عدد ممكن من الحقول (مثل اسم الجهة واسم المستفيد الحقيقي والعنوان وبلد الإقامة وغير ذلك)، والسماح للنظام بتفقد جميع العلاقات (جميع الجهات المملوكة أو الخاضعة لسيطرة المستفيد الحقيقي نفسه، فضلاً عن جميع الجهات التي تشترك في العنوان أو المدير أو غير ذلك).
- **الاستعانة بمصادر المعلومات كأمثلة للمساعدة في التحقق من معلومات المستفيد الحقيقي ومنها**:
  - قائمة فوربس غلوبال (Forbes Global 2000)والتي تعد مؤشرًا مفيدًا للشركات العامة الرائدة في العالم: http://www.forbes.com/global2000/list/#search
  - سجلات معلومات المستفيد الحقيقي من الشركات المنشأة في البلدان الأخرى، منها على سبيل المثال:
    - سجل المملكة المتحدة: https://beta.companieshouse.gov.uk/
    - سجل بولندا: http://krs.infoveriti.pl/index.html
    - سجل جمهورية الشيك (https://rejstriky.finance.cz):، .(https://rejstrik.penize.cz)
    - سجل قبرص(https://efiling.drcor.mcit.gov.cy) :، (http://cy-check.com)
    - سجلات المنظمات غير الهادفة للربح مثل :سجل الجمعيات الخيرية، وموقع دائرة مراقبة الشركات في الأردن، وسجل المؤسسات العامة والمنظمات الخيرية المسجلة في دول أخرى.
    - http://www.guidestar.org/Home.aspx
  - قاعدة بيانات "مكتب التحقيقات الفيدرالي https :FBI» https://www.fbi.gov/wanted/topten
  - قواعد البيانات الخاصة بالشركات الخاصة، مثل:http://orbisdirectory.bvdinfo.com/OrbisDirectory/Companies
  - https://www.importgenius.com/search
  - قاعدة بيانات شركات (off shore)التي تم اجراء تحقيقات بشأنها:https://offshoreleaks.icij.org/
  - مزودو قواعد البيانات والمعلومات، مثل :
    - World-check: (https://www.world-check.com/frontend/logout)

- موقع (https://risk.thomsonreuters.com) :Thomson Reuters World
- موقع (http://www.lexisnexis.com) :LexisNexis
- قائمة داو جونز:(http://www.dowjones.com)
- محرك بحث (https://professional.dowjones.com/factiva) :Factiva
- محرك بحث (http://www.accuity.com) :Accuity's Global PEP
- أي قوائم او قواعد بيانات او محركات بحث أخرى.

- **السرية المهنية**: التأكد من أن إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يشمل جميع المهن والأعمال غير المالية المحددة بما في ذلك المحامون وإلزامهم بتقديم تقارير معاملات مشبوهة أو الاستجابة لطلبات المعلومات حول دورهم كمقدمي خدمات شركات، وتنظيم أو تحديد الامتياز بين المحامي والموكل أو غيره من شروط السرية المهنية فيما يتعلق بالأطراف التي تقدم خدمات شركات.

ج) الأصول والدخل من الاليات المؤسسية

- **سجلات أصول المستفيد الحقيقي**: إعداد سجلات للأصول (مثل العقارات والمركبات) أو إلزام الأطراف الثالثة بالإبلاغ (مثل إبلاغ دور المزادات وشركات التأمين حول ملكية الأعمال الفنية)، ويجب على سجلات الأصول المذكورة جمع معلومات المستفيد الحقيقي ومعلومات الأسعار. وبدلاً من ذلك، يمكن لسجلات الأصول جمع معلومات السعر والملكية القانونية، ولكنها قد تكون متقاطعة مع سجل معلومات المستفيد الحقيقي لتحديد المستفيد الحقيقي للأصول، في حين يجب أن تمتلك السلطات المختصة إمكانية الوصول إلى معلومات المستفيد الحقيقي من هذه الأصول.

الفصل الثاني: اتجاهات وأساليب إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية في المنطقة- تحليل الاستبيانات والحالات العملية

1.2 نظرة عامة

في إطار هذا الفصل، تم تحليل المعلومات والبيانات المستخلصة من استبيان تم توزيعه على الدول الأعضاء في مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بهدف لفهم كيفية إساءة استخدام هذه الكيانات والهياكل القانونية في الأنشطة غير المشروعة، مما يمهد الطريق لاقتراح حلول تنظيمية وتوصيات للحد من هذه المخاطر، استجابت ست عشرة دولة من أصل إحدى وعشرين دولة. يهدف هذا التحليل إلى تقديم نظرة شاملة حول الأشكال القانونية للشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية في المنطقة، إلى جانب تقييم المخاطر المرتبطة بها، لا سيما فيما يتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

أولا: الأشخاص الاعتبارية في المنطقة:

✓ **التصنيفات والأدوار الاقتصادية**[23]

[23] تُشير النسب المئوية الواردة في هذا الجزء من التقرير إلى نسبة الدول المستجيبة التي أفادت بتوافر أو اعتراف قانوني بشكل معين من الأشخاص الاعتباريين ضمن أطرها القانونية. ويُحتسب ذلك باستخدام الصيغة التالية:

النسبة المئوية = (عدد الدول التي أفادت بتوافر الشكل القانوني ÷ إجمالي عدد الدول المستجيبة) × 100.

على سبيل المثال، إذا شاركت 20 دولة في الدراسة، وأفادت 11 دولة منها بوجود شركات ذات مسؤولية محدودة، فإن النسبة تُحتسب كالتالي: (11 ÷ 20) × 100 = 55%، وهي نسبة قريبة من تلك المشار إليها في النتائج.(58%)

تشير البيانات إلى أن هناك عدة أنواع رئيسية من الأشخاص الاعتباريين المعترف بهم والمتوفرة قانونيًا في معظم الدول المشاركة في الدراسة. وتُعد الشركات التجارية الشكل الأكثر شيوعًا، حيث أفادت 58% من الدول المستجيبة بتوفر الشركات ذات المسؤولية المحدودة ضمن أطرها القانونية، تليها شركات الأشخاص (مثل شركات التضامن، والتوصية البسيطة، والتوصية بالأسهم) بنسبة 52%، ثم الشركات المساهمة بنسبة 49%. كما أشارت 45% من الدول إلى وجود فروع لشركات أجنبية، و40% إلى وجود شركات في المناطق الحرة، و30% إلى وجود شركات قابضة ضمن الأشكال القانونية المعتمدة لديها. كذلك، أفادت 35% من الدول بأن لديها شركات مملوكة للدولة أو شركات مختلطة ضمن منظومتها القانونية.

إلى جانب الشركات التجارية، تُعد الكيانات غير الهادفة للربح مكونًا مهمًا في الإطار القانوني والاقتصادي للمنطقة. ووفقًا لبيانات الدول المشاركة، أفادت 38% منها بوجود الجمعيات التعاونية ضمن أشكال الأشخاص الاعتباريين المعترف بها قانونًا، في حين أشارت 55% من الدول إلى الاعتراف بالمنظمات غير الربحية ذات الأغراض الثقافية، الاجتماعية، الرياضية، المهنية، الخيرية، والبيئية كجزء من منظومتها القانونية المعتمدة.

أما من حيث الأنشطة الاقتصادية والقطاعات المعنية، فتلعب الشركات التجارية دورًا أساسيًا في مجالات التجارة الدولية، العقارات، والاستثمارات المالية. في المقابل، تركز المنظمات غير الربحية على التنمية الاجتماعية، العمل الخيري، التعليم، والصحة.

✓ تقييم المخاطر المرتبطة بالأشخاص الاعتبارية

قامت دول المنطقة المشاركة في الدراسة بتقييم المخاطر المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلقة بالأشخاص الاعتبارية.

بالنسبة لمخاطر غسل الأموال، فقد صنفت 35% من الدول المشاركة في الدراسة هذه المخاطر على أنها منخفضة، في حين 45% صنفتها بأنها متوسطة، بينما 20% صنفتها على أنها مرتفعة، لاسيما في الشركات المرتبطة بأنشطة التجارة الدولية. حيث *تشير البيانات المستخلصة إلى أن الشركات التجارية ذات الملكية المعقدة، فضلًا عن تلك المسجلة في المناطق الحرة، تُعد الأكثر عرضة لإساءة الاستخدام في جرائم غسل الأموال.*

أما فيما يتعلق بمخاطر تمويل الإرهاب، فقد صنفت غالبية الدول المشاركة في الدراسة بنسبة 60% هذه المخاطر بأنها منخفضة، في حين 30% صنفتها على أنها متوسطة، بينما 10% صنفتها على أنها مرتفعة، لا سيما في قطاع المنظمات غير الربحية.

ثانيا: الترتيبات القانونية في المنطقة

✓ الأنواع والاستخدامات

إضافة إلى الأشخاص الاعتبارية، تمثل الترتيبات القانونية جزءًا أساسيًا من البنية الاقتصادية والقانونية في الدول المشاركة. تظهر البيانات أن الصناديق الاستئمانية (Trusts) متاحة في 40% من الدول، بينما تُعد الأوقاف الخيرية (Waqf) أكثر انتشارًا، حيث تتوفر في 65% من الدول. أما الترتيبات القانونية الخاصة، مثل الهياكل القانونية المزدوجة، فهي أقل شيوعًا، إذ لا تتجاوز نسبتها 20%.

تلعب هذه الترتيبات القانونية أدوارًا متعددة في مجالات مختلفة، حيث تُستخدم الصناديق الاستئمانية في إدارة الأصول والاستثمارات، بينما تركز الأوقاف الخيرية على الأنشطة ذات الطابع الخيري، التعليمي، والديني. من جهة أخرى، تُستخدم الترتيبات القانونية الخاصة في التخطيط الضريبي وإدارة الملكيات.

✓ تقييم المخاطر المرتبطة بالترتيبات القانونية

قامت دول المنطقة المشاركة في الدراسة بتقييم المخاطر المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلقة بالترتيبات القانونية.

بالنسبة لمخاطر غسل الأموال، فقد صنفت 50% من الدول المشاركة في الدراسة هذه المخاطر على أنها منخفضة، في حين 35% صنفتها بأنها متوسطة، بينما صنفت 15% من الدول أن هذه المخاطر مرتفعة، لا سيما في الدول التي تسمح بإنشاء ترتيبات قانونية.

من المهم التوضيح أن هذه النسب لا تعبّر عن حجم أو عدد الكيانات الفعلية في السوق، بل تعكس فقط **انتشار هذه الأشكال القانونية عبر الدول** التي أكدت وجودها ضمن منظومتها التشريعية. وبما أن كل نوع من الكيانات القانونية يُقاس على حدة، فقد تُشير نفس الدولة إلى وجود أكثر من نوع، ما يعني أن النسب المعلنة ليست متفرعة من قاعدة واحدة ولا يُفترض أن يكون مجموعها 100%. على سبيل المثال، قد تُبلغ دولة ما عن توافر الشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات الأشخاص والشركات المساهمة في آنٍ واحد، وبالتالي تتكرر هذه الدولة في أكثر من تصنيف. لذلك، فهذه النسب تمثل **تكرارات مستقلة** ولا تُجمع، ما يفسر عدم بلوغ المجموع 100%.

أما فيما يتعلق بمخاطر تمويل الإرهاب، فقد صنفت غالبية الدول المشاركة في الدراسة بنسبة 70% هذه المخاطر بأنها منخفضة، في حين 20% صنفتها على أنها متوسطة، بينما 10% صنفتها على أنها مرتفعة، لا سيما في بعض الصناديق الاستئمانية والأوقاف. حيث *تشير البيانات المستخلصة إلى أن الصناديق الاستئمانية غير المعلنة والأوقاف غير الخاضعة لمتطلبات الإفصاح لعدم تصنيفها كترتيبات قانونية، تُعد الأكثر عرضة لإساءة الاستخدام في جرائم تمويل الإرهاب.*

2.2. وصف لحالات إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

في هذا القسم، نستعرض بشكل وصفي 30 حالة عملية تم استلامها من 14 دولة عضو من أصل 16 مستجيبة (مرفق)، حيث سيقدّم هذا الجزء وصفا كمياً دقيقا عمليا من المستوى الميداني، يستند إلى هذه الحالات الثلاثين، من خلال تحديد نسب تفصيلية للجرائم الأصلية، وقطاعات النشاط الاقتصادي المستغلة، ومراحل غسل الأموال (الإدخال، التمويه، الدمج) وتمويل الإرهاب (الجمع، النقل، الاستخدام). ويأتي هذا التحليل في إطار مهيكل يجمع بين الوصف الموضوعي والوصف التحليلي، بما يساهم في تعزيز فهم أكثر تكاملًا للأنماط والممارسات المعاصرة في مجال الجرائم المالية.

1.2.2 الوصف الموضوعي

أظهرت الحالات الثلاثون المعروضة مجموعة واسعة ومتطورة من الأساليب المستخدمة في الجرائم المالية، عبر ولايات قضائية متعددة، وتضمنت مخططات معقدة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب والتهرب الضريبي والاحتيال والفساد، وإساءة استخدام الشركات والكيانات القانونية.

تضمنت عدة حالات غسل الأموال مخططات احتيال استثماري، خصوصًا في القطاع العقاري، حيث قام مرتكبو الجرائم بتأسيس شركات ادّعت تنفيذ مشاريع مربحة لجذب عدد كبير من المستثمرين، لكنهم استولوا على الأموال لاستخدامها في أغراض شخصية. واعتمدت هذه المخططات عادةً على هياكل شركات متعددة الطبقات وممارسات تسويقية خادعة لإخفاء غياب النشاط التجاري.

كما كشفت حالات أخرى عن الاستخدام المكثف للشركات الوهمية لأغراض غسل الأموال، حيث استُغلت شركات تبدو قانونية ظاهريًا، لكنها لا تمارس أي نشاط تجاري حقيقي، كواجهات لتمرير الأموال وتبييضها عبر شبكات معقدة من الحسابات البنكية والتحويلات الدولية والشركات الصورية. وتكررت تقنيات استخدام الحسابات غير النشطة، والفواتير المزورة، والحسابات المالية الوهمية، وهياكل الملكية الصورية، مما صعّب الرقابة والمتابعة من قبل الجهات المختصة.

وقد برزت بشكل واضح إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية في استخدام الهياكل الملكية المعقدة، التي كانت تُنشأ غالبًا في مناطق التجارة الحرة أو مناطق ذات الملاذات الضريبية ضعيفة الرقابة، وذلك لإخفاء هوية المستفيدين الحقيقيين وتمويه مسار الأموال غير المشروعة.

وفي حالات تمويل الإرهاب، ظهرت أساليب مشابهة مع بعض الخصوصيات الهادفة إلى تمويل جهات إرهابية. استُغلت كيانات مثل شركات الاستيراد والتصدير كواجهات لتلقي الأموال وإعادة توزيعها من مناطق عالية المخاطر، مع ممارسة نشاط تجاري ضئيل أو معدوم، واستخدام قنوات مالية غير رسمية مثل الحوالة لتجنب كشفها.

كشفت الحالات أيضًا أهمية التعاون والتنسيق بين الجهات المحلية والدولية، إذ لعبت وحدات التحريات المالية والجهات الرقابية دورًا حاسمًا في كشف هذه المخططات المعقدة. كما كانت تقنيات التحقيق الحديثة، مثل التحليل المالي الرقمي وتتبع عناوين IP والتدقيق المالي المفصل، أساسية في تفكيك الشبكات الإجرامية المعقدة.

استُغلت الثغرات التكنولوجية، خاصةً في قطاع التكنولوجيا المالية(Fintech) ، بشكل واضح في عدة حالات. حيث استخدم المجرمون الخدمات المالية الرقمية والثغرات التنظيمية لتنفيذ عمليات سريعة ومجهولة الهوية لنقل الأموال. وأوصت السلطات في هذه الحالات بتعزيز التشريعات وتشديد الرقابة، وفرض معايير أكثر صرامة لمنع استغلال هذه الثغرات.

وأكدت الحالات بشكل مستمر على وجود قصور واضح في شفافية الشركات وإساءة استخدام السجلات التجارية القديمة أو غير المُحدّثة، وعدم وضوح هوية المستفيد الحقيقي من الشركات، مما سهّل بشكل كبير إساءة الاستخدام من قبل المجرمين لإخفاء مسار الأموال غير المشروعة والهروب من المساءلة القانونية.

وجاءت الاستجابة الرقابية على هذه الحالات شاملة ومتعددة الأبعاد، حيث شملت تجميد الأصول، وتعليق الحسابات، والتعاون الدولي لاسترداد الأموال، وملاحقة المتورطين قضائيًا، بالإضافة إلى تقديم توصيات لتعزيز التشريعات والرقابة. وجمعت الإجراءات بين الملاحقات الجنائية في جرائم الاحتيال وغسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبين العقوبات الإدارية وإصدار توصيات لتعزيز الشفافية.

وفي المجمل، توضح هذه الحالات الثلاثون المخاطر الكبيرة التي تشكلها شبكات الجرائم المالية المعقدة التي تستغل الهياكل القانونية المعقدة، والأدوات التكنولوجية، والثغرات التنظيمية في مختلف الولايات القضائية. وتؤكد هذه الحالات بوضوح ضرورة تعزيز التعاون الدولي، وتطوير الأطر التشريعية، وفرض معايير صارمة للشفافية المالية لمكافحة هذه الجرائم المالية بشكل فعال.

2.2.2 الوصف التحليلي

تجدر الإشارة إلى أن ما سيرد هنا يمثل وصفا تحليليا للحالات فقط، ولا يُعد استنتاجًا نهائيًا. إذ إن النتائج والاستنتاجات النهائية للدراسة سوف تُبنى على تحليل مُتكامل يجمع بين نتائج هذه الحالات من جهة، ونتائج الاستبيانات التي تم توزيعها وتحليلها بشكل مستقل من جهة أخرى. وبناءً على ذلك، فإن الملاحظات الواردة هنا تهدف إلى توفير فهم أوّلي للظواهر والسلوكيات المتكررة في القضايا المستلمة، والتي ستُعمَّق لاحقًا من خلال دمجها مع بيانات الاستبيان لتحقيق استنتاجات علمية وعملية دقيقة.

وقد لوحظ من خلال هذا الوصف التحليلي أن جميع الحالات المدروسة (100%) تضمنت إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية، ولم تتضمن أي حالة تتعلق بإساءة استخدام الترتيبات قانونية، مما يعكس توجهًا واضحًا لإساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية في إخفاء الأنشطة المالية غير المشروعة.

تصدّرت الشركات غير النشطة كالشركات الوهمية أو شركات الرف الجاهزة (غير المحدثة) الأشخاص الاعتبارية الأكثر إساءة في الاستخدام بنسبة 27%، تلتها شركات الاستيراد والتصدير المسجلة رسميًا بنسبة 10%، ثم شركات المساهمة والمنشآت الفردية[24] بنسبة حوالي 7% لكل منهما.

وفيما يخص **طبيعة الجريمة**، فقد كانت معظم الحالات (57%) متعلقة بغسل الأموال فقط، في حين أن نسبة عالية تصل ل (43%) من الحالات جمعت بين غسل الأموال وتمويل الإرهاب معًا، ما يشير إلى تداخل كبير في استخدام الشركات ذات الخصائص المذكورة أعلاه، لتنفيذ هاتين الجريمتين، خاصة في قطاعات الأنشطة التجارية المتنوعة، والاستيراد والتصدير والخدمات المالية.

من **الناحية القطاعية**، برز قطاع الاستيراد والتصدير كأكثر القطاعات تعرّضًا لجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب بنسبة 23%، حيث ارتبطت معظم هذه الحالات بشكل واضح بجريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب معًا، ما يدل على إساءة استخدام هذا القطاع لنقل الأموال وإخفاء مصدرها الحقيقي بسهولة. كما ظهر قطاع العقارات بنسبة 13%، حيث ارتبطت الحالات في هذا القطاع في الغالب بجرائم غسل الأموال فقط، عبر إساءة استخدام الكيانات العقارية في عمليات احتيال مالي واسعة، الأمر الذي يعكس جاذبية هذا القطاع لإخفاء الأموال وإضفاء شرعية ظاهرية عليها. كذلك سُجِّلت نسبة 10% في قطاع الأنشطة التجارية المتنوعة، والذي تراوحت حالاته بين غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ما يعكس قابلية هذا القطاع للتلاعب المالي بسبب التنوع الكبير في أنشطته. كما لُوحظ أن قطاعات الخدمات المالية والمصرفية كانت مستهدفة بنسبة 17% من الحالات، مع ارتباط واضح بجريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل متقارب.

أظهرت الحالات، تباينًا واضحًا في طبيعة القطاعات المستخدمة في كل مرحلة من **مراحل غسل الأموال**. فقد اتضح من الحالات المدروسة أن مرحلة الإدخال غالبًا ما تمت عبر قطاع الاستيراد والتصدير بنسبة مرتفعة قاربت 30%، تليها قطاعات الأنشطة التجارية المتنوعة والخدمات المالية بنحو 20%، ثم قطاع العقارات بنسبة تقارب 17%، ويعود ذلك إلى سهولة تمرير الأموال النقدية أو إجراء التحويلات الكبيرة عبر هذه القطاعات دون إثارة الشكوك. أما في مرحلة التمويه، فقد احتل قطاع الخدمات المالية والقطاع المصرفي الصدارة بنسبة تقارب 27%، نظرًا للاعتماد الكبير على التحويلات المتكررة والمعقدة بين الحسابات والشركات لإخفاء مصدر الأموال، إلى جانب قطاع الاستيراد والتصدير بنسبة حوالي 23%، بسبب الاعتماد على الفواتير والعقود الوهمية كأداة فعالة للتمويه. وفي مرحلة الدمج، برز قطاع العقارات بوضوح في المقدمة بنسبة بلغت حوالي 33%، وذلك لسهولة شراء الأصول العقارية الفاخرة التي تتيح إعادة إدماج الأموال المغسولة في الاقتصاد

[24] الشركات/المنشآت/الكيانات/ الفردية هي شكل من أشكال الكيانات التجارية يُدار ويُملك من قبل شخص واحد فقط، دون وجود شركاء، ويكون هذا الشخص مسؤولًا بشكل كامل عن جميع الالتزامات القانونية والمالية للشركة. لا يوجد فصل قانوني بين أصول الشركة وأصول المالك، ما يعني أن المالك يتحمل شخصيًا أي ديون أو التزامات تترتب على النشاط التجاري. وتُعد الشركة الفردية من أبسط أشكال الشركات من حيث التأسيس والإدارة، وتُستخدم غالبًا في المشاريع الصغيرة أو المهن الحرة.

الرسمي، في حين جاءت قطاعات الأنشطة التجارية المتنوعة والاستيراد والتصدير في مراتب متقاربة بنحو 20%، مما يعكس السهولة النسبية في دمج الأموال عبر أنشطة تجارية تبدو شرعية.

أما بالنسبة **لمراحل تمويل الإرهاب**، فقد تركزت القطاعات المستخدمة على نحو مختلف. ففي مرحلة التجميع، احتل قطاع الأنشطة التجارية المتنوعة، والاستيراد المرتبة الأولى بنسبة بلغت نحو 35%، وذلك لما يتيحه من سهولة في جمع الأموال من مصادر خارجية من خلال كيانات تبدو قانونية وتجارية. وفي مرحلة التحويل، ظهر القطاع المصرفي وقطاع الخدمات المالية كالأكثر استخدامًا، بنسبة تقترب من 40%، من خلال اعتماد الإرهابيين على التحويلات البنكية وأنظمة الحوالة غير الرسمية لنقل الأموال بين الدول. وفي مرحلة الاستخدام، برزت قطاعات الأنشطة التجارية المتنوعة والخدمات والتوزيع النقدي المباشر بشكل رئيسي بنسبة حوالي 30%، حيث يتم عبرها توزيع الأموال على الأفراد والكيانات المرتبطة بالتنظيمات الإرهابية.

وقد ظهر بوضوح أن مرحلة التمويه هي المرحلة الأكثر استخدامًا وتعقيدًا في عمليات غسل الأموال، إذ بلغت نسبة الحالات التي تضمنت تمويهًا معقدًا نحو 100% من إجمالي حالات غسل الأموال، ما يعكس التركيز الكبير على إخفاء المسارات المالية. في المقابل، كانت مرحلة التحويل في تمويل الإرهاب هي المرحلة الأبرز بنسبة وصلت إلى 85% من الحالات المدروسة، ما يؤكد الأهمية القصوى لتشديد الرقابة على أنظمة تحويل الأموال، الرسمية وغير الرسمية مثل الحوالة، بهدف الحد من قدرة التنظيمات الإرهابية على تلقي الأموال واستخدامها.

فيما يتعلق **بالأساليب والاتجاهات** التي تم رصدها، برزت عدة أنماط واضحة ترتبط بغسل الأموال وتمويل الإرهاب. بالنسبة لغسل الأموال، تبيّن أن الأسلوب الأكثر شيوعًا هو الاعتماد على شركات وهمية أو غير نشطة كواجهات قانونية لتحويل الأموال، حيث تم الكشف على هذا النمط في حوالي 30% من إجمالي الحالات المدروسة. تلاه استخدام هياكل ملكية معقدة وشركات متعددة الطبقات لإخفاء هوية المستفيد الحقيقي بنسبة بلغت 23%. كما أظهر التحليل أساليب أخرى، من أبرزها تحويل الأموال من خلال حسابات مصرفية غير محدثة أو غير نشطة (17%)، إساءة استخدام الشركات القائمة قانونيًا في أنشطة وهمية أو احتيالية، خصوصًا في القطاع العقاري (13%)، استخدام فواتير وعقود وهمية لتبرير التحويلات المالية (10%)، وأخيرًا الاعتماد على شبكات تحويل الأموال غير الرسمية مثل نظام الحوالة بنسبة 7%.

أما فيما يخص **بالجرائم الأصلية** التي ارتبطت بعمليات غسل الأموال هذه، فقد تبيّن أن الاحتيال المالي والنصب، خصوصاً في القطاعين العقاري والاستثماري، يشكل النسبة الأعلى بنسبة 27%، يليه تلقي وتحويل أموال من مصادر مجهولة أو مشبوهة دون نشاط اقتصادي فعلي، والذي اشتُبه في ارتباطه بأنشطة إرهابية أو محظورة بنسبة 20%. كما ظهر التهرب الضريبي من خلال استخدام الفواتير المزورة والتلاعب بالبيانات المالية بنسبة 17%. كما لوحظت نسب أقل للفساد السياسي وإساءة استخدام النفوذ (10%)، وتمويل الإرهاب كجريمة أصلية للغسل (10%)، بالإضافة إلى الاتجار غير المشروع في العملات (7%) وعدم الأمانة في تقديم الخدمات المالية والاستثمارية (6%). وكانت نسبة صغيرة من الجرائم الأصلية غير محددة بدقة، إذ بلغت 3%. وبالتالي، فإن الجرائم الأصلية الأكثر شيوعاً لغسل الأموال تتمثل في الاحتيال المالي، تليها عمليات تلقي الأموال من مصادر مشبوهة، ثم التهرب الضريبي.

من ناحية أخرى، بيّنت الحالات أن **الأنماط الرئيسية لعمليات تمويل الإرهاب**، حيث اتضح أن النمط الأكثر استخدامًا هو إساءة استخدام شخصيات اعتبارية قانونية مرخصة شكليًا دون وجود نشاط اقتصادي فعلي، وذلك لتحويل الأموال إلى جهات إرهابية، بنسبة بلغت 31%. كما ظهر استخدام نمط تلقي تحويلات مالية من مصادر أجنبية بدول عالية المخاطر وإعادة توزيعها داخليًا على جماعات محظورة بنسبة 25%. إضافةً إلى ذلك، ظهر نمط استخدام كيانات قانونية تعمل في قطاع الاستيراد والتصدير لإخفاء الغرض الحقيقي من التحويلات بنسبة 19%. كما تم استخدام شركات الصرافة والحوالات المالية غير المرخصة في نقل الأموال إلى جهات مرتبطة بالإرهاب بنسبة 13%، في حين تم توزيع الأموال نقدًا بطريقة غير قابلة للتتبع داخل الدولة بنسبة 12%.

وبناءً على هذا التحليل، يتضح أن إساءة استخدام الشركات الوهمية أو غير النشطة يُعد النمط السائد في عمليات غسل الأموال، بينما الاعتماد على شركات مرخصة ظاهريًا دون أي نشاط اقتصادي حقيقي يشكل النمط الأكثر استخداماً في عمليات تمويل الإرهاب.

3.2 تحليل لأهم تقنيات وأساليب إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

في هذا القسم، واستنادًا إلى ردود ستة عشرة دولة عضو بالمنطقة، سنقدم قراءة مزدوجة للبيانات المستقاة من دول المنطقة، وذلك بتقديم قراءة استراتيجية شاملة للتهديدات الداخلية والخارجية، ونقاط الضعف التي تمثل بيئة مناسبة لإساءة استخدام الأشخاص

الاعتبارية والترتيبات القانونية. ومن ثم تقديم قراءة تحليلية نوعية قائمة على تصنيف أبرز الأساليب والأنماط التي تمت ملاحظتها في غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

حيث سنستعرض تحليل عميق للتهديدات المرتبطة بغسل الأموال (ML) وتمويل الإرهاب(TF) ونقاط الضعف المرتبطة بالأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية كخطوة أساسية لفهم كيفية استخدام هذه التهديدات لنقاط الضعف كأدوات في تنفيذ الجرائم المالية، تتشكل في الواقع على شكل تقنيات وأنماط لإساءة استخدام. ليتم استعراض بعدها بشكل تحليلي تصنيف الأساليب والاتجاهات والتطبيقات المستخدمة في غسل الأموال (ML) وتمويل الإرهاب (TF) من خلال الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية،

1.3.2 تصنيف التهديدات المرتبطة بإساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية في غسل الأموال وتمويل الإرهاب

قبل الشروع في تحليل التقنيات والأساليب المستخدمة في إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية، من الضروري أولًا فهم التهديدات ونقاط الضعف المرتبطة بها. إذ إن تقييم طبيعة هذه المخاطر يشكل الأساس لفهم كيفية استخدام الهياكل القانونية كأدوات لغسل الأموال وتمويل الإرهاب. بناءً على ذلك، يقدم هذا الفصل تحليلًا تفصيليًا للتهديدات الرئيسية في المنطقة وأهم نقاط الضعف المستغلة في كل من الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية، مع تسليط الضوء على الأساليب التي يستغلها الفاعلون غير المشروعين في هذا السياق.

استنادًا إلى ردود الدول المشاركة، يمكن تصنيف التهديدات المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفقًا لمجالات محددة، حيث تم تحديد النسبة المئوية لكل نوع من التهديدات، مما يعكس مدى انتشارها وأهميتها النسبية.

✓ تهديدات غسل الأموال المرتبطة بإساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية

تشير البيانات المستخلصة إلى أن الجرائم الضريبية، بما في ذلك التهرب الضريبي والاحتيال الضريبي، تشكل التهديد الأكثر انتشارًا لغسل الأموال من خلال إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية، حيث أبلغت 45% من الدول عن الارتباط الوثيق لحالات إساءة الاستخدام بهذه الجرائم. يلي ذلك الفساد بنسبة 40%، يليه الاحتيال المالي بنسبة 38%. كما تُعد الجرائم التجارية، مثل التهرب من ضوابط رأس المال والفواتير المزورة، أحد التهديدات البارزة، حيث تم الإبلاغ عنها من قبل 35% من الدول. بالإضافة إلى ذلك، سجل الاتجار غير المشروع في العقاقير المخدرة نسبة 32%، بينما شكل نقل النقد غير المشروع عبر الحدود 30.%

من حيث الأهمية النسبية، تم تصنيف الجرائم الضريبية، الفساد، والاتجار غير المشروع بالمخدرات على أنها الأكثر تأثيرًا بمعدل 3 من 3. أما الاحتيال المالي، الجرائم التجارية، ونقل النقد غير المشروع، فقد تم تصنيفها بمعدل 2 من 3.

✓ تهديدات تمويل الإرهاب من خلال إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية

بالنسبة لتمويل الإرهاب، فقد تم تحديد التهديد اللامركزي عبر أفراد أو شبكات غير رسمية كأبرز تهديد، والمرتبط بوجود أفراد الذين يجمعون أو ينقلون الأموال لصالح الإرهاب، إما بدافع أيديولوجي، أو تحت غطاء إنساني، أو نتيجة ضغوط عائلية أو اجتماعية، حيث أبلغت 30% من الدول عن هذه الظاهرة. يلي ذلك وجود أفراد أو وسطاء داعمين للإرهاب (منفردين لا مركزيين أو أعضاء منظمات مركزية) تعتمد على نقل النقد غير المشروع للأموال نقل النقد غير المشروع للأموال عبر الحدود، والذي سجل نسبة مماثلة (30%)، بينما يمثل التهديد المركزي المعتمد على كيانات رسمية أو مراكز تحكم محورية نسبة 25%. كما أبلغت 20% من الدول عن وجود تهديدات مرتبطة بشبكات شبكات إرهابية مرتبطة بالجريمة المنظمة خاصة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، في حين يمثل الشبكات المعقدة والمتخفية المرتبطة بالتنظيمات الإرهابية المعتمدة على التحايل على العقوبات وضوابط الحظر نسبة 15.%

من حيث الأهمية النسبية، تم تصنيف التهديد اللامركزي كأكثر أهمية بمعدل 3 /3، بينما تم تصنيف وجود شبكات معقدة ومتخفية مرتبطة بمنظمات إرهابية معتمدة على التحايل على العقوبات وضوابط الحظر، ووجود شبكات إرهابية مرتبطة بالجريمة المنظمة خاصة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، ووجود أفراد أو وسطاء داعمين للإرهاب تعتمد على نقل النقد غير المشروع للأموال ذات أهمية متوسطة بمعدل 2/3.

✓ التداخل بين غسل الأموال وتمويل الإرهاب عبر إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية

يُظهر التحليل وجود تداخل بين غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال بعض الوسائل المستخدمة في كلا الجريمتين، حيث يتم إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية في إخفاء هوية المستفيدين الحقيقيين وتمرير الأموال غير المشروعة عبر قنوات معقدة. ومن أبرز القنوات العوامل نقل النقد غير المشروع للأموال عبر الحدود، والذي يشكل قناة مشتركة لنقل الأموال غير المشروعة بين الفئتين. كما أن إخفاء التدفقات المالية واستخدام الأنشطة التجارية كواجهة يُعد أحد الأساليب الشائعة بين مجرمي غسل الأموال وممولي الإرهاب.

2.3.2 تصنيف نقاط الضعف في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تعاني الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من عدة نقاط ضعف رئيسية تؤثر على قدرتها في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويمكن تصنيف هذه التحديات ضمن ثلاثة محاور رئيسية تتعلق بضعف الشفافية، محدودية الوصول إلى المعلومات، والرقابة غير الفعالة على العمليات المالية. هذه العوامل تجعل من الصعب على الجهات الرقابية تتبع المعاملات المالية غير المشروعة ومعرفة المستفيدين الحقيقيين من الأنشطة المالية المشبوهة.

✓ ضعف الشفافية والإفصاح عن المستفيد الحقيقي

تشير البيانات إلى أن 45% من الدول المستجيبة تعاني من صعوبة تحديد بيانات دقيقة حول المستفيدين الفعليين (المالكين /المسيطرين) للشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية، مما يؤدي إلى تعقيد عمليات الرقابة المالية. بالإضافة إلى ذلك، ذكرت 40% من الدول أن هناك غيابًا للتشريعات الفعالة أو ضعفًا في تطبيق القوانين التي تلزم بالإفصاح عن المستفيد الحقيقي، الأمر الذي يسمح بإخفاء الهويات الحقيقية للأفراد المسيطرين على هذه الكيانات. كما أن 35% من الدول أشارت إلى تقديم بيانات غير دقيقة أو غير محدثة حول المستفيدين الحقيقيين، مما يعرقل عمليات التحقيق المالي ويحد من فعالية التدقيق والمراقبة.

تُعد هذه النقطة من أكثر نقاط الضعف أهمية في المنطقة، بتقدير نسبي للأهمية يبلغ 3/3، وهي مستغلة على نطاق واسع من قبل المجرمين، حيث تشكل 55% من حالات غسل الأموال و40% من حالات تمويل الإرهاب.

✓ محدودية الوصول إلى المعلومات

من العوائق الرئيسة التي تعيق مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب هو نقص أدوات جمع البيانات، حيث أفادت 40% من الدول بأن أنظمتها الحالية تفتقر إلى آليات مركزية متطورة لتسجيل وتحديث بيانات المستفيدين الحقيقيين. كما أن 35% من الدول المستجيبة ذكرت أن تعقيد الإجراءات القانونية أو وجود قيود تشريعية مثل السرية المهنية، يعيق إمكانية وصول الجهات الرقابية إلى المعلومات في الوقت المناسب، مما يقلل من فعالية التحقيقات المالية ويعزز فرص إساءة استخدام الهياكل القانونية .

تُقدر الأهمية النسبية لهذه النقطة في المنطقة بـ 2/3، وهي مستغلة بشكل كبير من قبل المجرمين، حيث تمثل 50% من حالات غسل الأموال و30% من حالات تمويل الإرهاب.

✓ ضعف الرقابة على العمليات المالية والملكية

يُشكل إخفاء الدخل والأصول من خلال الشركات الوهمية والصناديق الاستئمانية تحديًا رئيسيًا في مكافحة غسل الأموال، حيث أكدت 30% من الدول أن هذه الهياكل القانونية تُستخدم لتمويه مصادر الأموال غير المشروعة. إضافة إلى ذلك، ذكرت 25% من الدول أن تسجيل الشركات دون غرض واضح أو بأسماء مديرين مرشحين يُعقّد عملية تتبع التدفقات المالية المشبوهة ويزيد من صعوبة كشف الهياكل الاحتيالية.

تُقدر الأهمية النسبية لهذه النقطة في المنطقة بـ3/2، وهي تُستغل بشكل كبير من قبل المجرمين، حيث تمثل 45% من حالات غسل الأموال و35% من حالات تمويل الإرهاب.

➢ تصنيف نقاط الضعف وفقًا للشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية

تم تصنيف نقاط الضعف في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقًا لاختلاف طبيعة المخاطر بين الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية. وتشير النتائج إلى أن غياب الإفصاح عن المستفيدين الحقيقيين يُعد من أخطر نقاط الضعف في كلتا الفئتين. فقد ذكرت 45% من الدول أن غياب إطار قانوني واضح للمستفيد الحقيقي في الأشخاص الاعتبارية يمثل تحديًا رئيسيًا، في حين أفادت 40% من الدول بأن الصناديق الاستئمانية لا تخضع لإفصاح كافٍ حول مستفيديها الحقيقيين.

بالإضافة إلى ذلك، فإن استخدام مديرين مرشحين وهميين وعدم إلزام الشركات بالكشف عن ملكيتها الفعلية يشكلان تهديدًا كبيرًا، حيث أبلغت 45% من الدول عن أن هذه الممارسات تُستخدم في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وبالمثل، تمثل الصناديق الاستئمانية التي تُسجل بأسماء مستعارة والأوقاف التي لا تخضع لرقابة فعالة وسائل إضافية لإخفاء هوية المستفيدين الحقيقيين، مما يزيد من صعوبة كشف الأنشطة المالية غير المشروعة.

3.3.2. تحليل الأساليب والاتجاهات والتطبيقات في غسل الأموال وتمويل الإرهاب بناءً على الردود الوطنية

بناءً على ردود 16 دولة عضو، تم تصنيف الأساليب والاتجاهات والتطبيقات المستخدمة في غسل الأموال (ML) وتمويل الإرهاب (TF)من خلال الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية. يعتمد هذا التصنيف على ثلاثة عناصر أساسية: الموقع (أين)، الغرض (ماذا)، والطريقة (كيف)، مع تقييم النسبة المئوية للأهمية ومدى الاستخدام من قبل المجرمين.

- **الأساليب والاتجاهات والتطبيقات المستخدمة في غسل الأموال**

✓ غسل الأموال عبر إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية

تكشف البيانات أن 45% من أنشطة غسل الأموال عبر الأشخاص الاعتبارية تحدث عبر ولايات قضائية متعددة، مما يبرز الطبيعة العابرة للحدود لهذه الجرائم. بالإضافة إلى ذلك، يتم إساءة استخدام المناطق الحرة والمناطق ذات الضوابط التنظيمية الضعيفة في 35% من الحالات، بينما تشكل الشركات الوهمية المسجلة في الملاذات الضريبية 30%. الغرض الرئيسي من استخدام الأشخاص الاعتبارية في غسل الأموال هو إنشاء شركات وهمية لتبرير التدفقات المالية غير المشروعة، وهي ممارسة تم تحديدها في 50% من الحالات. تشمل الأغراض الأخرى إساءة استخدام الحسابات المصرفية للشركات لتحويل الأموال (40%) واستخدام الشركات لشراء العقارات والسيارات الفاخرة.(35%)

أكثر تقنيات إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية في جرائم غسل الأموال، هي: 55% استخدام الشركات الوهمية والواجهات التجارية 45% من الحالات استخدام مديرين مرشحين لتسجيل الشركات، 35% استخدام الوسطاء المهنيين لإخفاء الهوية في 35% من الحالات.

✓ تقنية: استخدام الشركات الوهمية والواجهات التجارية

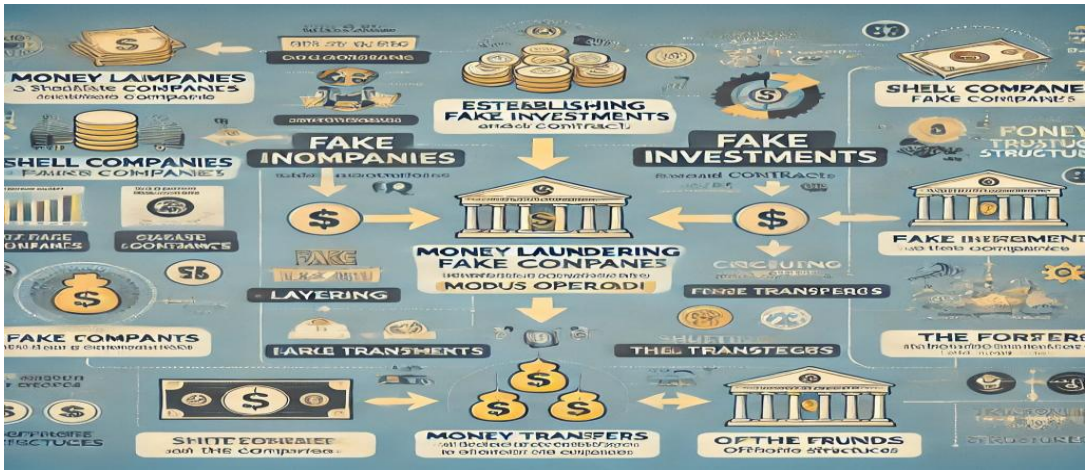

تعتمد هذه التقنية على إنشاء أو إساءة استخدام شركات وهمية أو واجهات تجارية لا تمارس نشاطًا اقتصاديًا فعليًا، وإنما تُستخدم كقناة لتحريك الأموال غير المشروعة. يتم تسجيل هذه الكيانات بأسماء أشخاص غير حقيقيين أو غير ذوي صلة مباشرة، مما يصعّب تتبع المستفيد الحقيقي. تُستخدم هذه الشركات لإجراء صفقات تجارية صورية، إصدار فواتير وهمية، أو تنفيذ تحويلات مالية معقدة، وذلك لإخفاء مصدر الأموال وإظهارها كمتحصلة من نشاط مشروع.

* الدولة خ : **الحالة العملية 12***

استخدام شبكة شركات وهمية متعددة الجنسيات استُخدمت لتحويل أموال ضخمة دون نشاط فعلي عبر هياكل ملكية متشابكة بهدف غسل الأموال وإخفاء هوية المستفيدين الحقيقيين

-خلفية القضية: كشفت تحقيقات مالية دولية عن شبكة واسعة من الشركات الصورية التي تم إنشاؤها واستخدامها لتحويل أموال ضخمة دون وجود أنشطة تجارية فعلية. وقد اعتمد الجناة على إنشاء شركات متعددة في مناطق حرة ودول مختلفة، وتبادل التحويلات المالية فيما بينها باستخدام عقود واستثمارات وهمية، قبل أن يتم إغلاق هذه الشركات وتحويل الأموال إلى الخارج

-سير الأحداث:

1) قام المتهم بتأسيس عدة شركات ذات مسؤولية محدودة في دولة أجنبية، دون أن تمارس أي نشاط تجاري حقيقي
2) تمت التحويلات المالية الضخمة بين هذه الشركات عبر عقود استثمار صورية
3) أُدخلت هذه التحويلات إلى النظام المصرفي بطريقة تُظهرها وكأنها مشروعة
4) بعد فترة قصيرة من الحركة المالية المكثفة، تم إغلاق الشركات وتحويل الأموال إلى الخارج عبر شبكات مالية معقدة

الطبيعة	شركات ذات مسؤولية محدودة مسجلة في مناطق حرة وخارجية
القطاع	الخدمات المالية / شركات استثمار / كيانات متعددة النشاط
المراحل	✓ الإدخال :تمرير الأموال من خلال عقود استثمار مزيفة إلى الشركات الوهمية ✓ التمويه :تبادل التحويلات بين الشركات الوهمية المسجلة في دول مختلفة ضمن هياكل ملكية متداخلة
الجريمة الأصلية	غير محددة بدقة (تُفهم ضمنيًا من وجود مصادر أموال غير مشروعة)
التقنيات المستخدمة	✓ تأسيس شركات وهمية دون نشاط فعلي، فقط لغرض تنفيذ تحويلات مالية داخلية. ✓ استخدام عقود واستثمارات صورية بين الشركات لتبرير التدفقات المالية. ✓ إغلاق الشركات بعد فترة قصيرة من تلقي الأموال وتحويلها إلى الخارج. ✓ إنشاء هيكل ملكية متشابك بين شركات متعددة لإخفاء هوية المستفيدين الحقيقيين.
المؤشرات - Red Flags	تعدد الشركات المسجلة حديثًا في فترات زمنية قصيرة وارتباطها بتحويلات مالية غير مبررة. وجود نفس الأشخاص أو مكاتب الخدمات في تسجيل عدد من الشركات. تنفيذ تحويلات مالية ضخمة بين شركات لا تربطها علاقات تجارية منطقية. حسابات مصرفية نشطة لشركات غير محدثة أو غير عاملة فعليًا.
الثغرات التنظيمية	ضعف التحقق من نشاط الشركات المسجلة في المناطق الحرة والمكاتب الافتراضية. غياب المتابعة المنتظمة لتحديث بيانات الشركات ومالكيها. عدم إلزام الشركات بالإفصاح الكامل عن هياكل الملكية المعقدة والمستفيدين الحقيقيين. ضعف التنسيق الدولي لتتبع التدفقات المالية التي تمر عبر كيانات متعددة الجنسية. قصور في أنظمة الإنذار البنكي المرتبطة بالحسابات المصرفية غير النشطة أو القديمة.

✓ تقنية: استخدام مديرين مرشحين لتسجيل الشركات

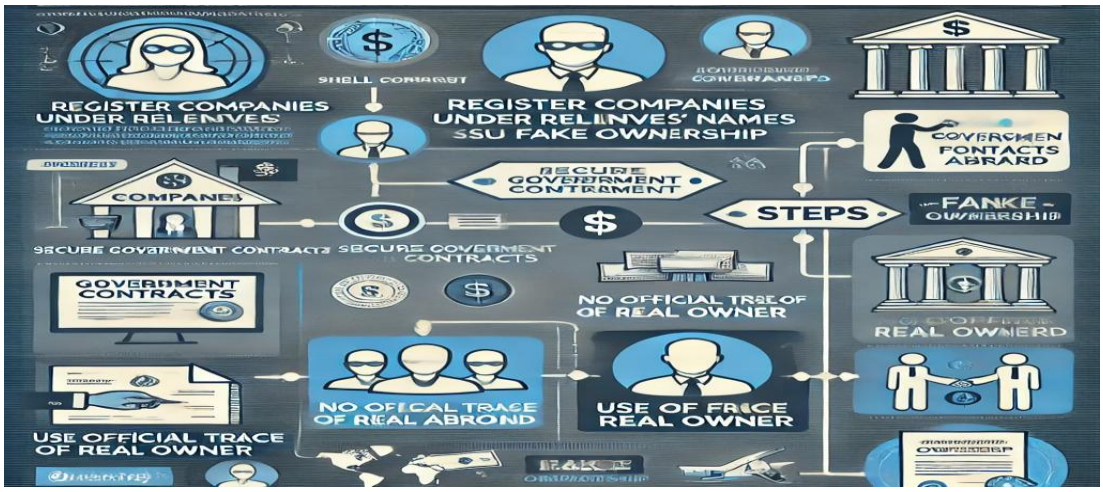

يعتمد هذا الأسلوب على تعيين "مديرين مرشحين (Nominee Directors) "لتولي المناصب الإدارية في الشركات بدلاً من الشخص الحقيقي المسيطر عليها. يتم اختيار هؤلاء الأفراد لتسجيل الشركة بأسمائهم فقط دون أن يكون لهم أي دور فعلي في الإدارة أو اتخاذ القرارات. الهدف من هذه التقنية هو إخفاء الهوية الحقيقية للمستفيد الفعلي من الشركة، مما يصعّب على السلطات كشف الروابط بين الكيان القانوني والأموال غير المشروعة المرتبطة به. تُستخدم هذه الطريقة لتوفير طبقة إضافية من الإخفاء والتمويه ضمن عمليات غسل الأموال.

* الدولة ر: **الحالة العملية 18***
استخدام شركات مسجلة بأسماء أقارب مرشحين لإخفاء المستفيد الحقيقي والحصول على عقود حكومية وتحويل الأموال إلى الخارج، ضمن نمط منسق للتهرب والإخفاء وغسل الأموال
-**خلفية القضية**: كشفت التحقيقات أن رجل أعمال استخدم أقاربه لتسجيل عدة شركات تجارية باسمهم، بينما كان هو المستفيد الحقيقي والمتحكم الفعلي في عملياتها. وقد ساعد هذا التمويه في إخفاء علاقته بالعقود الحكومية والاستثمارات الكبرى التي أبرمتها هذه الشركات، كما استُخدمت لتحويل الأموال إلى شركات في الخارج دون أن تظهر العلاقة بين الكيانات -**سير الأحداث** 1) قام رجل أعمال بإنشاء عدة شركات في قطاعات متعددة (مثل المقاولات، الخدمات اللوجستية،)، وسجّلها باسم أقاربه لتفادي ربطه المباشر بها 2) حصلت بعض هذه الشركات على عقود حكومية ومشاريع استثمارية داخلية، بفضل واجهتها القانونية النظيفة 3) تم تحويل الأموال التي جُمعت من العقود إلى حسابات شركات أخرى في دول مختلفة، ما ساعد على إخفاء العلاقة بين الكيانات والمالك الفعلي 4) لم يظهر اسم رجل الأعمال في أي من سجلات التأسيس أو الحسابات البنكية، بينما كشفت التحقيقات أن جميع القرارات المالية تُدار بتوجيه مباشر

الطبيعة	شركات ذات مسؤولية محدودة
القطاع	شركات تجارية في قطاعات متنوعة (المقاولات، الخدمات اللوجستية، التوريد)
المراحل	✓ التمويه :(Layering) استخدام شركات مسجلة بأسماء الأقارب المرشحين وتحويل الأموال إلى خارج البلاد

الجريمة الأصلية	غير محددة بدقة (تُفهم ضمنيًا من وجود مصادر أموال غير مشروعة)
التقنيات المستخدمة	- تسجيل الشركات بأسماء أقارب وشركاء صوريين لإخفاء الهوية الحقيقية لصاحب القرار. - استخدام واجهات قانونية للحصول على مشاريع حكومية أو استثمارات كبيرة. - تمرير الأموال من الشركات المحلية إلى كيانات أجنبية دون أن تظهر الصلة بين الأطراف. - إدارة العمليات المالية خلف الكواليس دون وجود مستندات رسمية تثبت السيطرة الفعلية
المؤشرات - Red Flags	تشابه كبير بين هياكل عدة شركات من حيث النشاط والعنوان رغم اختلاف المالكين الظاهرين. تلقي شركات جديدة عقودًا حكومية ضخمة دون سجل تجاري سابق واضح. تحويل أموال إلى الخارج من شركات ليس لها أنشطة واضحة خارج الدولة. علاقات شخصية أو عائلية بين مالكي الشركات المتعددة رغم اختلاف أسماء التسجيل. تكرار استخدام نفس الأطراف في التوقيع على عقود أو تقديم ملفات مشابهة
الثغرات التنظيمية	▪ غياب آلية فعالة للتحقق من هوية المستفيد الحقيقي وقت تسجيل الشركات. ▪ ضعف الرقابة على تضارب المصالح في العقود الحكومية. ▪ عدم وجود تنسيق بين الجهات المانحة للعقود والسلطات الرقابية لمراجعة خلفية الشركات. ▪ محدودية أدوات تحليل الملكية الاقتصادية الحقيقية خلف الهياكل القانونية. ▪ ضعف إجراءات التحقق المستمر من العلاقات المالية بين الكيانات المحلية والأجنبية

✓ تقنية: استخدام الوسطاء المهنيين لإخفاء الهوية

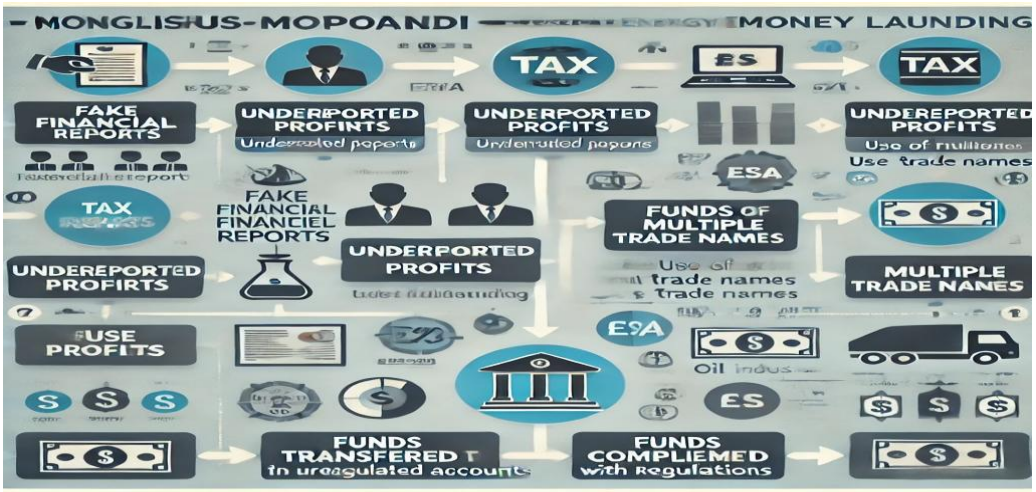

تقوم هذه التقنية على إساءة استخدام خدمات المهنيين مثل المحامين، المحاسبين، أو وكلاء تأسيس الشركات، لتشكيل أو إدارة كيانات قانونية بالنيابة عن العميل الحقيقي. يُستخدم هؤلاء الوسطاء كواجهة قانونية تُخفي هوية المستفيد الفعلي، مما يصعّب على الجهات الرقابية تتبع مصدر الأموال أو مالكها الحقيقي. غالبًا ما يقدّم الوسيط الخدمات دون التحقق الجاد من خلفية العميل، أو يستغل الثغرات القانونية في متطلبات العناية الواجبة، ما يجعل هذه التقنية فعّالة في تمويه العلاقة بين الأموال والأنشطة الإجرامية المرتبطة بها.

*الدولة ج : **الحالة العملية 7***

تهرب ضريبي ممنهج في قطاع الطاقة من خلال بيانات صورية وهياكل مؤسسية معقدة وتحويل أرباح إلى حسابات غير خاضعة للرقابة بمساعدة محاسب قانوني

-خلفية القضية: ضمن عمليات التدقيق الضريبي على الشركات العاملة في قطاع الطاقة، تم اكتشاف وجود شركة تعمل في استيراد المشتقات النفطية قدمت لعدة سنوات بيانات مالية غير متطابقة مع نشاطها الفعلي. أظهرت التحقيقات أن الشركة استخدمت هياكل مؤسسية متعددة لإخفاء الأنشطة التجارية الحقيقية وتقليل الالتزامات الضريبية المستحقة عليها

-سير الأحداث

1) تم تأسيس شركة تعمل رسميًا في قطاع الطاقة واستيراد المشتقات النفطية
2) على مدى 9 سنوات، ظلت الشركة تقدم إقرارات ضريبية تقل كثيرًا عن واقع النشاط الفعلي
3) قام محاسب قانوني بإعداد القوائم المالية والإقرارات بشكل صوري، متعمدًا تخفيض الأرباح المعلنة والالتزامات الضريبي
4) استخدمت الشركة حسابات مصرفية متعددة، وسجّلت أنشطتها تحت أسماء تجارية مختلفة لإخفاء الدخل الحقيقي وتجزئة العمليات المالية
5) أُحيل الملف إلى السلطات الضريبية والقضائية بعد رصد التناقضات المتكررة في التقارير

الطبيعة	شركات ذات مسؤولية محدودة
القطاع	قطاع الطاقة (استيراد المشتقات النفطية)
المراحل المعنية	✓ الإدخال :(Placement) إخفاء الأرباح وتحويلها إلى حسابات غير خاضعة للرقابة الضريبية ✓ التمويه :(Layering) استخدام أسماء تجارية مختلفة لتجزئة الأنشطة + استخدام حسابات متعددة ✓ الدمج :(Integration) الاحتفاظ بالأرباح وتدويرها في النظام المالي بعيدًا عن الرقابة
الجريمة الأصلية	التهرب الضريبي
التقنيات المستخدمة	- إعداد بيانات مالية وهمية تقلل من قيمة الأرباح الفعلية. - استخدام عدة حسابات مصرفية لإخفاء تدفقات الدخل. - التسجيل تحت أسماء تجارية متعددة لتجزئة النشاط وإرباك الرقابة. - التعاون مع محاسب قانوني لإنتاج إقرارات ضريبية مضللة. - إطالة أمد التهرب الضريبي من خلال التظاهر بالامتثال الشكلي للأنظمة
المؤشرات - Red Flags	اختلاف كبير بين البيانات الضريبية والبيانات الجمركية/المصرفية. وجود أسماء تجارية متعددة مرتبطة بنفس الكيان القانوني. تقديم نفس المحاسب القانوني للإقرارات المالية لعدة سنوات دون تغييرات جوهرية. حركة مالية مرتفعة مقارنة بالأرباح المصرّح بها. تسجيل فروع متعددة دون وجود سجلات مالية منفصلة واضحة لكل فرع
الثغرات التنظيمية	ضعف التنسيق بين الجهات الضريبية والمصرفية لتبادل البيانات في الوقت الفعلي. الاعتماد الزائد على البيانات المقدمة من الشركات دون تحقق مستقل. عدم وجود آلية تحليل مخاطر مفعّلة للشركات ذات النشاط المالي المرتفع. قصور في تتبع العلاقة بين الحسابات المصرفية المتعددة ونشاط الشركة. غياب المتابعة الدورية للأنشطة التجارية المسجلة تحت أسماء تجارية مختلفة لنفس الشركة

✓ غسل الأموال عبر الترتيبات القانونية

تعد الترتيبات القانونية أيضًا وسيلة رئيسية لغسل الأموال، لا سيما من خلال الصناديق الاستئمانية والأوقاف غير المسجلة أو غير الخاضعة للرقابة. يعد إساءة استخدام الأوقاف غير المسجلة هو الأسلوب الأكثر شيوعًا، يليه استخدام الترتيبات القانونية الخارجية، وتحويل الأموال عبر صناديق استئمانيه غير قانونية معقدة

الهدف الأساسي في هذه الحالات هو لإخفاء مصادر الأموال غير المشروعة عبر إنشاء أوقاف خيرية، واستخدام الترتيبات القانونية الغير مسجلة لإخفاء الملكية الفعلية للأصول، بينما تُستخدم الصناديق الإستئمانية الغير القانونية في التحويلات للتمويه.

من بين تقنيات إساءة الاستخدام الأكثر استعمالا قبل المجرمين: تسجيل الأوقاف الخيرية كواجهة لغسل الأموال (50%)، إخفاء المستفيد الحقيقي عبر تعيين مستفيدين صوريين في الترتيبات القانونية – خاصة الخارجية (45%)، استخدام حسابات مصرفية تابعة لصناديق استئمانيه غير قانونية في التحويلات المشبوهة.(40%)

- الأساليب والاتجاهات والتطبيقات المستخدمة في تمويل الإرهاب (TF)

✓ تمويل الإرهاب عبر الأشخاص الاعتبارية

يتم تمويل الإرهاب من خلال الأشخاص الاعتبارية بشكل رئيسي عبر الشركات الصغيرة والمتوسطة المسجلة محليًا، تشمل المواقع الأخرى مناطق الصراع والحدود غير الخاضعة للرقابة والكيانات التجارية في مناطق التهريب.

الهدف الأساسي في هذه الحالات هو استخدام الشركات الصغيرة كواجهة لتمويل الإرهاب، كما تشمل الأغراض الأخرى جمع التبرعات تحت غطاء الأعمال التجارية، وتوجيه أرباح الشركات نحو شبكات إرهابية.

تشمل التقنيات الأكثر استخدامًا من قبل الإرهابيين، استخدام الشركات الصغيرة كواجهة للتمويل (50%)، قيام الشركات بتحويلات مالية مباشرة إلى أفراد مرتبطين بالإرهاب (خاصة المنظمات الغير الربحية) (45%)، وإخفاء التدفقات المالية عبر تضخيم الفواتير التجارية للشركات (40%)

✓ تقنية: استخدام الشركات الصغيرة كواجهة للتمويل

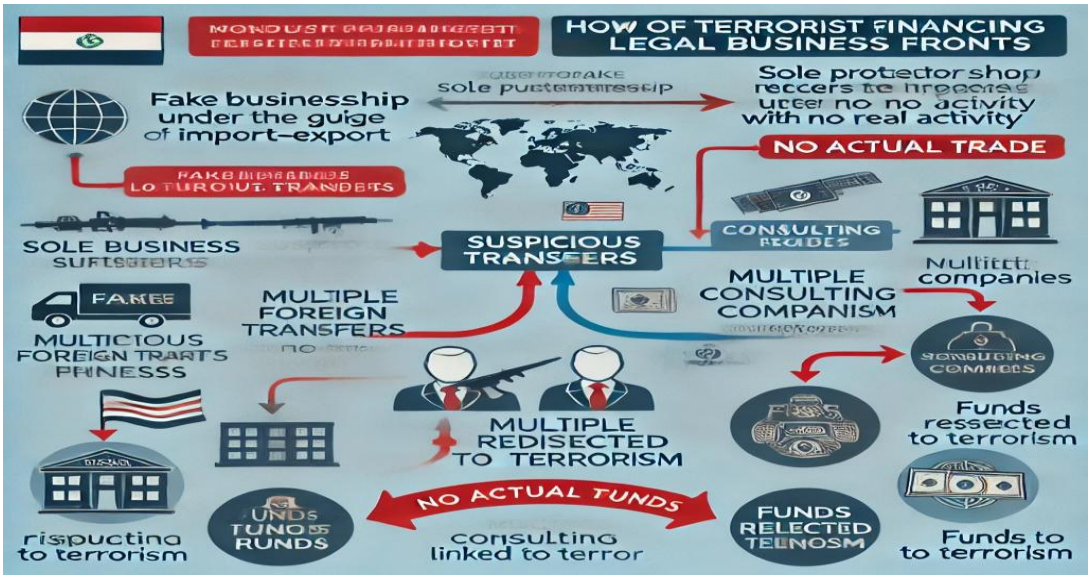

تقوم هذه التقنية على إساءة استخدام الشركات الصغيرة، مثل المتاجر أو المؤسسات الفردية **(مؤسسات المصالح الخاصة)**، كواجهة ظاهرية لتمرير أموال مخصصة لتمويل الإرهاب. غالبًا ما تكون هذه الشركات ذات رقابة ضعيفة أو محدودة، مما يسهل استخدامها في تنفيذ تحويلات مالية أو جمع تبرعات دون إثارة الانتباه. تُستخدم الحسابات البنكية والنشاطات التجارية لهذه الكيانات لتبرير التدفقات المالية وإخفاء الغرض الحقيقي منها، مستفيدة من حجمها الصغير وطابعها المحلي لتفادي التدقيق الرقابي والامتثال الصارم.

* الدولة أ: الحالة العملية 3*
تمويه تمويل الإرهاب عبر شركة فردية للاستيراد والتصدير كواجهة مالية

-**خلفية القضية**: في إطار متابعة الأنشطة المالية المرتبطة بتمويل الإرهاب، تم رصد منشأة فردية تعمل رسميًا في مجال الاستيراد والتصدير، إلا أنها كانت تتلقى تحويلات مالية كبيرة وبشكل منتظم من شركة تقع في دولة مدرجة ضمن قائمة الدول عالية المخاطر في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب

-**سير الأحداث**

1) قام الجاني بتأسيس منشأة فردية مسجلة رسميًا لدى الجهات المختصة، وفتح حسابًا مصرفيًا باسم المنشأة.
2) بدأت المنشأة في تلقي تحويلات مالية من شركة أجنبية بحجج متعلقة باستيراد بضائع وخدمات.
3) لم تكن هناك أي أنشطة تجارية فعلية أو واردات جمركية تُقابل هذه التحويلات.
4) لاحقًا، كشفت التحقيقات أن مالك الشركة الأجنبية مدرج على قوائم الإرهاب، وأن الأموال المحولة استُخدمت في تمويل مجموعات إرهابية داخل مصر.
5) لم يتم الإبلاغ عن هذه التحويلات من قبل البنك المعني، نظرًا لأن المنشأة مسجلة رسميًا ولا يوجد نشاط مريب واضح على السطح.

الطبيعة	شركة فردية
القطاع	قطاع التجارة الخارجية (الاستيراد والتصدير)
المراحل المعنية	✓ التحويل :(Transmission) تلقي التحويلات من الخارج عبر الشركة الفردية ✓ الاستخدام :(Usage) توزيع الأموال على جهات داخلية مرتبطة بجماعات إرهابية
التقنيات المستخدمة	- إنشاء منشأة فردية تعمل تحت غطاء نشاط شرعي (الاستيراد والتصدير). - تلقي تحويلات مالية كبيرة من جهة أجنبية مشبوهة. - عدم تنفيذ أي عمليات تجارية فعلية تقابل هذه التحويلات. - سحب الأموال محليًا وتوجيهها إلى جهات إرهابية. - إساءة استخدام الشكل القانوني المشروع للمنشأة لتفادي إثارة الشبهات.
المؤشرات -Red Flags	تحويلات مالية كبيرة ومتكررة إلى منشأة فردية حديثة التأسيس. غياب واردات أو بيانات جمركية تقابل التحويلات المزعومة. العلاقة المالية مع شركة أجنبية مقرها في دولة مصنفة عالية المخاطر. استخدام حسابات نقدية بصورة مفرطة دون وجود فواتير أو عقود واضحة. عدم وجود تراخيص استيراد فعلية أو تعاملات مثبتة مع جهات خارجية.
الثغرات التنظيمية	▪ ضعف إجراءات العناية الواجبة (CDD) في التعامل مع منشآت فردية. ▪ عدم ربط قواعد بيانات الجهات الرقابية مع القوائم الدولية للجهات المحظورة. ▪ اعتماد البنوك على الشكل القانوني فقط دون تحليل النشاط الفعلي والتحويلات. ▪ غياب آليات فعالة لرصد أنماط التحويلات ذات الصلة بتمويل الإرهاب. ▪ عدم إلزام المنشآت الفردية بالإفصاح الدوري عن أنشطتها التجارية وبياناتها المالية

✓ تقنية: قيام الشركات بتحويلات مالية مباشرة إلى أفراد مرتبطين بالإرهاب

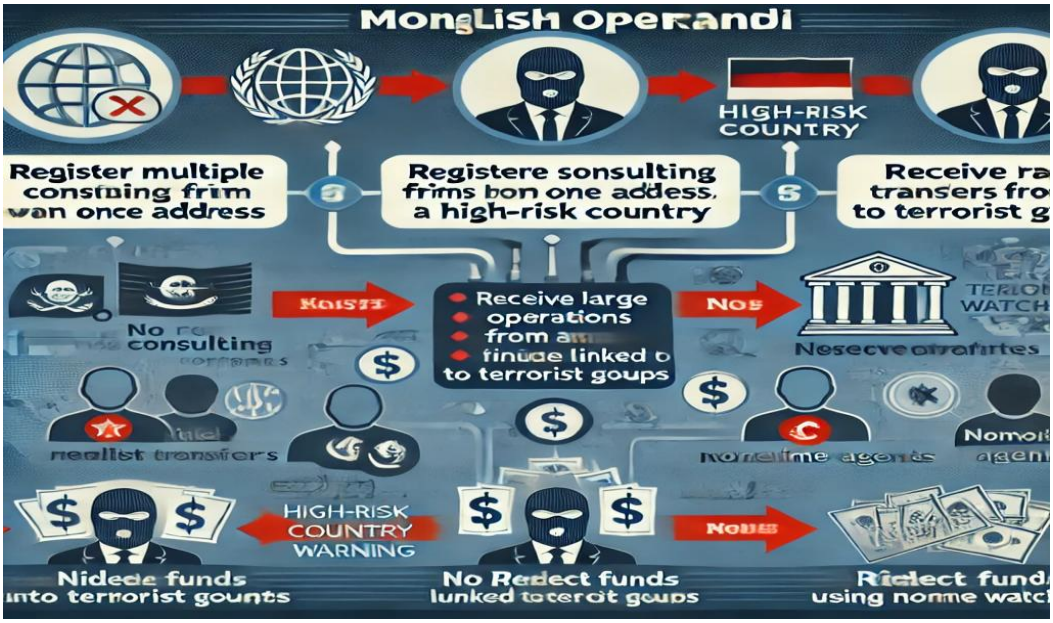

تعتمد هذه التقنية على استخدام الشركات، سواء كانت حقيقية أو واجهات، لتنفيذ تحويلات مالية مباشرة إلى أفراد يُشتبه أو يُعرف ارتباطهم بأنشطة إرهابية. يتم تسجيل هذه التحويلات كمستحقات تجارية أو رواتب أو مدفوعات مقابل خدمات، مما يمنحها مظهرًا قانونيًا. يُستغل الإطار المؤسسي للشركة لإضفاء الشرعية على هذه التحويلات وتجنب التدقيق، مع الاعتماد على ضعف إجراءات التحقق من المستفيدين في بعض الأنظمة المالية.

* الدولة د: الحالة العملية 13*	
استخدام شركات استشارية مسجلة كواجهات قانونية لتحويل أموال مشبوهة دون نشاط فعلي لأغراض تمويل الإرهاب	
-خلفية القضية: أظهرت تحقيقات مشتركة بين وحدات التحريات المالية والجهات الأمنية أن بعض الشركات التي تم تأسيسها رسميًا كمؤسسات استشارية، تُستخدم في الواقع كواجهات قانونية لتحويل الأموال المشبوهة، في تمويل الإرهاب. وقد استُخدمت هياكل وهمية لإخفاء المستفيد النهائي منها -سير الأحداث 1) قام المتهم بإنشاء عدة شركات ذات مسؤولية محدودة تنشط جميعها في مجال الاستشارات والخدمات، وتم تسجيلها في نفس العنوان 2) لم تتمكن السلطات من العثور على أي سجلات محاسبية أو تدعم وجود نشاط فعلي مشروع 3) رُصدت تحويلات مالية ضخمة واردة وموجهة في حسابات إحدى هذه الشركات مرتبطة بدولة مصنفة عالية الخطورة في مجال تمويل الإرهاب ولم يكن هناك أي عقود أو خدمات فعلية تقابل هذه التحويلات 4) أظهرت التحقيقات أن الأموال المُحوّلة تم توجهها إلى حسابات أفراد يشتبه في انتمائهم إلى كيانات إرهابية	
الطبيعة	شركات ذات مسؤولية محددة
القطاع	قطاع الاستشارات والخدمات
المراحل المعنية	✓ التجميع (Collection): تلقي تحويلات مالية كبيرة من دولة عالية الخطورة في مجال تمويل الإرهاب ✓ النقل (Transmission): تحويل الأموال إلى حسابات أفراد أو كيانات مرتبطة بأنشطة إرهابية

التقنيات المستخدمة	- تأسيس عدة شركات استشارية مسجلة في نفس العنوان لتضليل السلطات. - إعادة توجيه الأموال المتوصل بها بسرعة إلى كيانات خارجية لقطع مسار التتبع. - إخفاء المستفيد الحقيقي باستخدام وكلاء صوريين. - تقديم الشركة كمؤسسة "خدمية" لا تخضع لرقابة صارمة على النشاط التجاري الفعلي
المؤشرات -Red Flags	تعدد الشركات المسجلة في نفس الموقع وتعمل في نفس المجال. تحويلات مالية كبيرة من جهات في دول عالية الخطورة دون مبررات واضحة. غياب نشاط تشغيلي حقيقي أو عملاء معروفين. إرسال الأموال بسرعة إلى الخارج بعد وصولها دون فواتير أو مستندات داعمة. ارتباط التحويلات بأفراد مشبوهين مدرجين على قوائم الإرهاب
الثغرات التنظيمية	ضعف الرقابة على شركات الخدمات المهنية والاستشارية مقارنة بالقطاعات المالية. عدم وجود آلية تحقق فعالة من عناوين الشركات وطبيعة نشاطها. غياب الفحص الميداني أو الرقابي على الشركات حديثة التأسيس رغم تلقيها تحويلات كبيرة. عدم التحقق من طبيعة العلاقة الاقتصادية بين الشركات المحلية والجهات المرسلة والمتلقية للأموال محدودية التعاون الدولي في تتبع التحويلات

✓ تقنية: إخفاء التدفقات المالية عبر تضخيم الفواتير التجارية للشركات

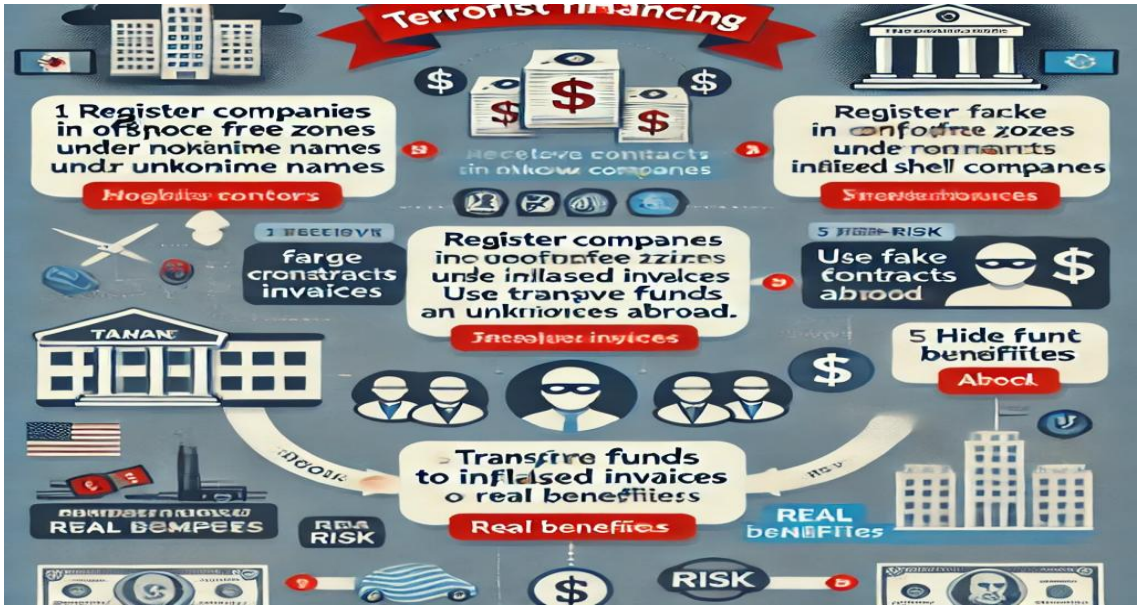

تعتمد هذه التقنية على استخدام شركات قانونية لتضخيم قيمة الفواتير في المعاملات التجارية، بهدف إخفاء تحويل أموال موجهة لتمويل أنشطة إرهابية. يتم تقديم فواتير بمبالغ أكبر من القيمة الحقيقية للسلع أو الخدمات بين شركات مرتبطة أو متواطئة، لتبرير تدفقات مالية مشبوهة تبدو في ظاهرها قانونية. هذا الأسلوب يتيح تمرير الأموال دون إثارة الشكوك، خاصة عند استخدام شركات ذات سمعة ظاهرية أو تعمل في قطاعات كثيفة التعاملات التجارية، مثل الاستيراد والتصدير.

* الدولة ذ: الحالة العملية 16 *

استخدام شركات واجهة في مناطق حرة وحسابات قديمة غير محدثة لتنفيذ تحويلات مالية ضخمة عبر عقود وفواتير وهمية ضخمة بهدف تمويل الإرهاب مع إخفاء هوية المستفيدين الحقيقيين	
- **خلفية القضية**: أظهرت التحقيقات أن عدداً من الأشخاص استغلوا شركات مسجلة في مناطق حرة ذات رقابة ضعيفة، لتنفيذ عمليات مالية مشبوهة في مجال تمويل الإرهاب، وإخفاء هوية المستفيدين الحقيقيين من التحويلات. وقد استخدمت عقود مزيفة وفواتير بمبالغ ضخمة لتبرير التحويلات وتضليل الأنظمة المصرفية -**سير الأحداث**: 1) أنشأ المتهمون شركات متعددة، كانت مسجلة في مناطق حرة خارج الدولة، حيث كانت الرقابة محدودة على العمليات المصرفية وبأسماء شركاء صوريين لإخفاء هوية المستفيدين الحقيقيين 2) استُخدمت هذه الشركات لاستقبال أموال من مصادر مجهولة، ثم تمريرها إلى حسابات مصرفية خارجية باستعمال عقود تجارية صورية وفواتير مضخّمة، عبر عمليات مالية معقدة دون الكشف عن المستفيد الحقيقي 3) لم يكن هناك أي سجل لأنشطة تجارية فعلية تبرر هذه التحويلات، ولا توجد سجلات استيراد أو تصدير 4) أظهر التحقيق أن الشركة كانت تستخدم كواجهة لنقل الأموال إلى جهات يشتبه في ارتباطها بتمويل الإرهاب	
الطبيعة	شركات ذات مسؤولية محددة
القطاع	قطاع الاسترداد والتصدير
المراحل المعنية	✓ التجميع :(Collection) استلام أموال من مصادر مجهولة وبدون نشاط تجاري حقيقي ✓ النقل :(Transmission) تحويل الأموال إلى جهات مشبوهة وذات صلة بتنظيمات إرهابية
التقنيات المستخدمة	- إعداد بيانات مالية وهمية تقلل من قيمة الأرباح الفعلية. - استخدام عدة حسابات مصرفية لإخفاء تدفقات الدخل. - التسجيل تحت أسماء تجارية متعددة لتجزئة النشاط وإرباك الرقابة. - التعاون مع محاسب قانوني لإنتاج إقرارات ضريبية مضللة. - إطالة أمد التهرب الضريبي من خلال التظاهر بالامتثال الشكلي للأنظمة - إنشاء شركات واجهة دون نشاط حقيقي، واستخدامها كأداة لنقل الأموال. - تسجيل الشركات بأسماء صورية لإخفاء هوية المتحكم الفعلي في العمليات المالية. - تنفيذ عمليات مالية معقدة لتمويه المسار المالي الحقيقي. - إساءة استخدام المناطق الحرة لتنفيذ تحويلات بعيدة عن الرقابة. - استخدام أنشطة تجارية وهمية مثل الاستيراد والتصدير لتبرير تحويلات مالية ضخمة غير مشروعة.
المؤشرات - Red Flags	تسجيل شركات متعددة في مناطق حرة لا تخضع لرقابة ملائمة شركات تقوم بتحويل أموال ضخمة دون نشاط تجاري يدعم ذلك تحويلات مالية بين شركات مملوكة لأشخاص صوريين دون وجود تعاملات حقيقية. تلقي شركات استيراد وتصدير تحويلات ضخمة دون نشاط فعلي ارتباط المستفيد النهائي بجهات مدرجة على قوائم الإرهاب.
الثغرات التنظيمية	▪ ضعف أنظمة الرقابة على الشركات المسجلة في المناطق الحرة. ▪ قصور في تطبيق إجراءات فحص موسع على الشركات ذات أنشطة بفواتير ضخمة ▪ غياب التكامل بين قواعد بيانات الملكية القانونية والمصرفية للتحقق من هوية المستفيد الحقيقي. ▪ محدودية المتابعة البنكية للتحويلات المتسلسلة والمعقدة بين كيانات تجارية.

✓ تمويل الإرهاب عبر الترتيبات القانونية

إن التمويل اللامركزي يمثل الأسلوب الأكثر استخدامًا من قبل المجرمين، حيث سجل نسبة 50%.

تعد المنظمات غير الربحية الغير مسجلة كشخصيات اعتبارية والعاملة كهيكل غير رسمي بصفة وصي بالترتيبات القانونية خاصة تلك العاملة في مناطق الصراع أكثر الكيانات استغلالًا في تمويل الإرهاب. كما يتم استغلال الأوقاف الدينية غير المسجلة.

الهدف الأساسي وراء هذه الأنشطة هو استخدام المنظمات غير الربحية في جمع الأموال لصالح الجماعات الإرهابية، وبالمثل، يتم استغلال الأوقاف كغطاء لتحويل الأموال.

أكثر الوسائل المستخدمة من قبل المجرمين تشمل إنشاء الجمعيات الغير الربحية الوهمية (50%)، واستخدام الأوقاف لإخفاء التدفقات المالية.(40%)

4.2. حصر وتصنيف مؤشرات المخاطر الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

بناءً على ردود 16دولة عضو، تم تصنيف الأساليب والاتجاهات والتطبيقات المستخدمة في غسل الأموال (ML) وتمويل الإرهاب (TF)من خلال الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية .يعتمد هذا التصنيف على الممارسات الفعلية التي تم رصدها في المنطقة، ويشمل المؤشرات التحذيرية الرئيسية التي تم تحديدها لمساعدة الجهات الرقابية والمالية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

1.4.2 مؤشرات الكشف عن المخاطر المرتبطة بغسل الأموال(ML)

✓ **الأشخاص الاعتبارية**

- استخدام الحسابات المصرفية غير النشطة والشركات غير النشطة لإجراء تحويلات مالية ضخمة دون نشاط تجاري حقيقي .
- إنشاء هياكل شركات متعددة الطبقات لإخفاء المستفيد الحقيقي، مما يعقد تتبع التدفقات المالية .
- تسجيل شركات ذات نشاطات تجارية غير واضحة أو غير متسقة مع التدفقات المالية، مما يشير إلى استخدامها كواجهة لغسل الأموال .
- التحويلات المالية الكبيرة إلى أو من شركات مسجلة في دول عالية المخاطر دون وجود مبرر اقتصادي واضح .
- الشركات التي لا تسجل أي واردات أو صادرات فعلية، ولكنها تتلقى تحويلات مالية ضخمة .
- استخدام الشركات الواجهة في معاملات مالية مع جهات مجهولة المصدر، مما يشير إلى احتمالية غسل الأموال.

✓ **الترتيبات القانونية**

- استخدام الصناديق الائتمانية كوسيلة لإخفاء هوية المستفيد الحقيقي، مما يعقد إمكانية تتبع الأموال .
- تحويل الأموال بين صناديق متعددة أو حسابات مختلفة داخل نفس المؤسسة المالية دون مبرر واضح .
- تأسيس ترتيبات قانونية معقدة في دول ذات سرية مصرفية عالية دون سبب تجاري حقيقي .
- تحويل الأموال من صناديق ائتمانية إلى أفراد أو حسابات مجهولة المصدر دون وثائق داعمة .
- تسجيل ترتيبات قانونية وهمية أو استخدامها كواجهة لإجراء معاملات مالية ضخمة غير مبررة

2.4.2 المؤشرات الكشف عن المخاطر المرتبطة بتمويل الإرهاب(TF)

✓ **الأشخاص الاعتبارية**

- استخدام شركات وهمية كواجهة لتحويل الأموال إلى أفراد أو كيانات مشتبه بها في تمويل الإرهاب .
- الشركات التجارية التي تتلقى تحويلات مالية كبيرة من دول مصنفة عالية المخاطر دون نشاط اقتصادي حقيقي .
- عدم تسجيل أي نشاط فعلي للشركة، ولكن يتم تحويل الأموال عبرها إلى جهات مرتبطة بتنظيمات إرهابية .
- تسجيل شركات تعمل في قطاعات تجارية غير خاضعة للرقابة الكافية، مثل الاستيراد والتصدير، وتحويل الأموال إلى جهات مشبوهة .
- شركات الصرافة غير المرخصة التي تتلقى تحويلات مالية ضخمة من مصادر مجهولة، مما يسهل عمليات تمويل الإرهاب

✓ **الترتيبات القانونية**

- تحويل الأموال من صناديق ائتمانية إلى أفراد في دول مصنفة عالية المخاطر دون وجود سجل واضح للمعاملات المالية .
- التغييرات المتكررة في أمناء الصناديق أو المستفيدين منها، مما يشير إلى محاولات إخفاء النشاط المالي الحقيقي .
- قيام الترتيبات القانونية بتوجيه مدفوعات إلى جهات مشبوهة دون وجود علاقة تعاقدية واضحة .

- تحويل الأموال عبر مؤسسات مالية غير خاضعة للرقابة الكافية مما يساهم في تمويل الإرهاب

3.4.2 المؤشرات الكشف عن المخاطر المشتركة بين الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية

المؤشرات التي يمكن أن تدل على كل من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب عند رصدها في الشركات أو الترتيبات القانونية

- استخدام حسابات مصرفية غير نشطة لإجراء معاملات مالية ضخمة دون وجود نشاط اقتصادي فعلي.
- تحويل الأموال بين شركات أو صناديق ائتمانية متعددة دون وجود تدقيق مالي واضح، مما يشير إلى إخفاء المصدر الحقيقي للأموال
- تسجيل تغييرات متكررة في الهيكل الإداري أو المساهمين أو المستفيدين النهائيين، مما يعقد عملية التحقق من هوية المستفيد الحقيقي.
- تحويل الأموال من شركات أو صناديق ائتمانية إلى حسابات شخصية أو جهات غير معروفة دون وثائق رسمية توضح الغرض من هذه التحويلات.
- إجراء معاملات مالية كبيرة عبر الحدود دون مبرر تجاري واضح، مما قد يشير إلى محاولات غسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

5.2. تحليل الإجراءات التي اتخذتها الدول للكشف ومواجهة الحالات التي تم دراستها

بناءً على ردود 16دولة عضو، تم تحليل الإجراءات التي اتخذتها الدول للكشف عن إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية في غسل الأموال وتمويل الإرهاب .وقد ركز التحليل على الأساليب المستخدمة، والحلول التي تم تطبيقها في الحالات العملية.

1.5.2 الإجراءات المتخذة للكشف عن غسل الأموال(ML)

- التحقيق في الشركات الوهمية والورقية
  - ✓ الدولة أ :كشفت التحقيقات عن إنشاء شركات وهمية بغرض غسل الأموال من خلال الاحتيال العقاري، حيث تم تسجيل شركات مساهمة لجمع الأموال من المواطنين بدون تنفيذ مشاريع فعلية.
  - ✓ الدولة ر :تم ضبط تحويلات مالية ضخمة داخل شركات لم تتمكن الجهات الرقابية من إثبات أي أنشطة فعلية لها، مما كشف استخدامها كواجهة لغسل الأموال.
  - ✓ الدولة ب :تم رصد استخدام الحسابات المصرفية غير النشطة والشركات غير النشطة لتحويل الأموال إلى الخارج بطريقة تخفي مصدرها.
- مراقبة هياكل الشركات المعقدة لإخفاء المستفيد الحقيقي
  - ✓ الدولة د :التحقيقات أثبتت استخدام شركات متعددة الطبقات في قضايا غسل الأموال، لا سيما عند وجود صلات بشبكات الفساد السياسي.
  - ✓ الدولة ت :تم الكشف عن إنشاء شركات قابضة لإجراء معاملات مالية ضخمة دون أنشطة تشغيلية واضحة، بهدف التهرب من الضرائب وإخفاء المستفيد الحقيقي.
- تشديد الرقابة على الأنشطة التجارية غير المتسقة مع التدفقات المالية
  - ✓ الدولة ز :كشفت السلطات أن العديد من شركات الاستيراد والتصدير المسجلة لا تمتلك أنشطة فعلية، بل تُستخدم فقط كوسيلة لتحويل الأموال إلى الخارج.
  - ✓ الدولة ص :تم التحقيق في شركات تقدم خدمات مالية غير مرخصة، حيث تبين أن معظم أنشطتها تتمحور حول إعادة توزيع الأموال بطريقة غير شفافة.
- التدقيق في الحسابات المصرفية غير النشطة
  - ✓ الدولة ذ :ألزمت السلطات البنوك بإجراء مراجعة شاملة للحسابات المصرفية غير النشطة وإغلاق أي حساب يتم اكتشاف أنه يُستخدم في تمرير معاملات مالية مشبوهة.
  - ✓ الدولة ث :تم فرض تدقيق دوري للحسابات المصرفية للشركات غير النشطة لمنع استخدامها في غسل الأموال.

2.5.2. الإجراءات المتخذة للكشف عن تمويل الإرهاب(TF)

- ضبط التحويلات المالية غير المشروعة عبر الشركات التجارية
  - ✓ الدولة ب: اكتشفت السلطات أن شركات استيراد وتصدير تلقت تحويلات ضخمة من دول عالية المخاطر دون نشاط اقتصادي حقيقي، وتمرير الأموال إلى جهات ذات صلة بتنظيمات إرهابية.
  - ✓ الدولة ت: كشف التحقيق عن إساءة استخدام شركات تجارية مسجلة رسميًا كواجهة لإخفاء التدفقات المالية المرتبطة بتمويل الإرهاب.
  - ✓ الدولة ر :تلقت شركات محلية تحويلات ضخمة من دول أجنبية وقامت بإعادة توزيعها على حسابات فردية مرتبطة بجهات مشبوهة.
- مواجهة إساءة استخدام شركات الصرافة غير المرخصة
  - ✓ الدولة أ :تم ضبط شبكة من شركات الحوالات غير المرخصة التي تلقت تحويلات مالية ضخمة وتمريرها إلى حسابات مشبوهة دون مستندات داعمة.
  - ✓ الدولة ص :فرضت السلطات إجراءات رقابية صارمة على شركات الصرافة التي تعمل بدون تراخيص رسمية، حيث تم رصد استخدامها في عمليات تمويل الإرهاب.
- التحقيق في إساءة استخدام الحسابات المصرفية غير النشطة في تمويل الإرهاب
  - ✓ الدولة ث :تم الكشف عن إساءة استخدام حسابات الشركات غير النشطة كواجهة لتحويل الأموال إلى جهات مشبوهة.
  - ✓ الدولة ز :اكتشفت السلطات أن بعض الحسابات المصرفية غير النشطة كانت تُستخدم في تمرير الأموال عبر عمليات متكررة بين حسابات مختلفة بهدف تمويل أنشطة غير مشروعة.
- تشديد الرقابة على الأنشطة التجارية غير الحقيقية
  - ✓ الدولة ب :تم اكتشاف شركات تجارية تعمل في قطاع المواد الغذائية تلقت تحويلات مالية كبيرة لكنها لم تسجل أي نشاط حقيقي، وبعد التحقيق، تبين أنها مجرد واجهة لتمويل الإرهاب.

استنتاج عام

النتائج والمخرجات الرئيسية

يستند هذا القسم إلى الدمج بين نتائج تحليل الحالات العملية من جهة، وتحليل ردود الدول الأعضاء على الاستبيان من جهة أخرى، بهدف تقديم استنتاج تحليلي متكامل ضمن إطار مهيكل يجمع بين الجوانب التطبيقية الميدانية والرؤى الاستراتيجية الأوسع. لتعزيز الفهم المتكامل لكيفية إساءة استخدام الهياكل القانونية في الجرائم المالية المعاصرة.

1) النتائج

فقد أظهر كلا التحليلين توافقاً واضحاً في إبراز الأنماط والأساليب المستخدمة في غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية.

وقد بيّن التحليل أن هناك إساءة استخدام كبيرة للشركات الوهمية والشركات القديمة غير المُحدَّثة كشخصيات اعتبارية رئيسية، إلى جانب التركيز على القطاعات الأكثر عرضة لإساءة استخدام، ولا سيما قطاعات الأنشطة التجارية المتنوعة، والاستيراد والتصدير، والخدمات المالية والعقارية. كما اتفقت المعطيات على أن أبرز الجرائم الأصلية المرتبطة بغسل الأموال تشمل الاحتيال المالي، والتهرب الضريبي، والفساد، مع اعتماد واسع على الفواتير الوهمية والهياكل المُلكية المعقّدة.

أما فيما يخص تمويل الإرهاب، فقد أظهرت النتائج اعتمادًا كبيرًا على الشركات المرخّصة عديمة النشاط الحقيقي، مع استخدام بارز لقنوات التحويل غير الرسمية مثل نظام الحوالة. كما بيّن التحليل وجود تداخل ملحوظ بين أساليب غسل الأموال وتمويل الإرهاب عند استخدام الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية.

2) المخرجات الرئيسية

يكشف التحليل أن الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية، رغم كونها أدوات تنظيمية مشروعة تُسهم في تسهيل الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية، إلا أنها لا تزال تُستخدم بشكل كبير في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك نتيجة ضعف الشفافية والرقابة عليها. ومن المهم عند معالجة هذه التحديات، تعزيز مستويات الشفافية والرقابة دون التأثير السلبي على دور هذه الأدوات في دعم

النشاط الاقتصادي المشروع. ويُعد التعاون الدولي، وتطبيق إجراءات العناية الواجبة، وتكثيف الرقابة على الشركات والصناديق الاستئمانية من الحلول الأساسية للحد من هذه المخاطر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

1. وفيما يلي المخرجات الرئيسية:

أ. كشف التحليل أن غسل الأموال عبر الأشخاص الاعتبارية يحدث بنسبة 45%من الحالات عبر ولايات قضائية متعددة، مما يعكس الطبيعة العابرة للحدود لهذه الجرائم. كما يتم إساءة استخدام المناطق الحرة والمناطق ذات الضوابط التنظيمية الضعيفة في 35% من الحالات، فيما تشكل الشركات الوهمية المسجلة في الملاذات الضريبية 30 .%أما في تمويل الإرهاب، فإن 50%من الحالات تتم عبر المنظمات غير الربحية العاملة في مناطق النزاع، بينما تعتمد 40%على الأوقاف غير المسجلة، و35% على شبكات تحويل الأموال غير الرسمية.

ب. أظهر التحليل أن الجرائم الضريبية، الفساد، والاحتيال المالي تشكل التهديدات الأكثر ارتباطًا بعمليات غسل الأموال من خلال إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية. ويعتمد الجناة بشكل رئيسي على إنشاء شركات وهمية، استخدام مديرين مرشحين، واستخدام العقارات الفاخرة لإخفاء مصادر الأموال غير المشروعة، أما في مجال تمويل الإرهاب، يُعد التمويل اللامركزي أبرز التهديدات، حيث يتم جمع الأموال من أفراد ومنظمات غير حكومية بطرق غير معلنة، مستفيدين من الثغرات في الرقابة على الكيانات القانونية والمالية.

ت. تشير البيانات إلى أن ضعف الشفافية وتفاوت فعالية الرقابة بين منطقة وأخرى يشكّلان مدخلًا رئيسيًا لإساءة استخدام الهياكل القانونية في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويُعزى ذلك إلى تفاوت مستويات الإشراف والتنفيذ، مما يخلق ثغرات تنظيمية تُستغل من قبل الجهات الإجرامية. ويُعزى ذلك إلى:

- غياب أنظمة فعالة لجمع وتبادل المعلومات.
- ضعف إجراءات التحقق من هوية المستفيدين الحقيقيين.
- قصور في التعاون الدولي وتبادل المعلومات الاستخباراتية ذات الصلة.

ث. توصلت الدراسة إلى أن الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية التالية تُستخدم بشكل واسع في المخططات المالية غير المشروعة:

- الشركات الوهمية والمُسجَّلة في ملاذات ضريبية.
- الصناديق الاستئمانية والأوقاف غير المسجلة.
- المنظمات غير الربحية العاملة في مناطق النزاع.
- الحسابات المصرفية التابعة لكيانات قانونية غير خاضعة للرقابة.

ج. يستخدم المجرمون عدة وسائل لإساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية، تشمل:

- إنشاء شركات وهمية (50%) لتبرير التدفقات المالية غير المشروعة.
- إساءة استخدام الحسابات المصرفية للشركات (40%) في تحويل الأموال.
- استخدام الشركات لشراء أصول مرتفعة القيمة مثل العقارات والسيارات الفاخرة.(35%)
- الاعتماد على مديرين مرشحين (45%) لإخفاء هوية المستفيد الحقيقي.
- تسجيل شركات بترخيص مزيف (40%) لتضليل الجهات الرقابية.
- تضخيم الفواتير بين الشركات (38%) لإخفاء التدفقات المالية غير المشروعة.

أما في مجال غسل الأموال عبر الترتيبات القانونية، فيعد استخدام الصناديق الاستئمانية الوهمية (50%) والأوقاف غير المسجلة (45%) وتحويل الأموال عبر حسابات غير معلنة (40%) من أبرز الوسائل المستغلة.

2. تم تحديد مجموعة من المؤشرات التي يمكن أن تدل على مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومن أبرزها:

- استخدام حسابات مصرفية غير نشطة لتحويل أموال ضخمة دون مبرر اقتصادي.

- تسجيل تغييرات متكررة في هيكل الشركات أو المستفيدين النهائيين مما يعقّد عملية التحقق.
- تحويل الأموال بين شركات أو صناديق استئمانيه متعددة دون تدقيق مالي واضح.
- استخدام شركات تجارية مسجلة رسميًا كواجهة لتمويل الإرهاب عبر تحويلات مالية كبيرة دون نشاط اقتصادي حقيقي.
- اعتماد شبكات تحويل الأموال غير الرسمية في تمويل الجماعات الإرهابية.

3. وقد اتخذت بعض الدول إجراءات لتعزيز الرقابة، مثل:

- فرض تدقيق دوري على الحسابات المصرفية والشركات غير النشطة.
- تشديد الرقابة على شركات الاستيراد والتصدير المسجلة دون أنشطة فعلية.
- تعزيز مراقبة صناديق الأوقاف والصناديق الاستئمانية لضمان عدم استخدامها كغطاء للأنشطة المالية غير المشروعة.

التحديات

تُظهر البيانات أن نقص الشفافية وصعوبة الوصول إلى معلومات المستفيد الحقيقي يمثلان عقبات رئيسية أمام جهود مكافحة الجرائم المالية. كما أن ضعف التعاون الدولي، وإساءة استخدام الهياكل القانونية المعقدة، والاعتماد على التقنيات الحديثة يزيد من تعقيد هذه التحديات. ورغم الخطوات المتخذة لتعزيز الرقابة وتحسين تبادل المعلومات، لا تزال الحاجة قائمة لتعزيز التدابير الرقابية، خاصة في المناطق الحرة والملاذات الضريبية، ولتطوير حلول تنظيمية أكثر صرامة تضمن حماية الأنظمة المالية من إساءة الاستخدام في غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تحديات الوصول إلى معلومات المستفيد الحقيقي

يعد نقص الشفافية في تحديد المستفيدين الحقيقيين من الكيانات القانونية تحديًا رئيسيًا في جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. أبلغت 45%من الدول عن عدم وجود سجلات مركزية للمستفيدين الحقيقيين، مما يعيق إمكانية الوصول الفوري إلى المعلومات المطلوبة للتحقيقات المالية.

كما يعاني 40%من الدول من ضعف التنسيق بين الجهات الرقابية، الأمر الذي يقلل من كفاءة التحقيقات المالية ويعيق التعاون الدولي في تتبع الأنشطة المشبوهة. بالإضافة إلى ذلك، أشار 42%من الدول إلى أن القيود المفروضة على تبادل المعلومات بين الدول والسرية المهنية في بعض القطاعات المالية تعرقل تتبع التدفقات المالية غير المشروعة وتحد من فعالية مكافحة الجرائم المالية العابرة للحدود.

التحديات الرئيسية في كشف ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

رغم الجهود المبذولة، لا تزال الدول تواجه عدة عقبات رئيسية، من أبرزها:

- صعوبة التحقق من المستفيد الحقيقي بسبب استخدام هياكل شركات معقدة مسجلة في ولايات قضائية مختلفة.
- ضعف التعاون الدولي الفعّال مما يعوق تبادل المعلومات حول التحويلات المالية المشبوهة.
- إساءة استخدام التقنيات الحديثة مثل العملات الرقمية والتمويل غير الرسمي في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- ضعف الرقابة على القطاعات المالية غير المنظمة، لا سيما شركات الصرافة غير المرخصة التي تُستخدم كوسيلة لنقل الأموال بطريقة غير مشروعة.
- إساءة استخدام المناطق الحرة والملاذات الضريبية لإخفاء مصادر الأموال غير المشروعة والاستفادة من التنظيمات المتساهلة في بعض الدول.

التحديات المتبقية والجهود الوطنية

على الرغم من الجهود المستمرة التي تبذلها الدول لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لا تزال هناك تحديات قائمة تتطلب معالجة مستمرة، أبرزها:

- صعوبة تحديد المستفيد الحقيقي من الكيانات القانونية بسبب الهياكل القانونية المعقدة.
- ضعف فعالية أدوات الرقابة المالية، خاصة في تتبع التحويلات المشبوهة عبر الحدود.
- الحاجة إلى تعزيز الشفافية في الترتيبات القانونية لضمان عدم إساءة استخدامها في الأنشطة المالية غير المشروعة.

التوصيات

تمثل إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية تحديًا رئيسيًا في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتعد الشفافية، الرقابة المالية، وتعزيز التعاون الدولي من أهم الحلول لمعالجة هذه المخاطر. ولتحقيق تقدم ملموس، ينبغي على الدول الأعضاء في مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحديث سياساتها التنظيمية، وتطبيق آليات إشرافية أكثر صرامة، وتعزيز استخدام التكنولوجيا الحديثة للكشف المبكر عن الأنشطة المالية غير المشروعة، بتنفيذ التوصيات التالية:

- **تعزيز الشفافية والرقابة المالية**

تمثل الشفافية المالية حجر الأساس في مكافحة الجرائم المالية، حيث يُوصى بـ:

- ✓ إنشاء قواعد بيانات مركزية للمستفيدين الحقيقيين كخطوة أساسية لتتبع المعاملات المشبوهة والحد من إساءة استخدام الهياكل القانونية، مع ربطها فعليًا بمنصات رقابية أخرى، مما يتيح الاستجابة بشكل أسرع، ويُعزز دقة البيانات من خلال آليات مدمجة لتحديثها بشكل مستمر وضمان تكاملها مع باقي مصادر المعلومات الرقابية.
- ✓ إلزام الشركات بالإفصاح عن المستفيدين الحقيقيين وتقديم تقارير دورية حول تحركاتها المالية.
- ✓ تعزيز الرقابة على الصناديق الاستئمانية والأوقاف غير المسجلة لمنع إساءة استخدامها في إخفاء التدفقات المالية غير المشروعة.
- ✓ استخدام الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات لاكتشاف الأنشطة المشبوهة وضمان استباقية الكشف عن العمليات الاحتيالية.

- **تشديد الرقابة على الشركات والمنظمات غير الربحية**

نظرًا للدور الذي تلعبه هذه الكيانات في تسهيل غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ينبغي اتخاذ التدابير التالية:

- ✓ مراجعة الشركات المسجلة حديثًا، خاصة في المناطق الحرة، للتأكد من أنشطتها الفعلية وعدم استخدامها كواجهة لغسل الأموال.
- ✓ إحكام إجراءات تسجيل الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الربحية لضمان عدم إساءة استخدامها في عمليات تمويل الإرهاب.
- ✓ فرض معايير شفافية مشددة على التحويلات المالية غير الرسمية مثل الحوالات النقدية، لضمان تعقب مصادر الأموال واستخدامها المشروع.

- **تعزيز التعاون الدولي وتبادل المعلومات**

نظراً للطبيعة العابرة للحدود للجرائم المالية، من الضروري:

- ✓ تعزيز تبادل المعلومات المالية بين الدول، لا سيما حول التحويلات المرتبطة بالشركات المسجلة في ولايات قضائية عالية المخاطر.
- ✓ إلزام المؤسسات المالية بالإبلاغ عن أي معاملات مشبوهة، خاصة تلك المتعلقة بالجهات المصنفة ضمن الفئات عالية الخطورة.
- ✓ تحديث قوائم المخاطر الخاصة بـ MENAFATF لتشمل أحدث الأساليب والتقنيات المستخدمة في غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- **تشديد الإجراءات التنظيمية والرقابية**

يعد ضمان نزاهة الأنظمة المالية أولوية قصوى، ويشمل ذلك:

- ✓ إجراء تدقيق دوري للحسابات المصرفية غير النشطة لمنع استخدامها كأداة لإخفاء الأموال غير المشروعة.
- ✓ فرض رقابة صارمة على شركات الصرافة، لا سيما غير المرخصة، والتي تستخدم في تسهيل التحويلات المالية غير المشروعة.
- ✓ متابعة أنشطة الشركات غير النشطة تجاريًا للتأكد من عدم استخدامها كواجهة لعمليات غسل الأموال.
- ✓ تشديد الرقابة على التحويلات المالية عبر الحدود، خاصة المرتبطة بجهات في مناطق عالية المخاطر.

جدول الربط بين التوصيات العامة والتوصيات التفصيلية

التوصية العامة	التوصيات التفصيلية المرتبطة
تحديث سياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	✓ تحديث قوائم المخاطر لتشمل الاتجاهات والتقنيات الحديثة في إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية.

تعزيز التعاون الإقليمي والدولي	✓ تبادل المعلومات بين الدول حول المعاملات المشبوهة ✓ التعاون بين المؤسسات المالية والجهات الرقابية لتبادل بيانات المستفيدين الحقيقيين.
تشديد الإجراءات التنظيمية على المنظمات غير الربحية	✓ -فرض رقابة صارمة على الجمعيات الخيرية والأوقاف الدينية، لا سيما في مناطق النزاع. ✓ مراقبة التبرعات والتأكد من استخدامها لأغراض مشروعة فقط.
تعزيز الشفافية المالية بفرض سجلات للمستفيدين الحقيقيين	✓ إنشاء قواعد بيانات موحدة للمستفيدين الحقيقيين وتحديثها باستمرار (دوريا وعند حدوث أي تغيير) ✓ إلزام الشركات والصناديق المالية بالإفصاح المستمر (دوريا وعند حدوث أي تغيير) عن هويات المستفيدين وعدم السماح باستخدام أسماء مستعارة.
مراقبة التحويلات المالية الدولية المرتبطة بجهات عالية المخاطر	✓ تشديد الرقابة على التحويلات من/إلى دول مصنفة عالية المخاطر ✓ الإبلاغ الإجباري عن التحويلات المشبوهة من قبل المؤسسات المالية.
إحكام الرقابة على المناطق الحرة والملاذات الضريبية	✓ مراجعة أنشطة الشركات المسجلة في هذه المناطق ✓ فرض معايير شفافية خاصة ومتابعة تدفقات الأموال المرتبطة بها.
مكافحة إساءة استخدام الشركات الوهمية والهياكل القانونية المعقدة	✓ مراقبة الشركات غير النشطة تجاريًا أو المسجلة بأسماء مرشحين ✓ فرض تدقيق دوري على الحسابات المصرفية غير النشطة المرتبطة بهذه الشركات.
رفع مستوى الامتثال في المؤسسات المالية	✓ فرض إجراءات العناية الواجبة (CDD) الصارمة على الكيانات القانونية، خصوصًا في الولايات القضائية عالية المخاطر ✓ استخدام تقنيات تحليل البيانات لرصد الأنشطة.
تنظيم قطاع الحوالات المالية وشركات الصرافة	✓ تشديد اللوائح على شركات الصرافة ومنع غير المرخصة منها من العمل ✓ تتبع التحويلات غير الرسمية والتأكد من مصدرها واستخدامها.

المرفقات

مرفق 1: استبيان تقرير التطبيقات نوفمبر 2023م

1- الرجاء الرد على الاسئلة ادناه:

الاشخاص الاعتبارية ضمن الاقتصاد	
طبيعة الأشخاص الاعتبارية	*قائمة بالدول*
دور الأشخاص الاعتبارية	*قائمة بالدول*
القطاع	*قائمة بالدول*
حجم الاشخاص الاعتبارية	*قائمة بالدول*
الترتيبات القانونية ضمن الاقتصاد	
طبيعة الأشخاص الاعتبارية	*قائمة بالدول*
دور الترتيبات القانونية	*قائمة بالدول*
حجم الترتيبات القانونية	*قائمة بالدول*

يرجى الإجابة على الأسئلة التالية حسب معرفتكم (استنادًا إلى خبرتكم أو معرفتكم أو إحصاءاتكم أو السوابق القضائية أو عدد تقارير المعاملات المشبوهة):

أ. التهديدات

1- يرجى اختيار أهم 10 تهديدات غسل أموال وتمويل إرهاب تواجهها دولكم (1 = التهديد الأهم)

	تهديدات تمويل الإرهاب المركزية
7	تهديدات تمويل الإرهاب اللامركزية
9	الجرائم الضريبية (على سبيل المثال: التهرب الضريبي والاحتيال الضريبي)
3	الفساد
10	الاحتيال
4	الجرائم القائمة على التجارة (على سبيل المثال: التهرب من ضوابط رأس المال)
5	مخاطر الأمن الوطني (على سبيل المثال: ملكية أجنبية للهياكل العسكرية)
6	التحايل على العقوبات وضوابط الحضر
	التدخلات السياسية
	الاتجار غير المشروع في العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية
	نقل النقد غير المشروع عبر الحدود
7	الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين
8	الجرائم البيئية (على سبيل المثال: التصيد غير القانوني)
	أخرى: [يرجى تحديدها]

2- يرجى اختيار الأدوار الأكثر أهمية بالنسبة لدولتكم بما يتعلق والتهديدات أعلاه (1 = الدور الأهم)

	الخطوة الأولى للجرائم الأصلية (على سبيل المثال: انتاج المخدرات والتهرب الضريبي)
3	تأسيس المحركات المؤسسية بالنسبة للمشاريع غير القانونية (على سبيل المثال: تأسيس الشركات)
1	تقديم المساهمين والمديرين المرشحين المهنيين أو غير الرسميين (أي أن يكون مواطن(ي) الدولة ممن يقدمون خدماتهم كمرشحين للمشروع غير القانوني)
	فتح حسابات مالية لتحويل الأموال ضمن المشروع
2	دولة المقصد (على سبيل المثال: يتم الاحتفاظ بالأموال غير القانونية في المؤسسات المالية والمنافذ الحرة في الدولة، أو يتم استخدام الأموال غير القانونية لشراء عقارات أو أصول أخرى في نطاق الدولة (الاختصاص القضائي))
	التورط المادي في تدفق المتحصلات غير المشروعة عبر الحدود وتدفقها إلى الخارج

	أخرى: [يرجى تحديدها]

ب. نقاط الضعف

3-يرجى تحديد أهم 10 نقاط ضعف يواجهها الإطار القانوني واللوائح التنظيمية في دولتكم (1 = نقطة الضعف الأهم):

إخفاء المالكين أو المسيطرين (المستفيدين الحقيقيين) – توافر المعلومات	
	لا يوجد إطار مستفيد حقيقي على الإطلاق
	إطار عمل غير متناسق داخل الدولة (على سبيل المثال، المناطق الحرة لديها قواعد مختلفة عن بقية الدولة)
	عدم كفاية الموارد المخصصة لمعالجة القضايا المتعلقة بتحديد المستفيدين الحقيقيين من مؤسسات المصالح الخاصة والجمعيات والكيانات المماثلة الأخرى.
	الثغرة من دولة التأسيس (يغطي الإطار الكيانات المحلية فقط، وليس الكيانات الأجنبية)
	نوع ثغرة الكيان (على سبيل المثال، تتم تغطية الشركات فقط، ولكن ليس الأنواع الأخرى من الأشخاص الاعتبارية، أو يتم تغطية الأشخاص الاعتبارية فقط، ولكن ليس الصناديق الاستئمانية)
	الاستثناءات من النطاق (مثل الاستثناءات لبعض أنواع الشركات، مثل المؤسسات المملوكة للدولة)
	لا توجد مخصصات على الإطلاق لمحركات الشركات الأجنبية الغريبة (مثل مؤسسات المصالح الخاصة)
	أحكام غير مناسبة للكيانات الأجنبية التي تشترك في نفس الاسم مع الكيانات المحلية (على سبيل المثال، يتم التعامل مع مؤسسات المصالح الخاصة الأجنبية ذات المصلحة الخاصة كمؤسسة خيرية محلية)
	الكيانات غير النشطة (أي يسمح للكيانات الخاملة التي تفشل في تقديم المعلومات بالبقاء في السجل والاحتفاظ بالأصول)
	لا يشتمل تعريف المستفيد الحقيقي على جميع العناصر ذات الصلة (مثل الملكية والسيطرة والمنفعة)
	حدود عالية في تعريف المستفيد الحقيقي (أي أن الأفراد المعنيين يتجنبون التسجيل بسبب الحدود العالية)
	لا يلزم تحديد جميع الأطراف في الصندوق الاستئماني أو مؤسسة المصلحة الخاصة
	تعريفات غير مناسبة لنوع الكيان (على سبيل المثال، ينطبق "حد 25% من الأسهم" على الصناديق)
	عدم وجود توجيهات للسلطات ذات الصلة بشأن المستفيد الحقيقي.
	هل يمكن أن نضيف: غياب/سوء تطبيق إجراء أو الحصول على المعلومات الأساسية للسجل.
	أخرى: [يرجى تحديدها]
إخفاء المالكين أو المسيطرين (المستفيدين الحقيقيين) – تحديد المستفيد الحقيقي	
5	شركات الرف
1	هياكل الملكية المعقدة
	الأسهم لحاملها
2	المرشحين المهنيين (المساهمين والمدراء)
3	المرشحين الاسميين غير الرسميين (المساهمين والمدراء)، على سبيل المثال أفراد الأسرة
4	الخدمات الافتراضية عن بعد لتأسيس الشركات عبر الانترنت
	الشركات غير المساهمة والشركات المحددة بضمانات
	استخدام الوسطاء المهنيين في تأسيس الأشخاص الاعتبارية
	أخرى: [يرجى تحديدها]
إخفاء المالكين أو المسيطرين (المستفيدين الحقيقيين) – دقة المعلومات	
	لا يتم تحديث معلومات المستفيد الحقيقي دائمًا
	عادة ما تكون تفاصيل المستفيد الحقيقي غير صحيحة
	عدم كفاية التنسيق وتبادل المعلومات بين سلطات إنفاذ القانون والاستخبارات.
	أخرى: [يرجى تحديدها]
جمع المعلومات عن المستفيد الحقيقي	
	سجلات المستفيد الحقيقي ليست مناسبة للأغراض المعنية بها (على سبيل المثال، نقص الموارد اللازمة للتحقق)
	لا يغطي إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب جميع الكيانات الملزمة ذات الصلة (على سبيل المثال، يتم استبعاد المحامين)

	تورط الجهات الملزمة: إما أنها عمياء عمدا أو متواطئة في غسل الأموال وتمويل الإرهاب
6	انخفاض الوعي أو الفهم بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب داخل الكيانات الملزمة
	انخفاض مستوى تطبيق السلطات لإطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (على سبيل المثال، انخفاض عمليات التدقيق، وعدم وجود عقوبات)
	أخرى: [يرجى تحديدها]
الوصول لمعلومات المستفيد الحقيقي	
7	عدم القدرة على الوصول في الوقت المناسب وبشكل مناسب من قبل بعض السلطات
8	عدم وجود تبادل مناسب للمعلومات مع الدول الأجنبية ذات الصلة
10	السرية المهنية (مثل امتياز المحامي وموكله)
	ضعف قدرة الجهات المختصة على جمع المعلومات ومشاركتها.
	أخرى: [يرجى تحديدها]
إخفاء الدخل والأصول للمؤسسات	
	الأصول الافتراضية
	عدم وجود ملكية (مركزية) ومعلومات عن أسعار الأصول (مثل العقارات)
	إشراك أمناء المعلومات (مثل المحامي وكاتب العدل والوسيط) في شراء العقارات
9	استخدام الحسابات المملوكة للمحامين أو حسابات الصناديق
	استخدام خدمات المكتب والإدارة وصندوق البريد الافتراضي
	أخرى: [يرجى تحديدها]
إخفاء الغرض والمعاملات والعلاقات بمؤسسات المصالح الخاصة	
	الشركات الوهمية
	انخفاض مستوى الالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من قبل الكيانات الملزمة
	الكيانات التي تعمل في تقديم أو بيع الخدمات (بدلاً من بيع البضائع)
	أخرى: [يرجى تحديدها]

ج. الطرق والاتجاهات والتطبيقات

1- يرجى اختيار أهم 10 تطبيقات في دولكم (1 = الطريقة الأهم)

	التطبيقات	تفاصيل اضافية (في حال تم اختيار تطبيق معين)
المكان (أين)		
1	التقسيم متعدد الاختصاصات القضائية (على سبيل المثال، الشركة من الدولة أ، والمساهم من الدولة ب، والمستفيد الحقيقي من الدولة ج، وتقع أصول الشركة في الدولة د).	ما هي الدول/المناطق الأكثر صلة المستخدمة في التقسيم متعدد الاختصاصات القضائية؟ دولة التأسيس: التبعيات البريطانية، على سبيل المثال. جزر فيرجن البريطانية، جزر كايمان. دولة المرشحين (الاسميين) قبرص، مالطا، بنما دولة المستفيد الحقيقي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا موقع الأصول: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الامريكية
الغرض (ماذا)		
6	الشركات الوهمية	من أي دولة/منطقة؟ [يرجى ذكرها] من جزر العذراء البريطانية وجزر كايمان
	مدراء الشركات	من أي دولة/منطقة؟ [يرجى ذكرها]
	شركات الواجهة	من أي دولة/منطقة؟ [يرجى ذكرها]
	الشراكات	من أي دولة/منطقة وما هو نوع الشراكة؟ [يرجى ذكرها]

4	الصناديق	من أي دولة/منطقة وما هو نوع الصندوق؟ صناديق ائتمانية تقديرية (غير قابلة للإلغاء) من قبرص
5	مؤسسات المصالح الخاصة	من أي دولة/منطقة وما هو نوع المؤسسة؟ مؤسسات المصالح الخاصة من بنما وهولندا
	صناديق الاستثمار الخاصة	من أي دولة/منطقة وما هو نوع صندوق الاستثمار؟ [يرجى ذكرها]
	تعريفات غير مناسبة لنوع الكيان (على سبيل المثال، ينطبق "حد 25% من الأسهم" على الصناديق)	
	استخدام عدد كبير من أمناء المعلومات المهنيين (على سبيل المثال، حتى لا يكتشف أي منهم المشروع)	من أي دولة/منطقة وما هو نوع المهنة؟ [يرجى ذكرها]
	أدوات المستفيد الحقيقي للتحكم في المدير المرشح (مثل التوكيل والتنازل وخطاب إنهاء الخدمة الموقع (ولكن غير مؤرخ).	نوع الأداة الرئيسية (مثل الوكالة القانونية)؟ [يرجى ذكرها]
3	استخدام المساهمين والمدراء المرشحين المهنيين	من قبرص ومالطا وبنما
	"المستفيدون الحقيقيون المرشحون" (على سبيل المثال، استخدام المرشحين الأثرياء الذين "يبدو" وكأنهم المستفيدون الحقيقيون)	من أي دولة/منطقة؟ [يرجى ذكرها]
2	المرشحون غير الرسميين: محتالون على الهوية وضحايا الاحتيال في الهوية	من أي دولة/منطقة وما نوعها (محتالون متعمدون أو ضحايا)؟ أعضاء الأسرة من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
	الأسهم لحاملها	
الطريقة (كيف)		
7	هياكل الملكية والسيطرة المعقدة	المدة المعتادة وأنواع الكيانات المعنية؟ الشركات والصناديق، عادة ما تكون من 5 إلى 10 طبقات
8	ملكية أجنبية	من أي دولة/منطقة؟ روسيا و/أو إيران
	السيطرة بدون ملكية: استخدام التوكيلات والعقود والأدوات المالية	نوع الأداة الرئيسية (مثل الوكالة القانونية والأوراق المالية القابلة للتحويل، الخ)؟ [يرجى ذكرها]
	بطاقات الهوية المزورة	الدول الأساسية ونوع بطاقات الهوية؟ [يرجى ذكرها]
9	إساءة استخدام السرية المهنية	الدولة الأساسية للإقامة المهنية ونوع المهنة؟ محامون من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والتبعيات البريطانية
إخفاء الدخل أو تزييفه		
	كيانات بأسماء مضللة	من أي دولة/منطقة وما هو نوع الكيان؟ [يرجى ذكرها]
	إصدار الفواتير المزيفة	من أي دولة/منطقة وما هو نوع الخدمة/البضاعة؟ [يرجى ذكرها]
10	القروض المزيفة	من أي دولة/منطقة؟ التبعيات البريطانية ودول الاتحاد الأوروبي
	تمويه التحويلات على أنها أجور مشروعة	
	استخدام صناديق المحامين أو حسابات العملاء.	من أي دولة/منطقة؟ [يرجى ذكرها]
	أخرى: [يرجى تحديدها]	

د. مؤشرات المخاطر:

5- يرجى وصف ما يصل إلى 3 حالات محلية (مثل التحقيقات التي تم إجراؤها)

دراسة الحالة رقم 1 (المصدر: تقرير سنغافورة 2018 حول أنماط سوء الاستخدام وأفضل الممارسات)	
الجريمة المعنية (مثل غسل الأموال والفساد)	غسل الأموال

وصف الحالة (القضية): الشركة 1 والشركة 2 والشركة 3 والشركة 9 (والشركة 8 سابقًا) كانت شركات تابعة لمجموعة تكتلات جنوب آسيا. وكانت جميع الشركات تعمل في مجال السلع. تمت المعاملات ذهابًا وإيابًا في غضون شهرين. لاحظ البنك تقلب الأموال (ذهاباً وإياباً) حيث تم تمرير الأموال الناشئة من الشركة 1 والشركة 2 والشركة 3 عبر عدة شركات وتم تحويلها في النهاية إلى الشركة 1 والشركة 3. أدت الأنشطة ذهابًا وإيابًا إلى ارتفاع معدل دوران الأموال للشركة 4 والشركة 5 والشركة 6 (أي قيمة كبيرة وحجم المعاملات التي تمر عبر حسابات هذه الشركات). ولم يتمكن البنك أيضًا من تأكيد مصدر الأموال من الشركة 2 والشركة 3. بالإضافة إلى ذلك، لم تقدم الشركة 6 المزيد من المعلومات والمستندات الداعمة للمعاملات المعنية. ونتيجة لذلك، لا يمكن تحديد علاقات الشركة 4 والشركة 5 والشركة 6 مع الشركات الأخرى.	
نوع الكيان القانوني	شركات خاصة محدودة
المجال	التجارة بالسلع
الولايات القضائية (الدول) المعنية	سنغافورة (حساب مصرفي)، دولة جنوب شرق آسيا 1 (الشركات الوسيطة)، دولة شرق آسيا، دولة الشرق الأوسط ومواقع الشركات الخارجية (الشركات الوسيطة)، دولة جنوب شرق آسيا 2، الدولة الأوروبية (المستفيد الحقيقي النهائي)
نوع المهنيين المشاركين	بنك
الأعلام الحمراء:	- نمط الذهاب والإياب (الدوران) - ارتفاع معدل دوران الأموال خلال فترة زمنية قصيرة نسبيًا دون أي تفسيرات معقولة - عدم القدرة على التأكد من مصدر الأموال - عدم التطابق بين المعاملات وطبيعة العمل - علاقات غير واضحة بين الشركات "المرتبطة".
أفضل الممارسات/الدروس المستفادة	-الحصول على معلومات حول العميل عند إنشاء العلاقة وبشكل مستمر -الحصول على أدلة مؤيدة للمعاملات الأساسية، حيث لا تتماشى المعاملات مع المعاملات التي تتم ملاحظتها بشكل شائع و/أو ممارسات المجال.

دراسة الحالة رقم 2	
الجريمة المعنية (مثل غسل الأموال والفساد)	
توصيف الحالة (القضية):	
نوع الكيان القانوني	
المجال	
الولايات القضائية (الدول) المعنية	
نوع المهنيين المشاركين	
الأعلام الحمراء:	
أفضل الممارسات/الدروس المستفادة	

دراسة الحالة رقم 3	
الجريمة المعنية (مثل غسل الأموال والفساد)	
توصيف الحالة (القضية):	
نوع الكيان القانوني	
المجال	
الولايات القضائية (الدول) المعنية	
نوع المهنيين المشاركين	
الأعلام الحمراء:	
أفضل الممارسات/الدروس المستفادة	

مرفق 2: ملخص الحالات العملية

الدولة	أ	ب	ت	ث	ج	ح	خ	د	ذ	ر	ز	س	ش	ص	ض	ط	المجموع
عدد	3	0	1	1	3	3	1	3	1	3	3	2	2	3	0	1	30

الدولة أ

الحالة رقم 1

إساءة استخدام شركة مساهمة في الاحتيال العقاري وغسل الأموال من خلال مخطط متعدد الطبقات

في إطار التوسع العمراني بالساحل الشمالي، أنشأ رجل أعمال يملك 30% من شركة مساهمة مشروعًا سكنيًا فاخرًا جذب أكثر من 2000 مستثمر، رغم افتقاره للتراخيص وعدم تنفيذ أي أعمال بناء. استغل المتهم نفوذه لتحويل أموال المستثمرين إلى حساباته الشخصية أو لشراء أصول فاخرة داخل وخارج البلاد بأسماء شركاء وأقارب لإخفاء الملكية. ومع تصاعد الشكاوى، فُتح تحقيق جنائي ومالي موازٍ كشف عن نمط ممنهج لتحويل الأموال وغسلها، مما أدى إلى تجميد الأصول وتوجيه تهم رسمية تشمل النصب والاحتيال وغسل الأموال، وبدء إجراءات لاسترداد الأموال وتعويض الضحايا.

الحالة رقم 2

التمويه المالي عبر شركات استشارية وحسابات غير نشطة في عمليات غسل الأموال والاحتيال الاستثماري

كشفت تحقيقات مالية عن تورط شركة سمسرة مالية في جمع أكثر من 60 مليون دولار من مستثمرين محليين وأجانب، بحجة استثمارها في سوق الأوراق المالية، بينما تم تحويل الأموال إلى الخارج عبر شركتين استشاريتين ضمن مسارات مالية معقدة تشير إلى عمليات غسل أموال. تبيّن أن الشركة كانت تعمل بشكل صوري دون تنفيذ أي تداول حقيقي، واعتمد المتهم على هياكل ملكية وهمية وحسابات مصرفية غير نشطة لتحويل وتدوير الأموال بشكل متدرج، مما ساعده على تفادي أنظمة الرقابة البنكية. وقد أسفر التحقيق الجنائي والمالي المشترك، بدعم من وحدات تحريات مالية أجنبية، عن تجميد الحسابات المصرفية، ومصادرة الأصول، وتوجيه اتهامات رسمية تشمل النصب، وعدم الأمانة، وغسل الأموال باستخدام ثغرات في الأنظمة المؤسسية.

الحالة رقم 3

تمويه تمويل الإرهاب عبر شركة فردية للاستيراد والتصدير كواجهة مالية

تم رصد منشأة فردية تعمل في مجال الاستيراد والتصدير تتلقى تحويلات مالية كبيرة ومنتظمة من شركة أجنبية تقع في دولة عالية المخاطر في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ما أثار الشبهات وأدى إلى فتح تحقيق رسمي. كشفت التحقيقات أن الجاني أنشأ المنشأة لاستقبال أموال من شركة يملكها شخص مدرج على قوائم الإرهاب، بزعم استيراد بضائع دون وجود أي نشاط تجاري فعلي، وتم توجيه هذه الأموال لتمويل مجموعات إرهابية داخل الدولة. أسفرت التحقيقات الأمنية والمالية، بالتعاون مع جهات دولية، عن تجميد الحسابات وضبط المتهم وإحالته إلى القضاء بتهم تمويل الإرهاب وغسل الأموال، كما أُدرجت الشركة الأجنبية ومالكها ضمن الكيانات المحظورة.

الدولة ت

الحالة رقم 4

استخدام الهياكل المؤسسية الوهمية في تنفيذ شبكات معقدة للجرائم المالية وتمويل الإرهاب عبر ولايات قضائية متعددة.

كشفت سلسلة من التحقيقات عن استخدام أفراد لشركات وهمية وواجهات قانونية في تنفيذ أنشطة مشبوهة شملت غسل الأموال، التهرب الضريبي، وتمويل الإرهاب، عبر شبكات معقدة من الشركات المسجلة في ولايات قضائية متعددة أو بأسماء شركاء صوريين لإخفاء الملكية الحقيقية. تضمنت الأساليب تحويلات مالية ضخمة لشركات بلا نشاط فعلي، إغلاق مفاجئ دون تصفية، إعادة تدوير الأموال بين الداخل والخارج في شكل قروض وهمية، إساءة استخدام شركات قديمة أو شركات استيراد كغطاء لتحويل أموال من جهات عالية المخاطر. وأسفرت التحقيقات بالتعاون مع جهات دولية عن كشف الهياكل المالية المعقدة، تجميد الحسابات، والتحفظ على الأصول، وتوجيه اتهامات رسمية لغسل الأموال، التهرب الضريبي، وتمويل الإرهاب، مع إدراج المتورطين في قوائم المشتبه بهم محليًا ودوليًا.

الدولة ث

الحالة رقم 5

استخدام الشركات الوهمية والكيانات الصورية في تنفيذ جرائم مالية وتمويل الإرهاب عبر هياكل قانونية سطحية وتحويلات معقدة متعددة المسارات

كشفت السلطات الرقابية من خلال تحليل قضايا مترابطة عن نمط ممنهج لاستخدام شركات وهمية وقديمة التأسيس في أنشطة غير مشروعة تشمل الاحتيال المالي، التهرب الضريبي، وتمويل الإرهاب، عبر مظاهر قانونية سطحية تفتقر لأي نشاط اقتصادي فعلي. تم استخدام شركات للحصول على تمويلات ثم تحويل الأموال للخارج، واستخدام كيانات متعددة لتقليل العبء الضريبي، أو تنفيذ تحويلات صغيرة عبر حسابات قديمة غير محدثة. كما تلقت شركات استيراد وتصدير تحويلات من جهات أجنبية عالية المخاطر لصالح أطراف مرتبطة بمنظمات إرهابية. أسفرت التحقيقات عن كشف شبكة من الشركات الصورية والوكلاء الصوريين، وتجميد حسابات مصرفية، وضبط أصول غير مشروعة، مع توجيه اتهامات رسمية بالاحتيال، التهرب الضريبي، وغسل الأموال وتمويل الإرهاب، إلى جانب إصدار إجراءات تنظيمية لتعزيز الرقابة.

الدولة ج

الحالة رقم 6

استخدام الشركات القانونية والهياكل المعقدة للتحايل الرقابي في تنفيذ جرائم غسل الأموال والفساد السياسي والتمويل غير المشروع عبر التكنولوجيا المالية والثغرات التنظيمية

كشفت التحقيقات عن نمط منظم لاستخدام شركات قانونية، سواء قائمة أو مستحدثة، في تنفيذ أنشطة غير مشروعة شملت غسل الأموال، الفساد السياسي، والاتجار غير المشروع في العملة، من خلال هياكل ملكية معقدة وتكنولوجيا مالية رقمية وثغرات تنظيمية. أنشأ مستثمر أجنبي ثماني شركات في الدولة حوّلت أموالًا ضخمة إلى شخصية سياسية بارزة، وأُخفيت الملكية الفعلية عبر طبقات متعددة من الشركات الصورية. كما استُغلت شركات أخرى في تنفيذ تحويلات يومية مجزأة باستخدام تطبيقات مصرفية رقمية، أو عبر حسابات شركات لم تُحدث بياناتها، لتنفيذ أنشطة إجرامية منظمة. أدت التحقيقات الأمنية والمالية، بالتعاون الإقليمي والدولي، إلى كشف المستفيدين الحقيقيين، تجميد الحسابات، ضبط الأصول، وتوجيه اتهامات رسمية بالفساد، غسل الأموال، والتمويل غير المشروع، مع التوصية بإصلاحات تشريعية لتعزيز الرقابة على هياكل الملكية وتحديث بيانات الشركات.

الحالة رقم 7

تهرب ضريبي ممنهج في قطاع الطاقة من خلال بيانات صورية وهياكل مؤسسية معقدة وتحويل أرباح إلى حسابات غير خاضعة للرقابة بمساعدة محاسب قانوني

كشفت عمليات التدقيق الضريبي في قطاع الطاقة عن تورط شركة لاستيراد المشتقات النفطية في تهرب ضريبي ممنهج امتد لتسع سنوات، من خلال تقديم بيانات مالية صورية تخفي حجم نشاطها الحقيقي. استخدمت الشركة هياكل مؤسسية معقدة، حسابات مصرفية متعددة، وأسماء تجارية مختلفة لتجزئة العمليات وتقليل الأرباح المعلنة، بمساعدة محاسب قانوني تعمّد إعداد تقارير غير دقيقة. وأسفر التحقيق المالي عن كشف تحويل أرباح إلى حسابات غير خاضعة للرقابة، وتحديد المستفيدين الفعليين، ما أدى إلى توقيف المحاسب وفتح إجراءات قانونية ضد إدارة الشركة، مع فرض غرامات كبيرة وتوصيات بتشديد الرقابة على القطاعات الحساسة وتعزيز أدوات المطابقة الإلكترونية.

الحالة رقم 8

استخدام شركة استيراد وتصدير مرخصة لتحويل أموال من دولة عالية المخاطر إلى كيانات إرهابية داخلية عبر نظام الحوالة دون نشاط تجاري فعلي، ضمن نمط تمويلي مخفي انكشف بالتحقيقات المالية

كشفت وحدة التحريات المالية عن استخدام شركة استيراد وتصدير مرخصة كواجهة لتحويل أموال إلى جهات داخلية مرتبطة بتنظيمات إرهابية، من خلال تحويلات مالية منتظمة من دولة مصنفة عالية المخاطر دون وجود نشاط تجاري فعلي. أظهرت التحقيقات أن الشركة اعتمدت على قنوات تحويل غير رسمية مثل نظام الحوالة لتفادي الرقابة، وأن الأموال أُعيد توزيعها محليًا لدعم كيانات مدرجة على قوائم الإرهاب. وقد أسفرت التحقيقات عن تجميد الحسابات المصرفية، ضبط المبالغ المتبقية، وتوقيف المسؤولين عن الشركة، إلى جانب إدراج الكيانات المتورطة في القوائم الوطنية والدولية، مع توصيات لتعزيز الرقابة على الشركات المتعاملة مع دول عالية المخاطر.

الدولة ح

الحالة رقم 9

استخدام شركة وهمية في الاحتيال العقاري لجمع أموال من المواطنين وتحويلها إلى حسابات وأصول فاخرة ضمن نمط منسق لغسل الأموال عبر مشروع سكني غير حقيقي

كشفت تحقيقات في قضايا الاحتيال العقاري عن شركة وهمية أسسها أحد الجناة لجمع أموال من مواطنين عبر مشروع سكني وهمي رُوِّج له بحملات دعائية مضللة دون وجود أي أعمال بناء فعلية. بعد جمع مبالغ ضخمة، حوّلت الأموال إلى حسابات شخصية تخص الجاني وأفراد أسرته، واستُخدمت في شراء أصول فاخرة وتحويلات مالية دولية، ما دل على نية لغسل الأموال. بدأت التحقيقات بعد شكاوى الضحايا، وكشف التحليل المالي عن مسارات تحويل الأموال، مما أدى إلى توقيف المتورطين، تجميد الحسابات، ومصادرة الأصول، مع صدور تعويضات أولية وتوصيات بتشديد الرقابة على مشاريع التطوير العقاري الجديدة.

الحالة رقم 10

استخدام شركة قائمة دون تحديث بيانات المالك الجديد لتنفيذ تحويلات مشبوهة واستيراد سلع لغسل الأموال تحت غطاء قانوني ظاهري وغياب نشاط فعلي

كشفت التحقيقات عن استخدام شركة قائمة تم شراؤها دون تحديث بيانات المالك الجديد في تنفيذ عمليات غسل أموال تحت غطاء قانوني ظاهري، رغم غياب أي نشاط تجاري فعلي. استخدمت الشركة في تحويلات مالية مشبوهة، واستيراد سيارات لإضفاء شرعية على الأموال غير المشروعة من خلال بيعها وتسجيلها كإيرادات نظامية. بدأت التحقيقات بعد بلاغ بنكي عن نشاط غير معتاد، وكشف التحقيق المالي غياب مستندات تجارية وتجزئة ممنهجة للمعاملات لتفادي الرقابة. وأسفرت النتائج عن توقيف المالك الجديد، تجميد الحسابات، ومصادرة الأصول، مع توجيه تهم غسل الأموال، وانتهاك قوانين التجارة وتنظيم العملة، إلى جانب توصيات بتشديد الرقابة على نقل ملكية الشركات وتحديث بيانات المالكين.

الحالة رقم 11

استخدام شركة قائمة دون تحديث بيانات المالك الجديد لتنفيذ تحويلات مشبوهة واستيراد سلع لغسل الأموال تحت غطاء قانوني ظاهري وغياب نشاط فعلي

كشفت وحدة التحريات المالية عن منشأة فردية مرخصة ظاهريًا للاستيراد والتصدير، استُخدمت فعليًا كواجهة قانونية لتلقي أموال من شركة أجنبية مرتبطة بتمويل الإرهاب، دون أن تمارس أي نشاط تجاري فعلي. أظهرت التحقيقات أن التحويلات المالية، القادمة من دولة مصنفة عالية المخاطر، تم توزيعها على أفراد وكيانات محلية مرتبطة بتنظيمات إرهابية داخل الدولة. وتم فتح تحقيق مالي واستخباراتي بالتعاون مع جهات دولية، ما أدى إلى توقيف صاحب المنشأة، تجميد الحسابات، ومصادرة جزء من الأموال المستخدمة في التمويل، إضافة إلى إدراج المنشأة ضمن القوائم المحظورة وتوصية بتشديد الرقابة على المنشآت الفردية المتعاملة مع جهات أجنبية عالية المخاطر.

الدولة خ

الحالة رقم 12

استخدام شبكة شركات صورية متعددة الجنسيات استُخدمت لتحويل أموال ضخمة دون نشاط فعلي عبر هياكل ملكية متشابكة ومديرين صوريين بهدف غسل الأموال وإخفاء هوية المستفيدين الحقيقيين

كشفت تحقيقات مالية دولية عن شبكة معقدة من الشركات الصورية التي أُنشئت في مناطق حرة ودول متعددة، واستُخدمت في تنفيذ تحويلات مالية ضخمة عبر عقود واستثمارات وهمية دون أي نشاط تجاري فعلي، بهدف غسل الأموال وإخفاء هوية المستفيدين الحقيقيين. اعتمد الجناة على هياكل ملكية متشابكة ومديرين صوريين، كما استُغلت شركات قديمة ذات حسابات مصرفية نشطة لتحويل الأموال إلى الخارج بوسائل غير تقليدية. وأسفرت التحقيقات عن تجميد حسابات دولية، إغلاق العديد من الشركات، توقيف عدد من المتورطين، وتوجيه تهم بغسل الأموال وإنشاء هياكل صورية، مع توصيات بتشديد الرقابة على تسجيل الشركات وربطها بآليات تحقق من هوية المستفيد النهائي.

الدولة د

الحالة رقم 13

استخدام شركات استشارية مسجلة كواجهات قانونية لتحويل أموال مشبوهة دون نشاط فعلي ضمن شبكات وهمية في ملاذات ضريبية لتمويل الإرهاب وغسل الأموال من مصادر عالية المخاطر

كشفت تحقيقات مشتركة عن استخدام عدد من الشركات الاستشارية المسجلة رسميًا كواجهات قانونية لتحويل أموال مشبوهة، ضمن عمليات غسل أموال وتمويل إرهاب باستخدام هياكل قانونية وهمية وشبكات مسجلة في ملاذات ضريبية. تلقّت هذه الشركات تحويلات

مالية كبيرة من جهات خارجية دون تقديم خدمات فعلية، وتم تمرير الأموال سريعًا إلى كيانات بالخارج. كما ثبت أن إحدى الشركات تلقت تحويلات من دولة عالية المخاطر ووجهت الأموال إلى أفراد مرتبطين بكيانات إرهابية. وأسفرت التحقيقات عن تجميد الحسابات، مصادرة الأموال، إغلاق الكيانات المتورطة، وإدراج المتهمين في القوائم الوطنية والدولية.

الحالة رقم 14

استخدام الفواتير المزورة والعلاقة الصورية بين شركتين محلية وأجنبية لتحويل الأموال إلى ملاذات ضريبية ضمن نمط مكرر للتهرب الضريبي وغسل الأموال عبر التجارة

كشفت التحقيقات الضريبية والمالية في الدولة عن تورط شركة محلية في استخدام فواتير مزورة بمبالغ مضخمة لاستيراد قطع إلكترونية من شركة أجنبية، بهدف تبرير تحويلات مالية كبيرة إلى الخارج وإعادة تدويرها في حسابات بملاذات ضريبية، ما شكّل نمطًا واضحًا للتهرب الضريبي وغسل الأموال. تبين أن مالك الشركة التونسية هو نفسه المتحكم الفعلي في الشركة الأجنبية، مستخدمًا أسماء صورية لإخفاء العلاقة. وأسفرت التحقيقات عن تجميد الحسابات، فتح ملفات جنائية، واسترداد جزء من الأموال، مع فرض غرامات وإحالة القضية للقضاء بتهم التزوير، التهرب الضريبي، وغسل الأموال.

الحالة رقم 15

استخدام شركات غير محدثة مملوكة لنفس الشخص كواجهات لتحويل أموال مشبوهة دون نشاط فعلي، ضمن نمط منظم لغسل الأموال عبر حسابات نشطة ووجهات منخفضة الشفافية

كشفت وحدة التحريات المالية عن استخدام مجموعة من الشركات غير المحدثة، والمملوكة لنفس الشخص، كواجهات لتحويل أموال مشبوهة دون أي نشاط تجاري فعلي، ضمن نمط يُشتبه في كونه جزءًا من مخطط لغسل الأموال. استُخدمت الحسابات المصرفية النشطة لهذه الشركات لتلقي وتحويل مبالغ كبيرة من مصادر داخلية وخارجية دون مستندات تجارية، وتم تتبع الأموال إلى كيانات في مناطق منخفضة الشفافية. وأسفرت التحقيقات عن تجميد الحسابات، إحالة المتورط إلى النيابة بتهم غسل الأموال.

الدولة ذ

الحالة رقم 16

استخدام شركات واجهة في مناطق حرة وحسابات قديمة غير محدثة لتنفيذ تحويلات مالية ضخمة عبر عقود وفواتير وهمية بهدف غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع إخفاء هوية المستفيدين الحقيقيين

كشفت التحقيقات عن استخدام مجموعة من الأشخاص لشركات واجهة غير نشطة أو مسجلة في مناطق حرة ضعيفة الرقابة لتنفيذ عمليات غسل أموال وتمويل إرهاب، عبر تحويلات مالية ضخمة لا تستند إلى نشاط تجاري حقيقي. استُخدمت شركات صورية، عقود وهمية، وفواتير مضخّمة لإخفاء هوية المستفيدين الحقيقيين، وتم تمرير الأموال بين كيانات داخلية وخارجية، بما في ذلك حسابات مصرفية لشركات قديمة غير محدثة. كما تم كشف شركة استيراد وتصدير تلقت تحويلات من مصادر مجهولة استخدمت كغطاء لتمويل منظمات إرهابية. وأسفرت التحقيقات عن تجميد حسابات، مصادرة أصول، وتوقيف عدد من المتورطين.

الدولة ر

الحالة رقم 17

استخدام شركات حديثة دون نشاط فعلي كواجهات قانونية لتحويل أموال ضخمة إلى الخارج عبر قنوات مصرفية معقدة ودول منخفضة الشفافية ضمن نمط يُشتبه بارتباطه بغسل الأموال

كشفت السلطات المالية عن شبكة من الشركات حديثة التأسيس تعمل دون نشاط تجاري فعلي، استُخدمت كواجهات قانونية لتحويل أموال ضخمة إلى الخارج عبر قنوات مصرفية معقدة، في نمط يُشتبه في ارتباطه بغسل الأموال. أنشأ المتهمون شركات في مجالات مختلفة دون فواتير أو تعاملات موثقة، وتلقّت هذه الشركات تحويلات خارجية قبل أن تُغلق أو تُحوّل الأموال إلى حسابات في دول منخفضة الشفافية. وأسفرت التحقيقات عن تجميد الحسابات، فتح إجراءات قانونية ضد أصحاب الشركات، وإغلاق بعضها إداريًا

الحالة رقم 18

استخدام شركات مسجلة بأسماء أقارب مرشحين لإخفاء المستفيد الحقيقي والحصول على عقود حكومية وتحويل الأموال إلى الخارج، ضمن نمط منسق للتهرب والإخفاء وغسل الأموال

كشفت التحقيقات عن قيام رجل أعمال بتسجيل عدة شركات تجارية بأسماء أقاربه لإخفاء هويته كمستفيد حقيقي، والسيطرة الفعلية على عملياتها، ما مكنه من الحصول على عقود حكومية ومشاريع كبرى عبر واجهات قانونية صورية. استُخدمت هذه الشركات لاحقًا

لتحويل الأموال إلى كيانات خارجية دون إظهار أي ارتباط قانوني مباشر. وأظهرت التحقيقات أن القرارات المالية والتوجيهات كانت تصدر منه، رغم غياب اسمه من الوثائق الرسمية. وأسفرت النتائج عن فتح ملفات قانونية بتهم التزوير، التهرب من الإفصاح، وغسل الأموال، مع تجميد الحسابات، إلغاء العقود المشبوهة.

الحالة رقم 19

استخدام شركات غير نشطة وصورية ذات حسابات نشطة لتحويل أموال غير مشروعة وتمويل الإرهاب، في ظل غياب النشاط الفعلي وتقصير رقابي في تحديث البيانات والرقابة على القطاعات الحساسة

كشفت التحقيقات عن إساءة استخدام شركات غير نشطة وصورية في تنفيذ عمليات تحويل أموال غير مشروعة، شملت غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مستفيدة من حسابات مصرفية نشطة رغم غياب النشاط التجاري. إحدى الشركات لم تُحدّث بياناتها منذ أكثر من خمس سنوات لكنها استمرت في تلقي وتحويل أموال داخليًا وخارجيًا، بينما استخدمت أخرى تعمل ظاهريًا في قطاع الأغذية كواجهة لتحويل أموال إلى جهات مرتبطة بتنظيمات إرهابية. وأسفرت التحقيقات عن تجميد الحسابات، مصادرة الأموال، وإحالة المتورطين إلى القضاء، مع صدور توصيات لتعليق الحسابات غير النشطة وتعزيز التحقق من النشاط الفعلي للشركات، خاصة في القطاعات الحساسة.

الدولة ز

الحالة رقم 20

استخدام شركات وهمية وهياكل صورية لتحويل أموال عبر استثمارات وعقود حكومية مزيفة، بهدف إخفاء المستفيد الحقيقي وتمويه المصدر ضمن نمط متكرر لغسل الأموال

كشفت سلسلة من التحقيقات المالية عن نمط متكرر لاستخدام شركات وهمية أو غير فعالة كواجهات قانونية لتحويل أموال ضخمة داخليًا وخارجيًا، عبر هياكل ملكية صورية تهدف إلى إخفاء المستفيد الحقيقي وتمويه مصدر الأموال. أنشأ رجل أعمال هذه الشركات بأسماء أقارب وموظفين سابقين، وحصلت على عقود حكومية واستثمارات وهمية، بينما حُوّلت الأموال لاحقًا إلى شركات خارجية دون ارتباط قانوني ظاهر. وأسفرت التحقيقات عن تجميد الحسابات، توقيف المتورطين، وفتح قضايا بتهم غسل الأموال والاحتيال، مع توصيات بتعزيز التحقق من النشاط الفعلي وهوية المستفيد الحقيقي عند تسجيل الشركات.

الحالة رقم 21

استخدام شركة قديمة غير نشطة في تنفيذ تحويلات مالية مشبوهة دون نشاط فعلي أو بيانات محدثة، ضمن نمط لغسل الأموال عبر حسابات مرتبطة بدول عالية المخاطر

في إطار عمليات المراقبة للحسابات المصرفية المرتبطة بالشركات غير النشطة، كشفت السلطات المالية عن إساءة استخدام شركة قديمة لم تمارس أي نشاط منذ أكثر من خمس سنوات في تنفيذ تحويلات مالية ضخمة دون وجود بيانات قانونية أو محاسبية محدثة، مما أثار شبهات بغسل الأموال. التحقيقات أظهرت غياب أي نشاط اقتصادي حقيقي وربطت حركة الأموال بحسابات محلية ودولية، بعضها في دول عالية المخاطر، ما أكد استخدام الشركة كواجهة لتحريك أموال مشبوهة. أسفر ذلك عن تجميد الحسابات وفتح تحقيقات جزائية، مع توصيات رقابية بإغلاق الحسابات غير المستخدمة وتحديث بيانات الشركات غير النشطة بانتظام لمنع إساءة استخدامها في أنشطة غير قانونية.

الحالة رقم 22

استخدام شركة استيراد وتصدير كواجهة لتحويل أموال من مصادر مجهولة إلى جهات مرتبطة بتمويل الإرهاب، في ظل غياب النشاط التجاري وتعدد الحسابات المرتبطة بكيانات مدرجة

في إطار جهود الرقابة على التحويلات المالية عالية المخاطر، اكتشفت السلطات نشاطًا مشبوهًا صادرًا عن شركة مسجلة في قطاع الاستيراد والتصدير، حيث تلقت تحويلات مالية ضخمة من مصادر خارجية مجهولة دون أي نشاط تجاري فعلي أو مستندات داعمة، ما أثار شبهات حول استخدامها كواجهة لتحويل أموال إلى جهات يُشتبه بارتباطها بتمويل الإرهاب. التحقيقات أثبتت غياب النشاط الاقتصادي الحقيقي، وكشفت عن توزيع الأموال على حسابات مرتبطة بكيانات وأفراد مدرجين على قوائم الإرهاب، ما أدى إلى تجميد الحسابات ومصادرة الأموال وإغلاق الشركة وفتح ملف قضائي بحق المسؤولين عنها، مع توصيات بتشديد الرقابة على الشركات غير النشطة أو التي تفتقر إلى بيانات تشغيلية واضحة.

الدولة س

الحالة رقم 23

استخدام شركات وهمية في قطاعات خدمية كواجهة لتحويلات مالية ضخمة من مصادر أجنبية، عبر فواتير وتسعير زائف، وتنسيق مركزي كشفته التحقيقات الرقمية والمالية بالتعاون الدولي

كشفت وحدة التحريات المالية عن شبكة من الشركات الوهمية أنشئت في قطاعات مثل الاستيراد والخدمات والاستشارات دون نشاط تجاري فعلي، استُخدمت لتلقي تحويلات مالية ضخمة من مصادر أجنبية دون مبررات اقتصادية واضحة، ثم أعيد توجيه الأموال بسرعة إلى حسابات خارجية. التحقيقات الموازية بيّنت وجود تنسيق مركزي بين هذه الشركات، وارتباطها برجل أعمال واحد من خلال تحليل أنماط التحويلات، عناوينIP ، والتوقيعات الإلكترونية. كما كُشف استخدام فواتير وهمية وتسعير زائف لتبرير الأموال، بالتعاون مع سلطات دولية. أسفرت النتائج عن تجميد الحسابات المرتبطة، وإحالة القضية إلى النيابة العامة لفتح تحقيقات جنائية بحق المتورطين.

الحالة رقم 24

استخدام شركات قديمة وصورية ذات حسابات نشطة في تحريك أموال غير مشروعة وتمويل الإرهاب، ضمن نمط متكرر كشفته التحقيقات المالية والأمنية بالتنسيق مع السلطات القضائية

رصدت السلطات المالية والأمنية نمطًا متكررًا لاستخدام شركات قديمة غير محدثة أو صورية كواجهات قانونية لتحريك أموال غير مشروعة، بما في ذلك تمويل جهات مصنفة إرهابية، حيث تم إساءة استخدام حساباتها المصرفية النشطة في استقبال وتحويل أموال ضخمة دون نشاط تجاري فعلي أو مستندات مبررة. التحقيقات الموازية والأمنية كشفت عن ترابط هذه الكيانات مع شبكات تمويل مشبوهة، وجرى التنسيق مع الجهات القضائية لتجميد الحسابات والتحفظ على الأموال وتحريك دعاوى جنائية بحق المتورطين. وانتهت القضية بتوصيات تشدد على ضرورة تعليق الحسابات غير المحدثة، وتشديد إجراءات العناية الواجبة على الشركات في القطاعات ذات المخاطر العالية مثل الاستيراد والتصدير.

الدولة ش

الحالة رقم 25

استخدام شبكة منظمة لغسل الأموال لشركات وهمية مسجلة بأسماء صورية وهياكل ملكية دائرية في قطاعات التكنولوجيا والخدمات المالية، استخدمت لإخفاء المستفيدين وتحويل الأموال عبر معاملات مزيفة محليًا ودوليًا

كشفت تحقيقات مالية موسعة عن شبكة معقدة لغسل الأموال اعتمدت على استخدام شركات وهمية وقديمة، سجلت بأسماء صورية، ونُظّمت ضمن هياكل ملكية دائرية ومتشابكة داخل الدولة وخارجها، لتضليل الجهات الرقابية وإخفاء المستفيدين الحقيقيين. استُخدمت هذه الشركات، خاصة في قطاعات التكنولوجيا والخدمات المالية، كواجهات قانونية لاستقبال تحويلات مالية ضخمة من الخارج تحت غطاء خدمات واستثمارات مزيفة، ثم إعادة توزيع الأموال عبر حسابات مصرفية داخلية وخارجية. التحقيقات الموازية أثبتت غياب أي نشاط تجاري فعلي، واعتمدت على تحليل الملكية والعقود والتحويلات البنكية، بالتعاون مع سلطات دولية. وأسفرت النتائج عن تجميد حسابات مصرفية، وفتح تحقيقات جزائية، مع توصيات لتشديد متطلبات الشفافية في هياكل الشركات، والإفصاح الإلزامي عن المستفيدين الفعليين.

الحالة رقم 26

استخدام الشركات الوهمية للاحتيال العقاري وتمويل الإرهاب عبر غياب التراخيص، التمويه المالي، وهياكل ملكية صورية لإخفاء المستفيدين الحقيقيين وتعطيل الرقابة

كشفت الجهات المختصة عن حالات لاستخدام شركات وهمية في أنشطة إجرامية، شملت الأولى عملية احتيال عقاري عبر شركة تطوير وهمية جمعت أموالًا من أكثر من 2000 مواطن دون تنفيذ مشروع فعلي، واستخدمت الأموال في شراء ممتلكات وتحويلات شخصية، فيما تضمنت الثانية شبكة شركات صرافة غير مرخصة تعمل في مناطق خارجة عن الرقابة وتُستخدم لتمويل تنظيمات إرهابية من خلال تحويلات مالية معقدة. التحقيقات كشفت غياب التراخيص، وسوء استخدام للحسابات، واستخدام هياكل وهمية لإخفاء هوية المستفيدين. وأسفرت الإجراءات عن توقيف المتهمين، وتجميد الحسابات، وإغلاق المكاتب المخالفة، مع توصيات بتشديد الرقابة على قطاعي العقارات والحوالات المالية.

الدولة ص

الحالة رقم 27

استخدام شركة عقارية صورية لتحويل أموال مجهولة المصدر إلى الخارج عبر إخفاء المستفيد الحقيقي وغياب النشاط الفعلي، ضمن نمط معقد لغسل الأموال وتضليل الجهات الرقابية

كشفت الجهات الرقابية عن شركة عقارية مسجلة رسميًا لم تنفذ أي مشروع فعلي منذ تأسيسها، رغم استقبالها تحويلات مالية ضخمة من مصادر غير معروفة تم توجيهها لاحقًا إلى حسابات مصرفية خارجية دون مبررات مشروعة. أظهرت التحقيقات أن الشركة كانت مسجلة باسم شخص صوري لا علاقة له بالإدارة، فيما بقي المستفيد الحقيقي مجهولًا، مما ساعد في إخفاء هوية الضالعين وتعقيد تتبع الأموال. بدأت القضية ببلاغ مصرفي عن حركة تحويلات غير معتادة، وأسفرت التحقيقات عن تجميد الحسابات المرتبطة وفتح تحقيق جنائي، مع صدور توصيات بتشديد الرقابة على شركات الاستثمار العقاري، وإلزامها بتقديم تقارير تشغيلية دورية وتحديد المستفيدين الحقيقيين لضمان الشفافية ومنع غسل الأموال.

الحالة رقم 28

استخدام هياكل ملكية معقدة وشركات متعددة الجنسيات لإخفاء المستفيد الحقيقي وتدوير الأموال عبر ولايات قضائية مختلفة دون نشاط فعلي، بهدف تضليل التحقيقات وغسل الأموال

كشفت الجهات الرقابية عن شبكة معقدة من الشركات متعددة الطبقات أنشئت عبر ولايات قضائية مختلفة، بما فيها ملاذات ضريبية، بهدف إخفاء هوية المستفيد الحقيقي وتضليل التحقيقات المالية، حيث استُخدمت شركات غير نشطة ذات حسابات مصرفية مفتوحة في تمرير أموال دون نشاط تجاري فعلي، عبر عقود واستثمارات صورية. اعتمد الجاني على تداخل معقد في هياكل الملكية لتدوير الأموال بين الكيانات المرتبطة، ما صعّب تتبع مصدرها الأصلي. التحقيقات المالية الموازية أثبتت غياب أي مبررات قانونية أو اقتصادية لهذه العمليات، وأسفرت عن تجميد الحسابات والتحفظ على الأموال وفتح تحقيقات جنائية. وأوصت السلطات بتشديد متطلبات الإفصاح عن هياكل الملكية والمستفيدين النهائيين، وتعزيز التكامل بين السجلات التجارية والمصرفية لضمان الشفافية ومنع إساءة استخدام الكيانات القانونية.

الحالة رقم 29

استخدام شبكات الصرافة غير المرخصة و أنظمة التحويلات غير الرسمية في تمويل الإرهاب وتحويل الأموال دون رقابة أو توثيق في ظل ضعف الإطار التنظيمي والرقابي

كشفت التحقيقات الأمنية والمالية عن شبكة من شركات الصرافة والتحويلات المالية غير المرخصة التي عملت خارج الأطر القانونية، وتورّطت في تحويل أموال إلى جهات مجهولة، بعضها مرتبط بمنظمات إرهابية مدرجة على القوائم الوطنية والدولية. استقبلت هذه الشركات تحويلات مالية ضخمة دون سجلات رسمية أو آليات لتوثيق العمليات وتحديد هويات الأطراف، كما استخدمت أنظمة غير رسمية مثل الحوالة، مما أعاق تتبع الأموال. التحقيقات أسفرت عن مداهمات، ضبط أجهزة ووثائق، وتجميد الحسابات المصرفية المرتبطة، إضافة إلى توقيف المتورطين. وأوصت السلطات بتشديد شروط الترخيص، وإعادة تنظيم قطاع الصرافة وتعزيز الرقابة لمنع إساءة استخدامه في تمويل الإرهاب والأنشطة غير المشروعة.

الدولة ط

الحالة رقم 30

استخدام شبكة منظمة شركات وهمية وهياكل ملكية متداخلة في غسل الأموال وتمويل الإرهاب استخدام كيانات غير مرخصة وواجهات صورية لإخفاء المستفيدين الحقيقيين ونقل الأموال عبر معاملات وهمية متعددة المسارات".

كشفت الجهات الرقابية والأمنية عن شبكة معقدة من الشركات الوهمية وغير المرخصة استُخدمت بشكل ممنهج لغسل الأموال وتمويل الإرهاب، من خلال شركات استيراد وتجارة غير نشطة، كيانات مسجلة بأسماء صورية، وحسابات مصرفية نشطة لشركات قديمة، إضافة إلى شركات حوالات غير مرخصة. تم تمرير مبالغ مالية ضخمة من مصادر مجهولة إلى الخارج عبر معاملات وهمية وهياكل ملكية متداخلة أُنشئت لإخفاء هوية المستفيدين الحقيقيين. التحقيقات، التي بدأت إثر بلاغات مصرفية، استخدمت أدوات تحليل مالي واستخباراتي، وكشفت التلاعب الواسع بهياكل الملكية وتورط كيانات في تمويل شبكات إرهابية داخل الدولة وخارجها. وأسفرت النتائج عن تجميد الحسابات، إغلاق الشركات المتورطة، وفتح ملفات جنائية، إلى جانب توصيات تشدد على الرقابة، الإفصاح الكامل عن المستفيدين الحقيقيين، وتعزيز التنسيق بين الجهات المعنية لمكافحة الأنشطة غير المشروعة.

المراجع

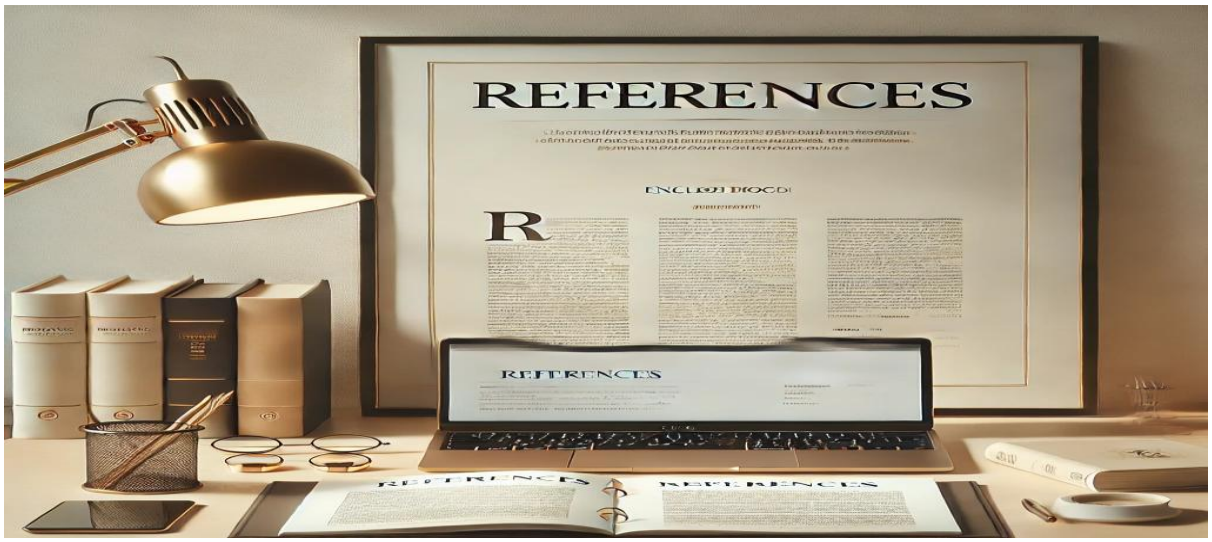

تقارير دولية ومنظمات رسمية

- Europol. (2020). Financial Crime Threat Assessment. The Hague, Netherlands: Europol.
- FATF & Egmont Group. (2022). Trade-Based Money Laundering – Trends and Techniques. Paris, France: FATF & Egmont Group.
- FATF. (2018). The Role of Professional Money Launderers. Paris, France: FATF.
- FATF. (2019). Best Practices on Beneficial Ownership for Legal Persons. Paris, France: FATF.
- FATF. (2019). Terrorist Financing Through the Non-Profit Sector. Paris, France: FATF.
- FATF. (2020). Trade-Based Money Laundering (TBML): Trends and Developments. Paris, France: FATF.
- FATF. (2021). Misuse of Legal Persons and Arrangements for Money Laundering and Terrorist Financing. Paris, France: FATF.
- FATF. (2021). Money Laundering Through the Automotive Sector. Paris, France: FATF.
- FATF. (2022). Money Laundering and Terrorist Financing Through the Real Estate Sector. Paris, France: FATF.
- Financial Action Task Force (FATF). (2014, updated 2023). Guidance on Transparency and Beneficial Ownership. Paris, France: FATF.
- Global Financial Integrity (GFI). (2021). Illicit Financial Flows and Trade Mispricing. Washington, DC: GFI.
- OECD. (2018). Ending the Shell Game: Cracking Down on the Use of Companies for Tax Crimes and Money Laundering. Paris, France: OECD.
- OECD. (2021). Global Forum on Transparency and Exchange of Information for Tax Purposes. Paris, France: OECD.
- Transparency International. (2021). Assessing Beneficial Ownership Transparency in Corruption Cases. Berlin, Germany: Transparency International.
- UNODC. (2019). Money Laundering Through Trade and Corporate Entities. Vienna, Austria: UNODC.
- UNODC. (2021). Global Report on Corruption and Corporate Crime. Vienna, Austria: UNODC.

- World Bank. (2011, updated 2020). The Puppet Masters: How the Corrupt Use Legal Structures to Hide Stolen Assets. Washington, DC: World Bank.

رو ابط ومصادر إلكترونية إضافية

- https://www.federalregister.gov/documents/2022/09/30/2022-21020/beneficial-ownership-information-reporting-requirements
- https://www.transcrime.it/en/publications/csabot-beneficial-owners-of-european-companies/
- https://ebra.be/wp-content/uploads/2021/10/EBOCSIII.WP1_Final-Project-Report.pdf
- https://www.taxjustice.net/wp-content/uploads/2019/01/Beneficial-ownership-verification_Tax-Justice-Network_Jan-2019.pdf
- https://www.fatf-gafi.org/en/publications/Fatfrecommendations/Guidance-Beneficial-Ownership-Legal-Persons.html
- https://taxjustice.net/2023/02/07/roadmap-to-effective-beneficial-ownership-transparency-rebot/
- https://www.fatf-gafi.org/en/publications/Methodsandtrends/Concealment-beneficial-ownership.html
- https://www.abc.com.py/policiales/2023/07/20/aparece-el-primer-rostro-conectado-a-la-megacarga-de-cocaina-incautada-en-alemania/
- https://panamapapers.sueddeutsche.de/articles/5718f882a1bb8d3c3495bcc7/
- https://taxjustice.net/wp-content/uploads/2022/07/Trusts-FATF-R-25-1.pdf
- https://taxjustice.net/wp-content/uploads/2019/10/The-transparency-risks-of-investment-entities-working-paper-Tax-Justice-Network-Oct-2019.pdf
- https://star.worldbank.org/publications/signatures-sale-how-nominee-services-shell-companies-are-abused-conceal-beneficia
- https://www.globalwitness.org/en/blog/three-ways-uks-register-real-owners-companies-already-proving-its-worth/
- https://www.globalwitness.org/en/campaigns/corruption-and-money-laundering/anonymous-company-owners/companies-we-keep/
- https://elibrary.worldbank.org/doi/abs/10.1596/978-0-8213-8894-5
- https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/434546/bis-15-320-enhanced-transparency-of-company-beneficial-ownership-enactment-impact-assessment.pdf
- https://taxjustice.net/2020/07/06/exploring-uk-companies-legal-ownership-chains-to-detect-red-flags-and-verify-beneficial-ownership-information/
- https://taxjustice.net/wp-content/uploads/2022/02/Complex-ownership-chains-Reduced-Andres-Knobel-MB-AK.pdf
- https://www.oecd.org/tax/exchange-of-tax-information/crypto-asset-reporting-framework-and-amendments-to-the-common-reporting-standard.pdf
- https://taxjustice.net/wp-content/uploads/2022/12/State-of-Play-of-Beneficial-Ownership-2022-Tax-Justice-Network.pdf
- https://www.bnm.md/files/Kroll_%20Summary%20Report.pdf.